

٤٠٠
٤٠٠
٤٠٠

الشراكة الأوروبية المتوسطة

الأردن دراسة حالة

اعداد

طاهر فاضل العشران

المشرف

الدكتور محمد خير مصطفى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

العلوم السياسية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار ٢٠٠١

٢٠٠١/١٤

٢٠
١٢

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٩ / ٥ / ٢٠٠١

التوقيع
.....
.....

.....
.....

.....
.....

.....
.....

أعضاء لجنة المناقشة

- الدكتور محمد خير مصطفى رئيساً

أستاذ مساعد

- الدكتور عبد الله النقرش عضواً

أستاذ مشارك

- الدكتور ذياب مخادمة عضواً

أستاذ مساعد

- الدكتور أحمد نوفل عضواً

أستاذ مشارك

الأهداء

إلى والدي الكريمين....
إجلالاً و عرفاناً على رعايتهما الكريمة...

وإلى أختي....
نور الدنيا وضيائها...

الباحث

شكر وتقدير

يطيب لي أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في أخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود وأخص بالشكر والثناء الدكتور محمد خير مصطفى الذي كان له أكبر الفضل من خلال إشرافه على إنجاز هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر من الدكتور محمد الهياجنة على مساعدته وبث الثقة في الباحث.

كما أتقدم بالشكر من رفاقي الدراسة: صلاح المساعفة، وفؤاد المجالي.

وبشرفني أن أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، وللجميع مني كل العرفان والتقدير.

الباحث

فهرست الموضوعات

<u>الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	الاهداء
د	شكر وتقدير
هـ	فهرست المحتويات
و	ملخص البحث
١	مقدمة
٢	أهمية الدراسة
٢	الاعتبار العلمي
٣	الاعتبار العملي
٥	اهداف الدراسة
٦	الامور التي ستضيفها الدراسة
٦	اشكالية الدراسة
٧	فرضيات الدراسة
٧	الدراسات السابقة
٧	منهج الدراسة
٧	نظرية الاعتماد المتبادل
٩	اولاً: مفهوم الاعتماد المتبادل
١١	ثانياً: دوافع الاعتماد المتبادل
١٣	ثالثاً: خصائص الاعتماد المتبادل
١٥	رابعاً: التناظر في الاعتماد المتبادل

- ١٧ خامساً: فوائد وتكاليف الاعتماد المتبادل
١٨ سادساً: تقييم نظرية الاعتماد المتبادل

الفصل الأول

التطورات على صعيد البيئة الدولية والأوروبية والمتوسطية

- ٢١ مقدمة الفصل
٢٣ المبحث الأول: البيئة الدولية
٢٣ المطلب الأول: الثورة الصناعية الثالثة
٢٤ المطلب الثاني: التحولات في الكتلة الاشتراكية سابقاً (الاتحاد السوفيتي)
٢٦ المطلب الثالث: ظهور الولايات المتحدة أقوى دولة عالمياً عقب انتهاء الحرب
الباردة
٢٧ المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية
٣٢ المبحث الثاني: البيئة الأوروبية
٣٢ المطلب الأول: الوحدة الألمانية
٣٤ المطلب الثاني: إنهاء حلف وارسو وبروز تهديدات أمنية جديدة لأوروبا
٣٥ المطلب الثالث: توقيع إتفاقية ماستريخت
٣٨ المبحث الثالث: البيئة المتوسطية
٣٨ المطلب الأول: القرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي والحجم السكاني
٤١ المطلب الثاني: ارتفاع حجم المبادلات بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط
٤٢ المطلب الثالث: حرب الخليج الثانية
٤٣ المطلب الرابع: العملية السلمية في الشرق الاوسط وإعادة تشكيل المنطقة
٤٧ المطلب الخامس: الحركات الاسلامية

الفصل الثاني

النظام الدولي الجديد والدور الاوروبي فيه

٥٣	المبحث الأول: تعريف وهيكل النظام السياسي الدولي
٥٣	المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي الدولي
٥٣	المطلب الثاني: النظام الدولي الجديد
٥٥	المطلب الثالث: هيكل النظام الدولي
٥٩	المبحث الثاني: احتمالية ظهور الاتحاد الاوروبي كقطب في النظام الدولي الجديد
٦٠	المطلب الأول: المؤهلات الأوروبية لظهورها كقطب في النظام الدولي الجديد
٧٠	المطلب الثاني: علاقة الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة وتأثيره على ظهور الاتحاد الاوروبي كقطب دولي
٧٤	المطلب الثالث: مقيدات القطبية الأوروبية
٧٦	المبحث الثالث: التطورات المعاصرة وأثرها على العلاقات الدولية
٧٦	المطلب الأول: التغيير في مفهوم القوة
٨١	المطلب الثاني: الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل
٨٥	المطلب الثالث: العلاقة بين التكتلات الإقليمية والعولمة

الفصل الثالث

العلاقات الأوروبية المتوسطية

٩٢	المبحث الأول: تاريخ العلاقات الأوروبية المتوسطية
٩٥	المبحث الثاني: الاهتمام الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط
١٠١	المبحث الثالث: الخصائص الاقتصادية للدول العربية المتوسطية
١٠٧	المبحث الرابع: تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية والعوامل المؤثرة فيها
١١١	المبحث الخامس: العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية

الفصل الرابع

الشراكة الأوروبية المتوسطية

١٢٢	المبحث الأول: فلسفة الشراكة وتحديد مفهومها الأوروبي المتوسطي
١٢٧	المبحث الثاني: اسباب ودوافع الشراكة الأوروبية المتوسطية
١٢٨	المطلب الأول: التغيرات على مستوى النظام الدولي

- المطلب الثاني: الاسباب النابعة من الاتحاد الاوروبي ١٢٨
- المبحث الثالث: مؤتمرات الشراكة الاوروبية المتوسطة ١٣٣
- المطلب الأول: مؤتمر برشلونه ١٣٣
- المطلب الثاني: مؤتمر مالطا ١٣٥
- المطلب الثالث: مؤتمر شتوتجارت ١٣٧
- المبحث الرابع: خصائص وأهداف الشراكة الاوروبية المتوسطة ١٣٨
- المطلب الأول: خصائص مؤتمر إعلان برشلونه ١٣٨
- المطلب الثاني: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطة ١٤١
- المبحث الخامس: أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطة ١٤٤
- المطلب الأول: البعد السياسي والأمني ١٤٤
- المطلب الثاني: البعد الاقتصادي والمالي ١٤٦
- المطلب الثالث: البعد الاجتماعي والأنساني ١٤٧
- المبحث السادس: الشراكة كنظام يجسد آليات التعاون وضوابطه ١٤٨
- المبحث السابع: الشراكة الأوروبية المتوسطة والسلام والاستقرار في حوض المتوسط ١٥١

الفصل الخامس

الشراكة الأوروبية الأردنية

- المبحث الأول: تاريخ العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية ١٦٧
- المبحث الثاني: إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ١٦٩
- المطلب الأول: اسباب توقيع الاتفاقية وأهدافها ١٧٠
- المبحث الثالث: المجالات الرئيسية التي شملتها الاتفاقية ١٧٢
- المبحث الرابع: الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة على الاقتصاد الأردني ١٨١
- المطلب الأول: القطاع الصناعي ، الايجابيات والسلبيات ١٨٢
- المطلب الثاني: القطاع الزراعي الايجابيات والسلبيات ١٨٣
- المطلب الثالث: القطاع المالي الايجابيات والسلبيات ١٨٤
- المبحث الخامس: أثر إتفاقية الشراكة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الأردن ١٨٦

١٩٣

الخاتمة والاستنتاجات

٢٠١

المراجع

٢١٧

ملخص باللغة الانجليزية

ملخص الدراسة
الشراكة الأوروبية المتوسطية
(الأردن دراسة حالة)
إعداد
طاهر فاضل العشران
إشراف
الدكتور / محمد خير مصطفى

تناولت هذه الدراسة موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، هادفة إلى معرفة آثار الشراكة على الاستقرار السياسي، والأوضاع الاقتصادية مع أوروبا بشأن تجسير الفجوة الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي، وذلك على توظيف منهج أو نظرية الاعتماد المتبادل لدراسة هذه العلاقة، نظراً لأن هذه النظرية تأخذ في التحليل أكثر من متغير واحد لدراسة الحالة موضوع الدراسة، مع التركيز على الأبعاد الاقتصادية.

ومن خلال دراسة التطورات التي حدثت في البيئة الدولية الأوروبية المتوسطية أمكن التعرف على كافة الأوضاع الخارجية الملازمة لإطلاق مشروع الشراكة، حوض المتوسط، وذلك على اعتبار أن هذه المتغيرات الثلاث شكلت الإطار العام الذي جاء مشروع الشراكة للتعامل معه.

النظام الدولي الجديد والدور الأوروبي والتحول التي طرأت في هذا النظام، أثبتت عدة أمور منها أن السياسات الأوروبية تجاه منطقة المتوسط تتأثر بعوامل خارجية تلعب دوراً مهماً في تحديد شكل العلاقات الأوروبية المتوسطية، كذلك فإن التنافس بين الدول الرأسمالية يشكل محددًا آخر في التوجه الأوروبي نحو المتوسط، ولعبت التطورات في مفهوم القوة

العسكرية، وتزايد أهمية القوة الاقتصادية عبر تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل المعقد، محددًا آخر في التوجه الأوروبي.

إن هيكل العلاقات الأوروبية المتوسطية، خاصة من الناحية الاقتصادية لا يزال غير سوي، وهو لصالح الاتحاد الأوروبي، ولا يزال تقييم العمل الدولي القديم مستمرًا بين الجانبين، ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية لا يغير من شكل العلاقة القائم، بل إن احتمالية تزايد الأوضاع سوءًا قائمة، خاصة في ظل التعامل الأوروبي مع دول المتوسط، وهو شكل التعاون الرأسي، كذلك طبيعية موضوعات التعاون تثير الكثير من الأسئلة حول مضمونها وشروطها.

أما الاستقرار السياسي ودور مشروع الشراكة فيه، فمن خلال دراسة الحالة، ظهر أن المشروع يزيد من عوامل عدم الاستقرار، ومن ناحية ثانية اختلاف المنهج الأوروبي في التعامل مع القضايا التي تشكل عوامل عدم استقرار مثل الأصولية الإسلامية والإرهاب، والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

أخيرًا بقي مشروع الشراكة فرصة لتعزيز التعاون الأوروبي المتوسطية، وفرصة لتقوية اقتصاديات المنطقة إلا أن هذا يعتمد على مدى الاستجابة الأوروبية لمتطلبات التنمية والتحديث في المنطقة وأن يعمل الاتحاد الأوروبي على التخفيف من الشروط القائمة في المشروع خاصة ما يتعلق بالمنتجات الزراعية، وأن يعمل الاتحاد الأوروبي على دعم العمالية السلمية بشكل ملموس، كما يجب على الدول العربية أن تعزز التعاون البيئي والإقليمي العربي وأن تعمل بشكل يعزز مكاسبها من هذا التعاون لأن المرحلة القادمة هي مرحلة التنافس والتعاون في ظل الاقتصاد المفتوح الحر، والتكتلات الاقتصادية الدولية.

المقدمة:

الرغبة الأوروبية، في إقامة علاقات مع دول حوض البحر المتوسط، قد نشأت منذ إعلان إنشاء المجموعة عام ١٩٥٧، فهذه المنطقة شكلت - تاريخياً - مجالاً للتعاون والصراع، وشكلت - في معظم الفترات - محط اهتمام للدول الأوروبية، بل إنها تنافست بشدة في السيطرة على هذه المناطق، وهذا نابع من أهمية هذه المنطقة، بالنسبة لأوروبا؛ من حيث الموقع الجغرافي، والموارد والأسواق، وسعت أوروبا ليجاد نوع من العلاقة مع هذه الدول، خاصة بعد عام ١٩٧٣، إلا أن ظروف الحرب الباردة ومتطلباتها، قد أوجدت قيوداً على التحركات الأوروبية في منطقة حوض المتوسط التي استمرت حتى نهاية الحرب الباردة.

بعد عام ١٩٩٠، أخذت أوروبا تطور سياساتها تجاه هذه المنطقة، وعقدت دول المجموعة الأوروبية العديد من المؤتمرات لهذه الغاية، حتى استطاعت أن تبلور مشروعاً متكاملًا للتعاون، يعرف بمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، فأخذت أوروبا تقيم علاقاتها مع دول المتوسط اعتماداً على هذا المشروع، من خلال عقد اتفاقيات مشاركة مع دول البحر المتوسط.

ستحاول هذه الدراسة بحث كافة التطورات، على صعيد النظام الدولي، حيث أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهر ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، وظهرت أوروبا كقوة اقتصادية كبرى، لها نفوذها في هيئة الأمم، فلا بد من أن يكون لها موقع في هذا النظام الجديد، وهذا النظام له قواعد عمل جديدة، وقوى دولية لم يكن لها نفس التأثير في النظام الدولي السابق، وعليه، وفي ضوء ذلك، ما موقع الاتحاد الأوروبي في هذا النظام؟ وما هي محددات هذا الدور؟ وبالتالي يمكن تفسير سياسات الاتحاد الأوروبي، ومنها سياساته تجاه حوض البحر المتوسط.

في هذه الفترة - أي منذ عام ١٩٩٠ - ظهرت مفاهيم جديدة وقديمة، ذات تأثير كبير، فظهر مصطلح العولمة بكل ما يحمله من معان اقتصادية وسياسية وثقافية، بالإضافة لبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية بشكل واضح، بحيث أصبحت التكتلات تشكل اتجاهها سائداً

في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومشروع الشراكة هو تعاون اقتصادي سياسي اجتماعي ، إلا أن الصبغة الرئيسية له كانت اقتصادية ، فهل سوف يؤدي مشروع الشراكة الى ظهور تكتل أوروبي متوسطي ام انه سيقف عند حد معين؟ والاجابة على هذا السؤال جاءت لدى الاتحاد الاوروبي لكونه صاحب المبادرة والممول لها، وعليه فمشروع الشراكة ، يمثل مصلحة مشتركة للجانبين العربي والاوروبي ، لكن الى أي مدى يرغب الاتحاد الاوروبي في المضي قدماً في هذا المشروع ؟ وما هي الاهداف الاوروبية الحقيقية من وراء إطلاق هذا المشروع؟ فأوروبا خرجت من هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية كمستعمر ومحتل ، فهل تعود الآن كقديس ومبشر ام مستعمر جديد بوجه جديد ، وهذا ما لا تستطيع الدراسة الأجابة عليه بشكل قاطع ، لأن القضية الآن مصالح مشتركة بين الجانبين ، وكلاهما بحاجة للآخر ، مع إختلاف الأهمية النسبية لكليهما بالنسبة للآخر ، لذا ستعتمد هذه الدراسة على منهج الاعتماد المتبادل في دراسة العلاقات الاوروبية المتوسطة ، من خلال دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، وجاء اختيار هذه الدولة لأسباب عدة منها : أنها دولة ليست نفطية ، ولها علاقات سياسية واقتصادية قديمة مع أوروبا ، ودولة تتبنى سياسات التكيف والتصحيح الهيكلي ، وتسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي ، والافتتاح على العالم ؛ لذا فمن خلال دراسة هذا النموذج ، يمكن استقراء النتائج المستقبلية لهذا التعاون.

وأخيراً فالعلاقات الاقتصادية الدولية ، أصبحت تقوم على مفاهيم الاعتماد المتبادل سواء أكان بسيطاً ، أم معقداً ، والمصالح المشتركة وعولمة الاقتصاد، ولم تعد العلاقة تبعية بالمفهوم الذي كان سائداً في السابق ، وان كان هناك منظرون يدعون لذلك ، وان العولمة والشركات متعددة الجنسيات وغير ذلك ، يعد استعماراً اقتصادياً ، الا انه في الواقع يعطي دلالة على أن التعاون ، هو أفضل سبيل للتقدم ، وان العلاقة بين الدول لم تعد حصرية ، وان أية دولة لا تستفيد من تخلف الدول المجاورة لها اقتصادياً أو سياسياً ، لكن هذا لايعني إنه لا توجد خسائر ، بل انها موجودة ، لكن ذلك يعتمد على قدرة الدولة على تعظيم الفوائد ، وتجنب الخسائر ، وسوف يظهر هذا الأمر جلياً في حالة الدول المتوسطة العربية ، في التعاون مع أوروبا عبر مشروع الشراكة و الافتتاح على الاقتصاد العالمي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارين أساسيين هما:

أولاً: الاعتبار العلمي:

- أ- إن هذه الدراسة تسعى إلى الوصول إلى البعد التجريبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، كمحدد لعلاقات أوروبا مع المتوسط، ولا تكتفي بالبعد النظري.
- ب- إن دراسة الشراكة الأوروبية المتوسطية تستوجب دراسة العلاقات التاريخية بين أوروبا والمتوسط، للوقوف على دلالاتها، بهدف المقاربة النظرية، والمقارنة الموضوعية مع فترة البحث ١٩٩٠-١٩٩٩، على اعتبار أن العلاقات بين أوروبا والمتوسط لم تبدأ عام ١٩٩٠.
- ج- إن هذه الدراسة تهدف- كذلك- إلى الرصد المعرفي لحركة العلاقات الأوروبية المتوسطية، لتسهم بالتالي في زيادة الدراسات حول هذا الموضوع بشكل أكاديمي محايد، وفي فترة زمنية مهمة للعالم ولأوروبا والمتوسط.
- د- ستعمل هذه الدراسة على تأصيل بنية معرفية متكاملة للعلاقات الأوروبية المتوسطية كأساس علمي منهجي يدرس العلاقات خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩، والتنقيب باحتمالات المستقبل بناءاً على المعطيات التي ستقوم الدراسة بتناولها، وما يتوفر من مؤشرات عن احتمالات المستقبل.

ثانياً: الاعتبار العملي:

- أ- تلعب الجغرافيا دوراً مهماً في جعل المتوسط من المناطق التي تحظى باهتمام كبير لدول أوروبا، ممثلة بالاتحاد الأوروبي؛ فالدول المتوسطية تحيط بأوروبا من الجنوب والجنوب الشرقي، مما يعطي هذه المنطقة أهمية خاصة بالنسبة لأوروبا، نظراً لما يؤديه هذا التقارب الجغرافي من عوامل تأثير متبادلة سلباً أو إيجاباً.

ولقد لعب هذا العامل دوراً مهماً في السابق، إبان القرن التاسع عشر والعشرين، حيث تميزت هذه العلاقات بطابع التقارب أحياناً، والتنافس أحياناً أخرى، والاستعمار المباشر في

مرحلة لاحقة، وذلك لما تمثله هذه المنطقة من أهمية بالنسبة لأوروبا سواء أكانت أهمية اقتصادية أو تجارية أو استراتيجية.

ب- أما بالنسبة للمرحلة الزمنية ١٩٩٠-١٩٩٩، فإن كثيرا من المفكرين يرون أن العام ١٩٩٠، هو بداية لمرحلة جديدة في التاريخ، وذلك نظراً للأحداث التي وقعت خلال هذه الفترة، وأهمها انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحدة كأكثر وأقوى دولة عالمياً (ولو مؤقتاً)، أي مرحلة انتقالية كما يرى الكثير من المحللين السياسيين)، ومقوِّط حاجز برلين، وتوحد ألمانيا، وحرب الخليج الثانية، والنتائج التي ترتبت عليها، وكذلك انطلاقة عملية السلام بين العرب وإسرائيل.

أما بالنسبة لأوروبا، فقد شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة على صعيد الاتحاد الأوروبي، منها أن الأحداث السابقة قد مهدت لخطوات قادمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وأوجدت الظروف المناسبة لنجاحها، خاصة انهيار الاتحاد السوفيتي، وزوال خطره عن أوروبا، وتوحيد ألمانيا، كل هذا أدى إلى اتخاذ خطوات جديدة، ومتقدمة في إنجاز مشروع الاتحاد الأوروبي اقتصادياً، وفي مرحلة لاحقة سياسياً، وتبني سياسات أوروبية وفقاً للمصالح الأوروبية، خاصة في حوض المتوسط، الذي كان يشهد تنازعا أمريكياً سوفيتياً عليه مما كان يعيق أي خطوات لأوروبا باتجاه المنطقة.

ج- إن السياسات الأوروبية تجاه المتوسط، أخذت شكلاً جديداً أكثر وضوحاً وتحديداً، وتأخذ هذه السياسات شكل التعاون التعاقدى عبر اتفاقيات ثنائية، بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطة على حده، مما يعطي انطباعاً أن هنالك مرحلة جديدة من التعاون بين أوروبا والمتوسط قد بدأت.

د- إن الاتحاد الأوروبي، أصبح الآن من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم، حتى غداً يتنافس مع الولايات المتحدة واليابان على زعامة العالم اقتصادياً، وعليه فإن هذا التكتل سوف يحاول زيادة قدراته التنافسية أمام اليابان والولايات المتحدة، عبر طرح مشاريع التعاون، ومنها مشروع التعاون مع الدول المتوسطة، وعليه فإن هذا الطرح لا بد أن يحظ بالدراسة والتحليل والتقييم الموضوعي المحايد، خاصة وإن العديد من الدول المتوسطة قد وقعت اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

هـ- إن دراسة حالة التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي، تأتي ضمن دراسة مشروع الشراكة، كحالة تطبيقية على دولة متوسطة غير بتروولية، ولها علاقات جيدة مع أوروبا، وتعاني من مشاكل اقتصادية. بالتالي سوف تعطينا دراسة هذه الحالة صورة حقيقية عن المصادقية الأوروبية في طرح المشروع. ثم هل يجسد ذلك عبر الاتفاقية الموقعة مع الأردن؟ وإلى أي مدى سوف يسهم مشروع الشراكة في تطوير الاقتصاد الأردني؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- ١- دراسة العلاقات الأوروبية المتوسطة، وبيان مدى درجة الاعتمادية المتبادلة بينهما.
- ٢- دراسة العلاقات الأوروبية المتوسطة، وفقاً للمعنى الجديد المتمثل بالشراكة الأوروبية المتوسطة، واتخاذ معيار لفهم نمط العلاقة بين أوروبا والمتوسط، تبعاً لهذا المعيار، وكيف سيكون شكل هذه العلاقة المستقبلية وفقاً لمعيار الشراكة؟
- ٣- دراسة العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبي، قبل توقيع الاتفاقية ثم دراسة اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية، والتطورات التي حصلت للاقتصاد جراء توقيع الاتفاقية وفقاً لمجموعة من المعايير، و بالتالي فإن البحث لا يهتم بالوصف بقدر ما يهتم بتحليل العلاقة، في ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية.

* الأمور التي ستضيفها الدراسة: ٥٤٣٣٠٩

- ١- إن هذه الدراسة ستقوم بدراسة العلاقات المتوسطة الأوروبية، كتمهيد لمرحلة الشراكة الأوروبية المتوسطة، ولن تقتصر على العلاقات العربية الأوروبية لأن المتوسط يضم العرب وغير العرب.

- ٢- ستقوم هذه الدراسة بتناول الشراكة الأوروبية المتوسطية، بشكل شامل ومتكامل مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية تحقيق أهداف هذه الشراكة على أرض الواقع، في ضوء المؤشرات المتوفرة حتى الآن.
- ٣- ستركز هذه الدراسة على موضع الشراكة الأوروبية المتوسطية كمعيار يحدد العلاقات بين أوروبا والمتوسط، ويجدد اتجاهاتها وأجهزتها المختلفة، وبناء على ذلك فإن نتائج من الدراسة ستكون مبنية على أساس هذا المعيار.
- ٤- ستقوم الدراسة بأخذ حالة المملكة الأردنية الهاشمية كنموذج تطبيقي لمشروع الشراكة، والتعرف على مدى تأثير هذه الشراكة على الأردن، في مختلف المجالات التي تسعى الشراكة لتحقيق التقدم فيها.
- ٥- في ضوء المتغيرات الدولية، وبخاصة الاقتصادية، وتحديدًا منظمة التجارة الدولية، ستقوم الدراسة ببيان ماذا تضيف الشراكة، او ماذا تقدم في ضوء الانفتاح الاقتصادي العالمي.
- ٦- في ضوء الاعتماد المتبادل القائم بين المتوسط وأوروبا، تهدف الدراسة إلى بيان هل هو اعتماد متبادل أفقي أم عامودي، وفي كلتا الحالتين، ماذا سيترتب عليه من نتائج على العلاقة الأوروبية المتوسطية مستقبلاً في ضوء الشراكة؟

إشكالية الدراسة.

إن السياسات الأوروبية تجاه منطقة حوض المتوسط بما فيها من دوافع كامنة ورائها، والتي تختلف من مرحلة لأخرى؛ ففي عقدي: السبعينات والثمانينات، كانت الدوافع الأوروبية، مختلفة عن الدوافع الأوروبية في عقد التسعينات، ولقد تميزت سياسات الاتحاد الأوروبي في عقد التسعينات عن السياسات السابقة، نظراً لتغير البيئة الدولية، وتطور الاتحاد الأوروبي، بالإضافة للتطورات في منطقة حوض المتوسط والشرق الاوسط.

وعليه فهل الشراكة الأوروبية المتوسطية، تسعى لتلافي التأثيرات السلبية من الجنوب المتوسطي، أم أنها تسعى لتعزيز مكانة الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي عبر زيادة التأثير والنفوذ الأوروبي في منطقة حوض المتوسط؟.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: إن الشراكة الأوروبية المتوسطية، تسعى لتجسير الفجوة الاقتصادية بين أوروبا، ودول حوض البحر المتوسط.

الفرضية الثانية: إن الشراكة تؤدي إلى تعزيز حالة الاستقرار السياسي، في دول حوض البحر المتوسط.

ثالثاً: أ- الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومنها دراسة بعنوان العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، وصدرت في العام ١٩٩٨^(١).

و دراسة بعنوان: العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة وصدرت في العام ٢٠٠٠^(٢)، ودراسة أخرى بعنوان التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي، صدرت عام ١٩٩٨^(٣).

^١ عبد الفتاح الرشدان ، تناولت هذه الدراسة العلاقات الأوروبية العربية، عبر ثلاث محاور، وهي الحوار العربي الأوروبي، والشراكة الأوروبية المتوسطية، والافاق الممناقبيلية للشراكة المتوسطية والعرب.

^٢ جمال الشلبي ، تناولت هذه الدراسة -عبر فصولها الثلاث- علاقات أوروبا مع العرب، منذ القدم، منذ ظهور الاسلام ثم الحروب الصليبية، ثم يتناول الكاتب صورة العرب في الاعلام الاوروبي ، وتتطرق الدراسة كذلك للحوار العربي الأوروبي، والشراكة الأوروبية المتوسطية.جمال الشلبي، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، ط ١ دار الفارس ، عمان ٢٠٠٠.

^٣ أحمد قاسم الأحمد، وتتناول هذه الدراسة ،العلاقات الأردنية الأوروبية من الجانب الاقتصادي والسياسي ، وتتناول الدراسة في الجانب الاقتصادي التعاون الاردني الاوروبي، عبر مرحلة زمنية طويلة، وتتطرق للبروتوكولات السابقة، كذلك إتفاقيه الشراكة عبر جولات المفاوضات، وعرض للاتفاقيه الموقعة في عام ١٩٩٧ أحمد قاسم الأحمد، التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي ، ط ١ ، المعهد الدبلوماسي، عمان، ١٩٩٨.

* منهج الدراسة

نظرية الاعتماد المتبادل:

تتميز العلوم الاجتماعية، بالتغير وعدم الثبات، وكثرة المتغيرات التي تضيف أبعاداً جديدة لها، في فترة ما ، والعلاقات الدولية ليست بمعزل عن مثل هذه التغيرات، بل ان من ميزات كثره التغيرات، وعدم الثبات ولو نسبياً، الأمر الذي ترتب عليه ظهور العديد من النظريات الكلية أو الجزئية، التي تحاول فهم أنماط هذه العلاقات الدولية، والتنبؤ بمستقبلها إلا أن هذه النظريات لم تعد في ضوء المعطيات الجديدة ، والتطورات المتلاحقة، والتداخل بين النواحي الاقتصادية والسياسية، والعلمية قادرة على تفسير الأنماط الجديدة للعلاقات الدولية، ذلك أن طروحاتها قامت على معطيات مختلفة عن الواقع، ومثال ذلك يقول جوزيف ناي (إن حساب القوة أصبح أكثر تضليلاً ومراوغة من الفترات السابقة) وهنري كيسنجر وزير خارجية أمريكا السابق، الذي يعد من أصحاب التقليد الكلاسيكي، قد صرح: (إن الأجندة التقليدية للشؤون الدولية - التوازن بين القوى الرئيسية . أمن الأمم - لم تعد تعطي صورة واضحة عن الأخطار التي نواجهها ، والاحتمالات التي نمتلكها، والآن نحن ندخل بعصر جديد، لقد انهار النموذج الدولي القديم، والشعارات والحلول القديمة غير مجدية، لقد تحول العالم الى الاعتماد المتبادل في الاقتصاد، وفي الاتصالات، وفي الطموح الإنساني).

إن هذا دليل على أن التطورات الحديثة، لم تعد النظريات التقليدية قادرة على استيعابها، والتعامل مع الواقع الجديد، الذي فرضته هذه المتغيرات، والتي تتطلب فهماً جديداً يراعي أبعاد هذه التغيرات.

وترى المدرسة الحديثة: أن الاتصالات والرحلات النفاثة، قد خلقت " القرية الكونية"، وترى أن العلاقات الاجتماعية، والصفقات التجارية، قد خلقت عالماً بلا حدود إلى المدى الأعظم أو الأقل.

وترى مجموعة من المحللين: أن الدولة الإقليمية (القومية)، التي سيطرت على السياسية الدولية، لمدة أربع قرون... قد تضاعل دورها لصالح الفاعلين غير القوميين مثل

الشركات متعددة القومية، والمنظمات الدولية، وأن الدولة على وشك التحول الى وحدة اقتصادية^(١).

كذلك فإن ديفيد ميتزاني طرح مقولة مؤاها؛ ان وسائل التكنولوجيا، والاتصال الحديثة، والنمو الاقتصادي، والمشاكل الاجتماعية والبيئية، على المستويات الإقليمية والعالمية، سوف تمثل ضغوطا لا تقاوم، من اجل التعاون الدولي^(٢) وعليه؛ فالمتغيرات العلمية المتعلقة بالاتصالات الحديثة، والتي تربط العالم كله بسرعة فائقة، والتطورات الاقتصادية المتلاحقة، وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وشبوع النموذج الرأسمالي الليبرالي، وفقدان القوة العسكرية الأهمية السابقة لها لحساب التعاون الاقتصادي، والنمو، والرفاهية، بالإضافة لمشاكل البيئة والمشاكل الاجتماعية، وحتى الصحية، أصبحت تمثل عوامل دافعة باتجاه التعاون بسبب التأثيرات المتبادلة على كافة الدول، بشكل مباشر او غير مباشر.

وعليه، فالاعتماد المتبادل، هو عنوان وشعار المرحلة الحالية، على الرغم من أن بعضهم يشكك في ذلك بقوله: إننا ندخل عصر العولمة، لكن هل كافة الدول مؤهلة، ولديها الإمكانيات للدخول في عصر العولمة؟ أم أن هنالك مراحل كثيرة أمامها لدخول العولمة؟ وهل أن العولمة ذاتها لا تحتل في ابعادها اعتماداً متبادلاً بين أطرافها؟

ستعتمد هذه الدراسة على نظرية الاعتماد المتبادل؛ لتحليل العلاقة الأوروبية المتوسطة والحالة الأردنية، وبداية، لا بد من التعرف إلى طرح هذه النظرية، ورؤيتها وتحليلها للعلاقات الدولية بشكل عام.

أولاً: مفهوم الاعتماد المتبادل:

إن تعريف الاعتماد المتبادل - بتعريف واحد ومحدد - هو ما لم يجمع عليه الباحثون الذين درسوا نظرية الاعتماد المتبادل، وهذا شأن كافة نظريات العلوم الاجتماعية، والعلاقات

١ - ٢ Keohan Naye – Power and Interdependence – page

٢ سامي منصور، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٤٠

الدولية، ذاك أنها تتميز بعدم الوضوح والتحديد، لكافة أبعادها، كما في العلوم الطبيعية، إلا أن أشهر من كتب في هذه النظرية العالمان الأمريكيان (روبرت كوهين وجوزيف ناي)، وقد عرفا الاعتماد المتبادل: على أنه موقف يشير إلى مواقف متميزة، بسبب تأثيرات متبادلة بين الدول، أو بين الفاعلين في دول مختلفة، وهذه التأثيرات ناتجة من الموقف الحالي للمعاملات التجارية الدولية، والبضائع والتنافس، والرسائل، بين الحدود الدولية^(١).

كذلك قدم جوزيف ناي، في كتابه المنازعات الدولية تعريفاً للاعتماد المتبادل بقوله: إن الاعتماد المتبادل له مفهومان سياسي وتحليلي: الأول: سياسي، ويعني أنا اعتمد، وأنت تعتمد، ونحن نعتمد، وهم يحكمون. الثاني: تحليلي، ويشير إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص، أو الأحداث المتعددة، في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم بعضاً، وببساطة تعني الكلمة الاعتماد المشترك^(٢).

ويبدو أن التعريف الثاني للاعتماد المتبادل، أكثر دقة وتحديداً من التعريف الأول ويشير إلى التطور الذي حدث للاعتماد المتبادل نفسه، أي أنه أصبح له أبعاداً سياسية وتحليلية، وأبعاداً أخرى ناجمة عن الاعتماد المشترك بين الدول وتزايدها.

أما (تريغور تيلر) في كتابه العلاقات الدولية، فيشير إلى الاعتماد المتبادل: بأن الدول تتعايش في نظام ما بين الدول الذي لا يستطيع أي عضو فيه أن يبقى لفترة طويلة بعيداً عن التأثير بالسياسات التي يسعى لتحقيقها جيرانه الأقربون^(٣).

وأخيراً فإن مازن اسماعيل الرمضاني، يعرف الاعتماد المتبادل، بقوله: أن فكرة الاعتمادية الدولية تعبر عن فكرة مؤداها؛ أن الدول وسبب من عدم قدرتها كلياً أو جزئياً على إشباع حاجاتها التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، أضحت لا تتوانى عن الدخول في تفاعلات تعاون وظيفية لهذا الغرض، وبالالاتجاه الذي يجعل من اعتمادها على بعضها

^١ Keohan- Naye – opcit – page ٨-٩

^٢ جوزيف ناي – المنازعات الدولية – ص ٢٣٤.

^٣ تريغور تيلر – العلاقات الدولية – ص ٥١٣.

تصاعدياً^(١)، وبناء على ذلك فالاعتماد المتبادل يشير الى تلك الظاهرة، التي تعبر عن أن الدول تلجأ الى التعاون مع بعضها في المسائل التي تواجه نقصاً او ضعفاً فيها، ويتم سد هذا النقص من قبل الطرف الآخر، أي أن العلاقة تكون مصلحة متبادلة، وهذا التعاون وما ينجم عنه من آثار وظواهر جديدة، سياسية او اقتصادية، أملتها طبيعة الاعتمادية المتبادلة ذاتها.

ثانياً: دوافع الاعتماد المتبادل:

لقد انبثقت دوافع الاعتماد المتبادل من الواقع الجديد، الذي تعيشه الدول، هذا الواقع الذي أفرز مجموعة من العوامل الدافعة باتجاه أن يزداد الاعتماد المتبادل بين الدول، فعالم اليوم هو عالم تلك المشاكل التي يستعصي إيجاد الحلول لها بإرادة مجموعة محددة من الدول، ولكنه قد يتحقق بإرادة عالمية الأبعاد، فمشاكل تزايد السكان، والفقر، ونقص الغذاء، ومديونية العالم الثالث، وعدم الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الأولية، أصبحت تشكل مشاكل عالمية الأبعاد، وتستدعي حلولاً مماثلة تدعم الجهد الذاتي لحلها، كذلك من أسباب الاعتماد المتبادل انكسار الحواجز السابقة بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية، نتيجة للنمو المتزايد في معدلات الصفقات بين المجتمعات، حتى أصبحت هذه الظاهرة أكثر عمقاً وشمولاً من السابق.

وأدى هذا الانكسار والزوال لهذه الحواجز لحربية أكثر في انسياب المؤثرات الخارجية للدول، والداخلية للخارج، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى ازداد معدل التبادل التجاري والمالي بين الدول، مما أوجد تشابكاً وترايطاً في العلاقات، ليزداد قوة مع الوقت، ليحصل ترايط بين هذه الدول التي وجدت أنها تعيش حالة من الاعتماد المتبادل، أوجدتها حاجة كل دولة للأخرى، وميزة كل دولة في مجال معين، الأمر الذي ترتب عليه بروز اعتماد متبادل بينها.

^١ مازن اسماعيل الرمضاني - السياسة الخارجية ص ١٧٨.

ويقول (تريفلور تيلر): أن القوى التي تساعد على الاعتماد المتبادل، سوف تزداد قوة باضطراد ، فالدولة فقدت مقدراتها على معالجة مشاكل التلوث البحري والجوي ، أو ضغط نمو السكان الجامح على الغذاء المحدود ، والمواد الخام ومصادر الطاقة^(١) .

هذه المشاكل التي تتجاوز قدرة دولة واحدة على حلها، تتطلب بالضرورة تعاوناً أكبر بين الدول كلها، أي ينشأ اعتماد متبادل جماعي لحل مشاكل جماعية، ومن ناحية أخرى، فلقد أدت ثورة تزايد التوقعات في عالم اليوم، إلى زيادة حاجة الدول لغيرها اقتصادياً واجتماعياً، من أجل ضمان نمو اقتصادي متصاعد، ورفاه اجتماعي دائم، وما عادت الدول تستطيع تحقيق أهداف سياساتها الاقتصادية الداخلية، انطلاقاً من إمكانياتها الذاتية، وبمعزل عن قدرات غيرها، ولإدراكها تبعاً لذلك لحاجتها المتبادلة أخذت الدول تتجه نحو الاعتماد المتصاعد ، على بعضها، وأدركت إنها لا تستطيع أن تكون بمثابة جزر منفصلة عن غيرها^(٢).

ويقول (جوزيف ناي): إن التعاون هو الحل الوحيد لحل مشاكل العالم ، ونحن جميعاً منشغلون في مشروع عام ، وهو انه لا يوجد أمة ، أو مجموعة من الأمم ، تستطيع أن تكسب وتنتقم بعيداً عن حدود النمو للاقتصاد الدولي ، ولا أحد يستطيع أن يكسب استناداً إلى اختبارات القوة^(٣).

وكان (جوزيف ناي) يسري القول : أن الكسب هو النمو الاقتصادي ، والرفاه، والطريقة لذلك هي التعاون ، والاعتماد المتبادل بين الدول ، وأن القوة لم تعد تجعل أحد الأطراف يكسب لمجرد أنه يمتلكها ، فالمكانة والدور الآن للاقتصاد ، وعلى ذلك يبدو أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة نحو الاعتماد المتبادل ، لأن كافة الدول تريد أن ترتقي بوضعها الاقتصادي ، وتحقق معدلات نمو مرتفعة ، وهذا بالضرورة يدفعها للدخول في هذه العملية ، والتي تعد بعداً أساسياً وجوهرياً فيها ، هو الاعتماد المتبادل ، وعليه فالاعتماد يشكل الدافع والهدف ، والاعتماد المتبادل هو نتيجة .

١ تريفلور تيلر - مرجع سابق - ص ٥١٤ .

٢ مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، ص ١٨٠ .

ثالثاً: خصائص الاعتماد المتبادل

هنالك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها نظرية الاعتماد المتبادل ، واقتراح (كوهين) و(ناي) ثلاث خصائص لهذه النظرية هي:

١- إن فواعل دولية غير الدول تشارك بصورة مباشرة في السياسة العالمية ، وهناك قنوات متعددة ، تصل المجتمعات بعضها ببعض ، وتمثل علاقات رسمية بين النخب الحاكمة ، بالإضافة للرسمية ، ... كذلك هناك المنظمات الدولية ، والشركات ، والبنوك . متعددة الجنسيات ، تلعب دوراً مهماً في تلك العلاقات (١).

ويقول (كوهين) و(ناي) : إن مجموعة من الدارسين ، يرون أن الدولة الإقليمية التي سيطرت على السياسة الدولية ، لمدة أربعة قرون ، ومنذ انتهاء عهد الإقطاع ، قد تضاعف دورها لصالح الفاعلين غير الإقليميين ، مثل الشركات متعددة القومية ، والحركات العابرة للقومية ، والمنظمات الدولية (٢).

وبناء على ذلك، لم تعد الدولة العنصر الفاعل والوحيد في العلاقات الدولية، بل برزت أطراف وفواعل جديدة، أخذت لها مكاناً مهماً في هذه العلاقات، وأخذت كثيراً من الاختصاصات التي كانت تعدّ حكراً على الدولة، خاصة في النواحي الاقتصادية.

٢- تتسم قائمة الموضوعات في علاقات الدول بطبيعة خاصة، فالموضوعات غير مرتبة بطريقة واضحة، أو وفق أولويات معينة، ويعني غياب هذا الترتيب، والأولويات بين الموضوعات، أن موضوع الأمن بمعناه العسكري، لا يمثل الأولوية في هذه العلاقات، وبالتالي يصعب التمييز بين ما هو سياسة عليا وسياسة دنيا (٣).

^١ سامي منصور - مرجع سابق - ص ١٤٣.

^٢ Koahan - Naye- opcit - page ٣

^٣ عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية ، ص ٢٠.

ويقول (تريفور تيلر) : إن نظريات الاعتماد المتبادل طبقت في عمق الأمن^(١) ، فالأمن العسكري - وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل - لا يشكل الأولوية للدول في علاقاتها، لأن طبيعة العلاقات بينها تقوم على أساس التعاون والاعتماد المتبادل، أي أن المصلحة المشتركة هي الرابط بين الطرفين، ولا مصلحة لأي منهما في الإضرار بتلك المصالح، عبر الاهتمام بالأمن العسكري في علاقاتها.

٣- قيام وسائل تأثير كثيرة، غير القوات المسلحة، ومحدودية دور هذه الأخيرة في كثير من الحالات، فالقوة العسكرية تصبح وسيلة غير مؤثرة عندما تصل العلاقات بين الدول إلى درجة متشابكة، ومعقدة، من الاعتماد المتبادل، حيث تصبح الموضوعات التقليدية في السياسة العالمية مثل الأمن القومي، أو هيكل القوى السائد في علاقات معينة، ذات قيمة ضئيلة، فالعلاقات عابرة القومية، والتحالفات البيروقراطية الدولية، أو الفاعلون غير الحكوميين من كل نوع، يؤدون دوراً حاسماً في عمليات صنع القرار.

ويضيف الدكتور عبد الفتاح الرشدان، أنه في ضوء ما يقدمه مدخل الاعتماد المتبادل يمكن استنتاج ما يلي:

١- لا يمكن للدول، أو المجموعات الدولية، أن تعيش في عزلة أو بمنأى عما يدور حولها، وبشكل لا تتأثر فيه بعملية الاعتماد.

٢- تستطيع الدول أو المجموعات الدولية، أن تختار الدول أو المجموعات التي ترغب في أن تعزز معها علاقات الاعتماد المتبادل، بشكل متوازن، وأن يحفظ لها استقلاليتها، أو بشكل غير متوازن، ودون حساب، ومقارنة ما يؤدي لجعلها تابعة للطرف الآخر.^(١)

^١ تريفور تيلر، العلاقات الدولية، ص ٥١٤.

^٢ عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية، ص ٢٠-٢١.

رابعاً: التناظر في الاعتماد المتبادل:

تشير عبارة التماثل او التناظر الى المواقف المتوازنة نسبياً في مقابل الاعتماد المتبادل غير المتوازن ، فنقص الاعتماد المتبادل قد يكون مصدراً للقوة، فإن كان هناك طرفان بينهما اعتماد متبادل، لكن أحدهما أقل اعتماداً، فإن له مصدراً للقوة، ما دام الطرفان قد استمرا في الاحساس بقيمة الاعتماد المتبادل^(١) ويضيف (جوزيف ناي): أن الاعتمادية اللامتناظرة يمكن أن تكون مصدر للقوة ، هذا إذا فكرنا بالقوة كمصادر سيطرة، أو إمكانية التأثير في النتائج، فالفاعل الأقل تبعية في العلاقة، غالباً ما يملك مصادر سياسية هامة، لأن التغيرات في العلاقة ستكون أقل كلفة من شريكه^(٢).

في هذه الحالة من الاعتماد المتبادل، فإن الفاعل الأقل اعتماداً على الطرف الآخر، يكون لديه مصدراً للقوة في علاقته مع الطرف الآخر، إلا أن هذا التحليل ليس دقيقاً تماماً، فالدولة الأقوى، ليس من الضروري أن تكسب دائماً من خلال استخدامها للاعتماد الاقتصادي المتبادل، ... فمثلاً الولايات المتحدة تشكل ثلاثة أرباع تجارة كندا الخارجية، في الوقت الذي تشكل فيه كندا ٢٥% من تجارة الولايات المتحدة الخارجية، فمن الطبيعي أن تعتمد كندا على الولايات وليس العكس.

وعلى الرغم من ذلك، فإن لكندا اليد العليا في الكثير من النزاعات مع الولايات المتحدة، وليس العكس، لأنها كانت مستعدة للتهديد باتخاذ اجراء انتقامي في محاولة لردع الولايات المتحدة، إذا وصلت الممارسات إلى خلاف كامل، لكن كندا رأت أنه من الأفضل المخاطرة بالانتقام منها أحياناً بدلاً عن الموافقة على شروط تجعلها الخاسر دائماً.

^١ جوزيف ناي، المنازعات الدولية، ص ٢٤١.

^٢ Keohan – Naye – opcit, page ١١

والتناظر الكامل نادر الحدوث، كما إن حالات عدم التناظر الكامل نادرة الحدوث، كما إن حالات عدم التوازن نادرة الحدوث.

وعليه يستنتج، أن أحد العناصر الجوهرية في سياسة الاعتماد المتبادل هو عدم التماثل. ويضيف (جوزيف ناي): أن أغلب سياسات الاعتماد المتبادل، تتضمن إيجاد أو صنع الترابط، والدول ترغب في استخدام الاعتماد المتبادل في المجالات التي تتمتع فيها بالقوة، وتتجنب استخدامه في المجالات التي تكون فيها ضعيفة. (١)

وبناء على ما سبق، فإن التناظر في الاعتماد المتبادل غير ممكن الحدوث بشكل كامل، لأن عدم التناظر سمة أساسية للاعتماد المتبادل، لكن عدم التناظر هذا نسبي وبدرجات متفاوتة، وهذا يترتب عليه نتائج فيما يتعلق بسياسات الدول تجاه بعضها، ويؤثر في توزيع القوى بينها، فالدول الأقل اعتمادية على الأخرى يكون لديها مصدر قوة نسبياً أكثر من الدولة الأخرى الأكثر اعتمادية، ولكن على الرغم من ذلك، فهذه ليست قاعدة مطلقة، فكما تم بيانه في المثال السابق، يمكن أن تتخذ الدولة الأكثر اعتمادية إجراءات ضد الطرف الآخر، لكنها تكون أكثر عرضة للخسائر.

كذلك فإن الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية والصغيرة، هو اعتماد متبادل غير متناظر، بسبب طبيعة اقتصاد كل منهما، ويقول (جوزيف ناي): يمكن للدول الصغيرة أن تستخدم تركيزها ومصداقيتها الكبرى للتغلب على ضعف موقعها النسبي، في الاعتماد المتبادل غير المتماثل. (٢)

ولكن يتبادر سؤال هنا وهو هل لدى هذه الدول الصغيرة، الامكانية والقدرة لاتخاذ هكذا موقف، وتحتمل نتائجه المترتبة عليها؟.

^١ جوزيف ناي، المنازعات الدولية، ص ٢٤١-٢٤٢.

^٢ جوزيف ناي، المنازعات الدولية، ص ٤٣.

خامساً: فوائد وتكاليف الاعتماد المتبادل

أما بالنسبة لفوائد الاعتماد المتبادل، فتعرف بأنها المكاسب التي يحصل عليها أحد الأطراف، وتشكل خسارة بالنسبة للطرف الآخر، والعكس صحيح، أو مكسب من جانب الطرفين، أو خسارة من جانب الطرفين.

ويميل بعض الاقتصاديين الليبراليين إلى النظر إلى الاعتماد المتبادل، من خلال المكاسب المشتركة فقط، أي في الحالات التي يكسب فيها الطرفان.

إلا أن إغفال عدم تساوي المكاسب بين الطرفين، وإغفال المنازعات الناجمة حول توزيع المكاسب النسبية، يؤدي بهؤلاء المحللين إلى إغفال العناصر الأساسية للاعتماد المتبادل.

وهنا يطرح التساؤل التالي وهو: إذا قامت علاقة اعتماد متبادل بين طرفين، كيف سيتم توزيع المكاسب؟ حتى إذا حقق الطرفان مكاسباً فمن سيحصل على قدر أكبر من هذه المكاسب؟ وهذا يعني أن حصول طرف على مكاسب أكبر، يعني تقليل مكاسب الطرف الآخر، وهو ما يمثل خسارة بالنسبة للطرف الآخر، والنتيجة تكون نشوب صراع سياسي حول الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ومن الجدير بالذكر أن السياسية الجديدة للاعتماد المتبادل في الاقتصاد تتضمن عناصر التنافس، إلى جانب عناصر التعاون^(١) فالأطراف الداخلة مع بعضها في علاقات اعتماد متبادل، يكون بينها تعاون في حالات معينة، إلا أن هذا لا ينفي وجود تنافس فيما بينها، وهذا واضح في علاقات الدول الرأسمالية المتقدمة.

أما بالنسبة لتكاليف الاعتماد المتبادل، فيمكن أن تتضمن السياسات قصيرة المدى، التعرض للضرر على المدى البعيد، وتشير عبارة حساسية: إلى سرعة كمية، وسرعة تأثير الاعتماد المتبادل، أي كيف يؤثر التغيير في طرف من الأطراف على الطرف الآخر؟.

^١ جوزيف ناي، المنازعات الدولية، ص ٢٣٦.

وهناك اختلاف بين المستوى العالي للحساسية عن المستوى العالي للتعرض للضرر، وتعني لفظة التعرض للضرر: التكاليف النسبية لتغيير تركيب نظام الاعتماد المتبادل، أما المستوى العالي للحساسية، تكاليف الهروب من النظام، أو تغيير أصول اللعبة، والبلد الأقل تعرضاً، ليس بالضرورة الأكثر حساسية، ولكنه الطرف الذي قد يتكبد تكاليف أقل من تغيير الوضع، ومثال ذلك أنه في أزمة البترول عام ١٩٧٣، كانت الولايات المتحدة تعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة ١٦%، واليابان ٩٥%، من استهلاكها للطاقة، فكانت الولايات المتحدة حساسة للمقاطعة البترولية العربية، لكنها لم تكن معرضة للضرر مثل اليابان.^(١)

سادساً: تقييم نظرية الاعتماد المتبادل:

إن أساس تقييم أي نظرية، ينطلق من سؤال هو: هل استطاعت النظرية أن تغطي كافة جوانب الموضوع، الذي تناولته وبشكل سليم أم أن كافة النظريات التي تناولت دراسة العلاقات الدولية، لم تستطع أن تقدم ذلك الفهم الكامل للعلاقات الدولية عبر التاريخ؟ ويقول (جوزيف ناي): إن السياسة الدولية المعاصرة، ليست نسيجاً مستمراً وإنما علاقات متنوعة، وفي مثل هذا العالم فإن نموذجاً واحداً غير قادر على تفسير كل المواقف، ولن يكون بديلاً للتحليل الدقيق للمواقف الحقيقية^(٢).

هذه طبيعة العلاقات الدولية، غير مستمرة، ومتنوعة كثيرة المتغيرات، وعليه، فإن أي نظرية سوف تدرس هذه العلاقات، لن تكون أحكامها وتحليلاتها دقيقة تماماً، خاصة مع مرور الزمن بسبب دخول متغيرات جديدة، تضيف أبعاداً جديدة لهم هذه العلاقات، وإصدار الأحكام عليها، فمثلاً العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، كانت أقرب للواقعية منها للاعتماد المتبادل، لكن مع التغيرات التي طرأت على السياسة السوفيتية، أصبحت العلاقات الثنائية في منطقة تتوسط طرفي الواقعية، والاعتماد المتبادل المركب.^(٣) ونظرية الاعتماد المتبادل في معرض تحليلها للعلاقات الدولية، افترضت وجود فاعلين دوليين يشاركون في العلاقات الدولية، كالمنظمات الدولية، والشركات، والبنوك متعددة الجنسية، وهذا بالطبع يؤدي

^١ المرجع السابق، ص ٢٣٩.

^٢ Keohan – Naye- opcit, page ٢

^٣ جوزيف ناي، المنازعات الدولية، ص ٢٤٦.

إلى إيجاد أبعاد جديدة في التحليل عبر ادخال أدوار هذه الفواعل الجديدة، وتأثيراتها على شكل العلاقات الدولية ونوعها.

ولقد واجهت هذه الفكرة معارضة من قبل التقليديين، حيث يقولون: أن تأكيدات نظرية الاعتماد المتبادل عديمة الأساس، وذلك في اشارتهم الى الاستمرارية في السياسة الدولية، وأن الاعتماد العسكري ظل موجوداً، وأن القوة ما زالت تلعب دوراً مهماً في السياسة الدولية.^(١) كذلك فإن نظرية الاعتماد المتبادل، لم تركز على جانب واحد في التحليل، بل انها ركزت على جانبين مهمين هما الجانب الاقتصادي والعسكري، ولم تدع بأن أحدهما مهم، والآخر غير مهم، بل إن كلاهما مهم، وهذا على عكس النظريات التقليدية النظرية الواقعية، التي ركزت على القوة، واعتبرتها العامل الأهم في العلاقات الدولية، كذلك النظرية الماركسية التي ركزت على العامل الاقتصادي، وهذا الافتراض لنظرية الاعتماد المتبادل، يتماشى وطبيعة العلاقات الدولية، حيث لا يوجد عامل واحد يتحكم في العوامل الأخرى.

ومن ناحية أخرى، عندما افترضت النظرية أن الاعتماد المتبادل، يقلل من استخدام القوة بين الاطراف التي ستؤدي علاقاتها بالاعتماد المتبادل، وأن العلاقة بينهما عكسية، وهناك الكثير من الأمثلة التي تثبت مهمة هذا الافتراض، فمثل العلاقة بين الدول الرأسمالية المتقدمة، كالولايات المتحدة وكندا.

في حين أن التقليديين يفترضون العكس، فيقول (جان جاك روسو): إن الاعتماد المتبادل يصاحبه صراعات واحتكاكات، ويرى أن الحل يكمن في العزل والانفصال.^(٢) وهذا الافتراض قد يكون صحيحاً في حالة الاعتماد المتبادل غير المتناظر، حيث تنشعب الصراعات، أو غالباً ما تكون سياسة حول توزيع المكاسب، ومثال ذلك العلاقات الأمريكية اليابانية، إلا أن الصراع والتنافس لم يصل مرحلة الاستخدام اللعني للقوة العسكرية، بسبب الخسائر التي يتكبدها كل طرف نظراً للاعتماد المتبادل المركب القائم بينهما.

^١ Keohan - Naye - opcit - page ٣

^٢ جوزيف ناي ، المنازعات الدولية، ص ٢٣٥

غير أن نظرية الاعتماد المتبادل - على الرغم مما تضيفه من أبعاد جديدة لدراسة العلاقات الدولية - أقرب الى عرض تلك العلاقات، من التحليل الشامل للعلاقات الدولية، وما هي السياسات وانماط سلوك الفاعلين الدوليين؟ وكيف، يتم توزيع القوة بين هذه الاطراف التي لا تمتلك مؤهلات تمتلكها الدول؟ وما هي أشكال التأثير التي تمارسها على الدول؟.

النظرية قدمت توصيفاً للعلاقات الدولية، لكنها لم تقدم كيف ستكون عليه هذه العلاقات في ظل هذه الافتراضات.

على الرغم من ذلك، فهذه النظرية مفيدة في إطار تحليل علاقات التعاون الدولي، خاصة بعد أن اكتسب العامل الاقتصادي أهمية نسبية على كافة العوامل الاخرى.

الفصل الأول

التطورات على صعيد البيئة الدولية

والأوروبية والمتوسطة

مقدمة الفصل:

سوف تقوم الدراسة، بدراسة ثلاثة متغيرات، وهي البيئة الدولية والأوروبية والمتوسطة، ذلك ان هذه البيئات (المتغيرات) الثلاث، تشكل الإطار الذي يؤثر ويتأثر بسياسات الاتحاد الأوروبي وتوجهاته، تجاه منطقة حوض البحر المتوسط وغيرها من المناطق، فالبيئة الدولية تشكل الإطار الأشمل الذي تتحرك فيه كافة الدول، وعليه فسوف تتناول الدراسة البيئة الدولية عبر دراسة مجموعة من العوامل المؤثرة فيها، والمشكلة لها، والتي تؤثر في سياسات الدول الكبرى والصغرى، وهي الثورة الصناعية الثالثة، وما حملته معها من تغيرات على كافة المجالات الاقتصادية، والسياسية، والإعلام ... الخ، ثم ستقوم الدراسة ببحث التحولات في الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتي سابقاً)، وأثرها على سياسات الاتحاد الأوروبي، كذلك دراسة ظهور الولايات المتحدة أقوى دولة عالمياً بعد نهاية الحرب الباردة، وأخيراً دراسة ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية، وأثرها في إعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية.

وفي المبحث الثاني، ستقوم الدراسة ببحث البيئة الأوروبية، من خلال دراسة التطورات والأحداث التي حدثت في القارة الأوروبية، وأثر ذلك على التوجهات الخارجية للاتحاد الأوروبي، ومن هذه الأحداث، الوحدة الألمانية وما أحدثته من تطورات على الساحة الأوروبية، وعلى توجهات الاتحاد الأوروبي، ثم دراسة انهيار حلف وارسو، وبروز تهديدات أمنية جديدة لأوروبا تطلبت تحركاً أوروبياً لمواجهة هذه التحديات المختلفة، ثم دراسة اتفاقية (ماستريخت) المنشئة للاتحاد الأوروبي، وما حملته معها من تغييرات على أوضاع الاتحاد الأوروبي، ومؤسساته وسياساته.

وفي المبحث الثالث، ستقوم الدراسة ببحث البيئة المتوسطية، كونها تشكل الطرف الآخر في معادلة الشراكة الأوروبية المتوسطية، ودراسة التحديات النابعة من جنوب البحر المتوسط، والتطورات التي حدثت في المنطقة، وأثرت على التوجه الأوروبي نحو المنطقة، كالموقع الاستراتيجي، والكم السكاني، حيث يرتفع عدد سكان حوض المتوسط بشكل متزايد، وكذلك ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين أوروبا ودول المتوسط، كذلك العملية السلمية في الشرق الأوسط وما تحمله معها من تطورات بالنسبة لمستقبل المنطقة، وأخيراً تنامي

الحركات الإسلامية في شمال إفريقيا، وما تبع ذلك من عدم استقرار، وحروب شبه أهلية،
وتهديد للمصالح الأوروبية في منطقة شمال إفريقيا، وحوض البحر المتوسط.

المبحث الأول: البيئة الدولية:

تشكل البيئة الدولية بمضامينها السياسية والاقتصادية، الوسط التاريخي، الذي تتحرك فيه أي دولة في العالم، وتتأثر فيه وتؤثر فيه، وتتخذ مكانتها الإقليمية الدولية على ضوء نتيجة تفاعلها مع هذا الوسط، وتأثيرها في مساره تطوره.

سوف تستعرض الدراسة مجموعة من الاحداث التي شهدتها البيئة الدولية، وأثرت على العلاقات الدولية بشكل مباشر وغير مباشر، وساهمت في ايجاد شكل جديد لهذا النظام، وهي كالتالي:

المطلب الأول: الثورة الصناعية الثالثة:

عندما بدأت الثورة الصناعية الأولى، ساهمت بشكل جوهري وكبير في تغير مجرى التاريخ البشري، نظراً للإنجازات العديدة التي قدمتها، والآن ونحن نشهد الثورة الصناعية الثالثة، بمستواها العلمي والتقني المتطور، تبرز بها مجموعة من المظاهر ذات الآثار قريبة او بعيدة المدى على العلاقات الدولية بكافة تفرعاتها، ومن مظاهر هذه الثورة التقدم التقني الهائل في مجالات الاتصالات، والفضاء، والمعلومات، والحاسوب، بالإضافة، للإلكترونيات الدقيقة، والهندسة الوراثية،... تعتبر اليابان، والولايات المتحدة الرائد في هذه المجالات، تليهما أوروبا وبعض الدول الصناعية الأخرى^(١).

ومن آثار هذه الثورة، زيادة الفجوة العنمية والتقنية بين الدول المتقدمة، والدول النامية، بما يزيد من تبعية هذه الدول الجنوبية للشمال المتقدم في هذه المجالات.

كذلك فإنها سوف تؤدي الى إعادة تعريف عناصر قوة الدولة، وأن لا تكون المعيار لقوة الدولة هو النواحي العسكرية فقط، كذلك إيجاد مفاهيم جديدة لمسائل سيادة الدول،

^١ مكتبة الأفاق المتحدة، النظام الدولي، ص ٤٧.

وللأمن والسلم الدوليين، كذلك إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية التي بدأت تأخذ مكان الصدارة في أولويات الدول كافة، بما يتناسب مع الأوضاع الجديدة، خاصة وان الشركات الخاصة الكبرى هي التي تمول عمليات البحث والتطوير، وهي التي تملك التقنية العالية وتحتكرها.

أما بالنسبة لوسائل الإعلام والاتصالات، فقد شهدت تفوقاً هائلاً، وأصبح العالم كله مربوطاً بشبكات معلومات متصلة مع بعضها، وأجهزة إعلام مرئية ومسموعة، والدول المتقدمة تحتكر أغلب هذه الوسائل، بالتالي تعمل من خلالها على نشر الأفكار، والسياسات التي تريدها.

يرى من ذلك أن الثورة الصناعية الثالثة، قد أحدثت آثاراً سياسية، واجتماعية، واقتصادية، انعكست على العلاقات الدولية، لتساهم في إيجاد بيئة دولية جديدة بمصطلحات جديدة، وتتطلب أن يتم التعامل معها بناءً على السياسة الجديدة التي أفرزتها هذه الثورة.

المطلب الثاني: التحولات في الكتلة الاشتراكية سابقاً (الاتحاد السوفيتي):

لقد شهد الاتحاد السوفيتي تطورات وأحداث أدت الى تفككه وزواله كقوة عظمى، توازن الولايات المتحدة، وهذا ترتب عليه نتائج كبيرة على الصعيد النظام الدولي، وعلى الصعيد الأوروبي المتوسطي والعربي، وبإيجاز بعض هذه التطورات التي حصلت في الاتحاد السوفيتي، وكانت نهايتها زوال الاتحاد السوفيتي:

أ- التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، في الاتحاد السوفيتي، وبلدان أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٨٥ بعد وصول (ميخائيل غوربا تشوف) الى الحكم وتبنيه سياسة البيروسترويكا والglasnost (المكاشفة أو المصارحة)، وهي سياسات تميزت بأنها شاملة، وكان لهذه السياسات العديد من الأهداف على المستوى الداخلي، أهمها بناء الاقتصاد السوفيتي على أسس جديدة تدعم مكانة المبادرة الفردية، وتغيير الوضع التقني للمجتمع بما يتطلبه ذلك من تغيرات في القيم والعلاقات الاجتماعية، وإشاعة الديمقراطية في كافة جوانب المجتمع.

ب- انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه.

بعد محاولة الانقلاب الفاشل عام ١٩٩١ دخل الاتحاد السوفيتي مرحلة التفكك والانهيار بصورة سريعة، واتجاه جمهورياته للاستقلال، حيث اجتمع رؤساء أحد عشر جمهورية في مؤتمر (الما)، واتفقوا على إلغاء الاتحاد السوفيتي، وتكوين رابطة الدول المستقلة الكومنولث، وتبع ذلك تفكك البنى الأساسية للاتحاد السوفياتي، ممثلة بحلف وارسو والكوميكون.

أما بالنسبة لآثار انهيار الاتحاد السوفياتي على النظام الدولي، هو ظهور النظام الدولي الجديد، بما حمله هذا النظام من مضامين وأشكال، وسوف يتم الحديث عن النظام الدولي الجديد في فصل لاحق.

أما بالنسبة لآثار انهيار الاتحاد السوفياتي على أوروبا، فهي انتهاء الحرب الباردة، وانتهاء تقسيم أوروبا بين المعسكرين الشرقي والغربي، وقيام الوحدة الألمانية^(١).

كذلك فلقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي آثار على أوروبا الشرقية، انعكست على أوروبا الغربية التي أخذت تهتم بأوروبا الشرقية نظراً لتأثير الأحداث فيها على أوروبا الغربية، فقدمت لها المساعدات لتساعدها على استيعاب التطورات الجديدة (اقتصادياً وسياسياً)، خاصة وأن العديد من هذه الدول، قد قدمت طلبات للانضمام للسوق الأوروبية الموحدة.

كذلك تقديم المساعدات لروسيا، لتجاوز الصعوبات الاقتصادية المتلاحقة، وتواجه المشاكل والاضطرابات العسكرية في الجمهوريات السابقة.

^١ محمد مصالحة، علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية، ص ١٥٦.

أما بالنسبة لآثار انهيار الاتحاد السوفيتي على الوطن العربي، والشرق الأوسط، فهي كما يلي:

١- أدى انهيار الاتحاد السوفيتي الى زوال نفوذه من الشرق الأوسط من جهة، وزوال الدعم المقدم لبعض الدول فيه، مما أتاح الفرصة لأوروبا لبلورة سياسة جديدة تجاه المنطقة المتوسطة، بعد زوال الصراع بين القوى على هذه المنطقة المهمة، مما يعطي فرصة اكبر لنجاح السياسات الأوروبية تجاه المنطقة.

٢- كذلك من آثار انهيار الاتحاد السوفيتي على الوطن العربي، أن الوطن العربي تلقى ثلاث ضربات موجعة حتى ينال السوفيات ثقة الغرب، ويتفضلوا بتقديم ما تيسر من العون الى الرجل المريض الجديد، وهذه الضربات هي:

أ- كان على فلسطين، أن تستقبل مزيداً من المهاجرين اليهود السوفييت للتوطن فيها، حتى ترفع الإدارة الأمريكية القيود المالية التجارية المختلفة عن الاتحاد السوفيتي.

ب- كان على العراق أن يدفع نصف قرن من عرق شعبه (...) حتى يحظ غورباتشوف بثقة الغرب، واعترافه باحترام الاتحاد السوفيتي للشرعية الدولية، وحتى يفوز ببعض الدعم لبرنامج الإصلاح.

ج- كان على الأمة العربية أن تدفع ثمن امتحان الثقة السوفيتي، وذلك بسكوته وعدم تدخله في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل العرب يقبلون بمشروع التسوية الأمريكي للخلافات العربية الإسرائيلية^(١).

المطلب الثالث: ظهور الولايات المتحدة اقوى دولة عالمياً عقب

انتهاء الحرب الباردة:

بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، ظهرت الولايات المتحدة كأقوى دولة عالمياً، وأنها خرجت من الصراع مع الاتحاد السوفياتي منتصرة في الحرب الباردة، وعملت الولايات المتحدة على تركيز وتأكيده زعامتها للعالم، بحيث عملت على ترسيخ

^١ عبد الاله بلقزيز، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ما العمل، ص ١٥٤.

الاعتقاد بأنها قد كسبت المواجهة السياسية والأيدولوجية، وكرست وسائل الإعلام والدعاية الضخمة، التي تمتلكها لتعلن انتصارها كمركز للرأسمالية الليبرالية.

ولقد شكلت حرب الخليج الثانية فرصة للولايات المتحدة، لتؤكد تفوقها العسكري على الصعيد العالمي، وتأكيد قيادتها بناء على قوتها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والدعائية.

وتشير كافة الإحصائيات الى النمو الأمريكي في كافة المجالات، فالاقتصاد الأمريكي لا يزال كبيراً، ويقدر الدخل القومي الأمريكي بـ ستة تريليون دولار، أي ما نسبته ٢٥% من الناتج، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر مؤسسة عسكرية في العالم، وتنفق ٣٠% دخلها القومي على الإتفاق العسكري، أي ما يقدر بـ (٢٧٠) مليار دولار، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر مؤسسات الدعاية والإعلام في العالم، مما يجعلها قادرة على تسويق سياساتها، والتأثير بالرأي العام العالمي بدرجة مؤثرة^(١).

المطلب الرابع : التكتلات الاقتصادية

ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود، في العلاقات الدولية، والتي تفرضها الدول حماية لاقتصادياتها الوطنية، وكمحاوله لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتتخذ التكتلات أشكالاً متعددة، تبدأ من منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي وأكثر تقدماً هو الاتحاد الاقتصادي، أي الاندماج الاقتصادي الكامل^(٢).

وللدلالة على تزايد أهمية التكتلات والترتيبات الإقليمية، أن أحدث الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي تشير الى أنه في عام ١٩٩٥، يوجد على مستوى العالم حوالي (٤٥) من أنظمة التكامل الاقتصادي (ومن ثم التكتل الاقتصادي)، وهي تشتمل ٧% من

^١ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم، ص ٧٦.

^٢ زيلب عوض الله، الاقتصاد الدولي، ص ٣١٠.

الاعتقاد بأنها قد كسبت المواجهة السياسية والأيدولوجية، وكرست وسائل الإعلام والدعاية الضخمة، التي تمتلكها لتعلن انتصارها كمركز للرأسمالية الليبرالية.

ولقد شكلت حرب الخليج الثانية فرصة للولايات المتحدة، لتؤكد تفوقها العسكري على الصعيد العالمي، وتأكيد قيادتها بناءً على قوتها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والدعائية.

وتشير كافة الإحصائيات إلى النمو الأمريكي في كافة المجالات، فالإقتصاد الأمريكي لا يزال كبيراً، ويقدر الدخل القومي الأمريكي بـ ستة تريليون دولار، أي ما نسبته ٢٥% من الناتج، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر مؤسسة عسكرية في العالم، وتنفق ٣٠% دخلها القومي على الإتفاق العسكري، أي ما يقدر بـ (٢٧٠) مليار دولار، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر مؤسسات الدعاية والإعلام في العالم، مما يجعلها قادرة على تسويق سياساتها، والتأثير بالرأي العام العالمي بدرجة مؤثرة^(١).

المطلب الرابع : التكتلات الاقتصادية

ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود، في العلاقات الدولية، والتي تفرضها الدول حماية لاقتصادياتها الوطنية، ومحاولة لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتتخذ التكتلات أشكالاً متعددة، تبدأ من منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي وأكثر تقدماً هو الاتحاد الاقتصادي، أي الاندماج الاقتصادي الكامل^(٢).

وللدلالة على تزايد أهمية التكتلات والترتيبات الإقليمية، أن أحدث الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي تشير إلى أنه في عام ١٩٩٥، يوجد على مستوى العالم حوالي (٤٥) من أنظمة التكامل الاقتصادي (ومن ثم التكتل الاقتصادي)، وهي تشمل ٧% من

^١ محمد شعبان، رعاة العالم في القرن القادم، ص ٧٦.

^٢ زينب عوض الله، الإقتصاد الدولي، ص ٣١٠.

الاعتقاد بأنها قد كسبت المواجهة السياسية والأيدولوجية، وكرست وسائل الإعلام والدعاية الضخمة، التي تمتلكها لتعلن انتصارها كمركز للرأسمالية الليبرالية.

ولقد شكلت حرب الخليج الثانية فرصة للولايات المتحدة، لتؤكد تفوقها العسكري على الصعيد العالمي، وتأكيد قيادتها بناءً على قوتها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية، والدعائية.

وتشير كافة الإحصائيات إلى النمو الأمريكي في كافة المجالات، فالإقتصاد الأمريكي لا يزال كبيراً، ويقدر الدخل القومي الأمريكي بـ ستة تريليون دولار، أي ما نسبته ٢٥% من الناتج، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر مؤسسة عسكرية في العالم، وتنفق ٣٠% دخلها القومي على الإنفاق العسكري، أي ما يقدر بـ (٢٧٠) مليار دولار، وتمتلك الولايات المتحدة أكبر مؤسسات الدعاية والإعلام في العالم، مما يجعلها قادرة على تسويق سياساتها، والتأثير بالرأي العام العالمي بدرجة مؤثرة^(١).

المطلب الرابع : التكتلات الاقتصادية

ظهرت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود، في العلاقات الدولية، والتي تفرضها الدول حماية لاقتصادياتها الوطنية، ومحاولة لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتتخذ التكتلات أشكالاً متعددة، تبدأ من منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي وأكثر تقدماً هو الاتحاد الاقتصادي، أي الاندماج الاقتصادي الكامل^(٢).

وللدلالة على تزايد أهمية التكتلات والترتيبات الإقليمية، أن أحدث الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي تشير إلى أنه في عام ١٩٩٥، يوجد على مستوى العالم حوالي (٤٥) من أنظمة التكامل الاقتصادي (ومن ثم التكتل الاقتصادي)، وهي تشتمل ٧% من

^١ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم، ص ٧٦.

^٢ زينب عوض الله، الإقتصاد الدولي، ص ٣١٠.

من دول العالم، وحوالي ٤٠% من سكان العالم، وتسيطر على ٨٥% من التجارة العالمية^(١).

ومن الأمثلة على التكتلات، الاتحاد الأوروبي الذي وصل مرحلة متقدمة، تمثلت في الاندماج الاقتصادي الكامل، ويسعى لإيجاد شكل سياسي لهذا الاتحاد، كذلك تكتل (النافتا) وهو يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهو تكتل مهم وقوي بالإضافة لمجموعة الاسيان والابيك التي تعتبر - اذ وصلت لمرحلة تكتل اقتصادي - الأكبر في العالم، إذ انها تضم أربعة عشر دولة على حافتي الباسفيكي، ويستحوذ هذا التكتل على أكثر من نصف إنتاج العالم، وأكثر من ثلث سكانه، وبالمجموع فان التكتلات الثلاث السابقة، تحتوي على نصف سكان العالم، وما يزيد على ٥/٤ إنتاجه العالمي^(٢).

وتعتبر التكتلات الاقتصادية من السمات المميزة للمرحلة الراهنة في الاقتصاد العالمي، وذلك أن دولة منفردة لا تستطيع أن تحقق أهدافها في النمو والرفاه الاقتصادي، بقدراتها الذاتية، وبمعزل عن الدول الأخرى التي تسعى الى نفس الهدف، وعليه فان كافة الدول تسعى الى إيجاد شكل من هذه العلاقة، عبر الانضمام الى تكتل اقتصادي، أو إيجاد ترتيبات مع هذه التكتلات، مما يوفر لها فرصاً أكبر للنمو الاقتصادي، بشرط أن تحقق متطلبات تفرضها هذه العملية، كالقدرة على المنافسة، والجودة والتنوع في السلع، حتى لا تكون خسائرها أكثر من أرباحها، وهنا تجدر الإشارة الى أهم الملامح والمضامين، التي تميزت بها هذه الظاهرة:

- ١ - من حيث طبيعتها، فإنها تأتي تجسيدا لحدوث تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي، بما فيه إعادة توزيع الإدارة والمواقع النسبية للمشاركين فيه، وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.
- ٢ - من حيث شموليتها، فإنها تغطي أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، ومقدر لها أن تمتد لتشمل غيرهم في مختلف بقاع العالم مما يجعلها ظاهرة واسعة.

^١ بدر مجذاب عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية، ص ٣٣.

^٢ زينب عوض الله، الاقتصاد العالمي، ص ١٥٦.

٣- من حيث أبعادها، فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقتها سياسية استراتيجية في ترابط واتصال حلقاتها^(١).

المطلب الخامس: تدويل الاقتصاد (منظمة التجارة الدولية)

يشهد الاقتصاد الدولي في هذه المرحلة عملية تدويل متسارعة، لأسباب متعددة منها السياسي والاقتصادي، ويقول البعض أن الثورة الصناعية الثالثة، تعتبر من أهم المحركات لهذه العملية، لأنها ترتب عليها نتائج مهمة، وهي:

أ- ثورة في الإنتاج، حيث احتلت المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية في عملية الإنتاج، كما انعكست على أشكال وأنماط جديدة، من تقسيم العمل الدولي داخل السلعة الواحدة^(٢).

ب- ثورة في التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات الكبرى، بسبب ثورة المواصلات والاتصالات، وأصبح التنافس ضروريا لضمان الاستمرار، وتشير الدراسات إلى أن ٩٢٥ من أصل ٤٢٠٠ تحالف استراتيجي بين الشركات العالمية، تمت مع بداية التسعينات بين الشركات الكبرى من الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي^(٣).

ويرتبط موضوع تدويل الاقتصاد بالعولمة، وخاصة في بعدها الاقتصادي، حيث يرى المحللون أن العولمة توجهها اقتصادي قبل كل شيء، وهم يستندون في ذلك إلى مجموعة من المعايير:

أ- تزايد أهمية النشاط الاقتصادي كعامل موضوع في الحياة العامة الإنسانية، بشكل يفوق كل المؤثرات.

^١ زيلب عوض الله، الاقتصاد العالمي، ص ١٥٩.

^٢ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ص ٢٢.

^٣ ناصيف حتي، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، ص ١١٨.

ب - إن هزيمة العالمين الثاني الاشتراكي، والثالث من قبل العالم الغربي، هي هزيمة اقتصادية بالدرجة الاولى، وبفعل الاقتصاد أكثر من أي عامل آخر (١).

ج- إن دعوة العولمة تقوم على أساس الدعوة للالتزام بآليات السوق الحر، لأن هذا هو السبيل لتراكم الثروة، ولتحقيق الرفاه المطلوب للشعوب، وبناء مستقبل أفضل للبشرية (٢).

كذلك هنالك العديد من المؤشرات التي تدل على أهمية البعد الاقتصادي للعولمة، وتدويل الاقتصاد منه:

أ- النمو الكبير المتعاضم في التجارة الدولية، والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية، وتحرير التجارة الدولية.

ب- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، حيث ارتبط النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشبكة جديدة من العلاقات التجارية المالية، ولا تستطيع أي دولة أن تعزل نفسها عن ذلك (٣).

ج- الشركات متعددة الجنسية، فهذه الشركات بامتلاكه من إمكانيات مالية وإدارية وتكنولوجية، فإنها تبني إستراتيجياتها على أساس عالمي، وتمارس نشاطاتها على أساس عالمي، فالقسم الأكبر من أرباحها يأتي من الفروع في خارج الدولة الأم، كذلك فإنها تعمل على خلق شبكة مصالح تؤدي لإيجاد الترابط بين الدول، فضلاً عن أنها تشكل الأجزاء الرئيسية للاقتصاد الدولي (٤).

-منظمة التجارة الدولية : لقد بدأت المحاولات لتنظيم التجارة الدولية، منذ الأربعينات

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فيما عرف باتفاقية (الجات)، ولقد تواترت جولات المفاوضات حول العديد من المواضيع التي تضمنتها التجارة الدولية، ومن الجولات المهمة،

١ عبدالله نقرش، حول العولمة، ص ١١.

٢ المرجع نفسه، ص ١٢.

٣ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ص ٣٠.

٤ رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي، ص ١٥.

جولة طوكيو وكندا وأورغواي... الخ، وكانت المفاوضات تهدف الى التوصل لاتفاق عام مشترك بين كافة الأطراف، والمشاركة لتنظيم حركة التجارة الدولية، ويبدو أن مبدأ العزلة الذي تتخذه كل دولة لم يعد قابلاً للتحقق، فالتجارة الدولية ضرورية سواء من أجل التجارة ، أو لتحقيق أغراض سياسية.

وعقب مؤتمر (هافانا) الذي فشل بسبب رفض الكونجرس الامريكى التصديق على ميثاقه، قامت ثلاث وعشرون دولة بتبني الفصل الخاص الوارد في الميثاق، والمتعلق بالسياسة التجارية، في إطار ما اطلق عليه الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة، وتقوم (الجات) على أربع مبادئ:-

- المبدأ الاول: مبدأ عدم التمييز، ويتحقق من خلال الدول الأكثر رعاية.
- المبدأ الثاني: التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية على أساس التبادل.
- المبدأ الثالث: إزالة القيود الكمية.
- المبدأ الرابع: تنظيم سياسة الاغراق، أو اعانات التصدير^(١).

وعقب جولة مفاوضات اورغواي، التي تعتبر واحدة من أطول جولات مفاوضات الجات، حيث تم الاتفاق في عام ١٩٩٤ في الدار البيضاء، على إنشاء منظمة التجارة العالمية، والتي تعتبر من أهم المنظمات الدولية، والأهداف المرجوة منها، لتحقيق حرية التجارة عبر اتباع مبادئ الجات، ونطاق عمل المنظمة عالمي وشامل، فكل دولة تحقق الشروط المطلوبة للعضوية، تستطيع الانضمام للمنظمة والدول الأقل تقدماً هنالك تخفيف للشروط على عضويتها.

ومن الجدير بالذكر أنه في مراكش ١٩٩٤ (جولة اورغواي)، تم السماح للاتحاد الاوروبى كتكتل بالانضمام كعضو أصيل في المنظمة، وذلك بمقتضى المادة ١/١٢ من اتفاقية مراكش^(٢).

^١ مصطفى سلامة، قواعد الجات، ٦-٨.

^٢ مصطفى سلامة، قواعد الجات، ص ٢١.

وهذا بالضرورة يعطي للاتحاد الاوروبي أهمية خاصة في منظمة التجارة العالمية، وفي توجهااتها واداراتها، وفي عملية انضمام أطراف اخرى لهذه المنظمة، وبالإضافة لهذا يبرز دور التكتلات الاقتصادية في ادارة الاقتصاد الدولي، حيث انها تأخذ المكان الاهم في هذه العملية، وسياسة هذه التكتلات لها آثار على الاقتصاد الدولي والاقليمي الخاص بها، خاصة مع التوجه نحو تحرير التجارة الدولية، فسياسات الاتحاد الاوروبي لابد أن تنعكس على منطقة حوض المتوسط، التي أخذت بعداً شكلياً عبر توقيع اتفاقيات الشراكة كآلية للتعاون المستقبلي بين الاتحاد الاوروبي، والدول المتوسطية.

المبحث الثاني: البيئة الأوروبية

لقد شهدت اوروبا منذ التسعينات العديد من الاحداث والتحولت، التي أثرت على مسيرة الاتحاد الاوروبي نحو الوحدة والتكامل على السياسات الاقتصادية والسياسية، سواء أكانت داخلية أم خارجية، حتى تتلاءم مع الأحداث الجديدة، وتحقق بالتالي مصالح الاتحاد الاوروبي، وأهم هذه الاحداث:

المطلب الأول: الوحدة الألمانية

أفرزت الحرب العالمية الثانية عن تقسيم المانيا الى شطرين، المانيا الشرقية تحت حماية الاتحاد السوفيتي، والمانيا الغربية تحت حماية الولايات المتحدة، والنااتو، وجرت العديد من المحالوت لتوحيد المانيا، إلا أن هذه المحاولات كانت تجابه بالرفض من قبل الدولتين العظميين، إلا أن عام ١٩٨٩ شهد زوال حاجز برلين، وبداية تحقيق الوحدة الالمانية، على الرغم من المحاولات لمنعها من جهة، أو لحدوثها وفق ما تريد بعض الدول الاوروبية.

فالرئيس الفرنسي السابق ميتران، أشار الى الدور الحاسم الذي لا بد أن يضطلع به الاربعة الكبار في التسوية الألمانية، وأعربت رئيسة وزراء بريطانيا عن تخوفها من استعجال

الأحداث، والتسرع في خطوات غير مدروسة تأتي بعكس المرجو منها، ونظر الرئيس الأمريكي للوحدة الألمانية على أنها ختام مراحل متعاقبة من التقارب بين شطري القارة الأوروبية، وليس شرطاً له، أي أن الدول الكبرى كانت تريد الوحدة بصيغة ٢+٤، لكن تسارعت الأحداث، وتمت الوحدة بصيغة ٤+٢، وتمت الوحدة في فبراير ١٩٩٠، بموجب معاهدة موسكو، والتي أدت إلى ضم ألمانيا الشرقية لحلف الناتو، والتزمت ألمانيا بموجب المعاهدة، بأن لا تطالب بأية مطالب إقليمية، واستقرار حدودها مع بولندا عند خط أورنيس، وتعهدت بعدم امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وأن تعمل على تخفيض قواتها المسلحة^(١)، في غضون أربع سنوات، ولقد أفرزت الوحدة الألمانية الكثير من النتائج على الساحة الأوروبية، حيث أن ألمانيا أصبحت القوة الاقتصادية الأكبر في أوروبا، وكذلك التخوف من أن تصبح ألمانيا دولة عسكرية، وتعيد أطماعها القديمة في أوروبا، لذا عملت أوروبا على تقييد ألمانيا.

ومن جهة أخرى، أصبحت ألمانيا بعد الوحدة المحور الأساسي في عملية الوحدة الأوروبية، وعملت ألمانيا (كذلك) على توجيه السياسات الأوروبية نحو وسط وشرق أوروبا، وهذا فعلاً ما تم، ففي عام ١٩٩٥ خصص الاتحاد الأوروبي (٤٠٦) بلايين وحدة نقدية أوروبية لدعم المبادرات والمشروعات في منطقة المتوسط، إلا أنه خصص ضعف هذا المبلغ لدول وسط وشرق أوروبا، على الرغم من أن عدد سكان المتوسط أكثر من سكان وسط وشرق أوروبا^(٢).

يظهر من ذلك أن الوحدة الألمانية قد أثرت على مسيرة الاتحاد الأوروبي، وعلى توجهاته نظراً للقوة التي تتمتع بها ألمانيا، فالوحدة الألمانية كانت من أبرز الأحداث على الساحة الأوروبية، نظراً للآثار التي ترتبت على هذه الوحدة.

^١ دريه شفيق بسونى، إشكال الأمن في النظام الأوروبي الجديد، ٨.

^٢ جميل طاهر، التكامل الاقتصادي العربي، ص ٣٤.

المطلب الثاني: انهيار حلف وارسو وبروز تهديدات أمنية جديدة

لاوروبا

لقد أفرزت بيئة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار حلف وارسو، زوال التهديد السوفيتي عن أوروبا، إلا أن هذا الوضع الجديد أوجد تهديدات أمنية أخرى لأوروبا، وبدا أن هناك مصدرين للخطر يهددان الأمن الأوروبي:

- أ- المحور الشرقي ممثلاً بالتهديدات الأمنية على غرب أوروبا من الأحداث في شرق أوروبا، ويحتل هذا المحور الأولوية لدى كافة دول حلف الناتو.
- ب- المحور الثاني: الذي يهدد الأمن الأوروبي، هو جنوب وشرق البحر المتوسط، وهذا التهديد يتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة، وتهريب السلاح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وزيادة معدلات الهجرة^(١).

ومن أجل مواجهة هذه التهديدات، برزت العديد من التصورات والخلافات داخل الأوساط الأوروبية، وحلف شمال الأطلسي من أجل إيجاد الوسيلة المناسبة، من أجل مواجهتها، فألمانيا اقترحت تشكيل ما يسمى (بمجلس تعاون شمال الأطلسي)، ويكون مفتوحاً أمام كافة دول أوروبا، والقوات العاملة فيه نفس القوات في حلف شمال الأطلسي التابعة للدولة الأوروبية، حيث تكون تعمل تحت أمرة الاتحاد في المواضيع التي تهم أمن الدول الأوروبية، والهدف من الاقتراح أن يكون هذا الاتحاد همزة وصل بين الناتو والجماعة الأوروبية، أما الدافع لتشكيل هذه القوات، فعبر عنها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران في أن الوحدة السياسية الأوروبية لا بد أن تعتمد على قوة عسكرية تكفل أمنها ذلك أن سياسة أمنية مشتركة لا بد أن تتوج بسياسة دفاعية مشتركة، إلا أن بريطانيا تعارض هذا التوجه، وتصر على الدور الأساسي لحلف شمال الأطلسي، لأن التوجه الفرنسي الألماني يزيد من تهميش بريطانيا، إلا أن جون ميجر اتخذ خطوات تتماشى مع السياسات الأوروبية المشتركة، والتي تتضمن بناء نظام دفاعي أمني مشترك بين كافة الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية^(٢)

^١ عماد جاد، الجدل حول المفهوم الاستراتيجي لحلف الأطلسي، ص ٢١٠.

^٢ ديه شفيق بمبوني، إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد، ص ١٦-٢١.

أما فيما يتعلق بالامن في المتوسط، فلم تتبلور صيغة منتظمة بشكل هيئة أو مؤتمر للتعاون الامني على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي، بحيث يوفر المنتدى الضروري، والقنوات اللازمة للتفاعل، بهدف التأثير في التفاعلات والاحداث الجارية في المتوسط^(١).

هذا على الرغم من ظهور نداءات من قبل بعض الدول لاجاد منظمة أمن وتعاون تشمل دول المتوسط واوروبا، على غرار منظمة التعاون الاوروبي، بهدف التنسيق بشأن المسائل الامنية في المتوسط، إلا أن مثل هذه الاقتراحات لم تلق اجماعاً مقبولاً من قبل الدول الاوروبية كافة، حيث تتعدد الرؤى والتصورات الأوروبية حول موضع الامن المتوسط، إلا ان سياسة اوروبية جديدة تبلورت بعد عام ١٩٩٠ لدى الدول الاوروبية، بدلا من السياسة الاوروبية الشاملة تجاه المتوسط تمثلت بالشراكة الاوروبية المتوسطة كمشروع للتعاون الاوروبي المتوسطي، يشمل النواحي الامنية وغير الامنية كصيغة تلقى اجماعاً اوروبياً لمواجهة المشاكل، والتهديدات المختلفة من مندقة المتوسط، وذلك بعملها كإطار مناسب للتأثير في التفاعلات والاحداث في المتوسط، بحيث تضمن الاستقرار الامني والاقتصادي في المنطقة، مما يعكس ايجاباً على احتواء أو ازالة أسباب التهديدات المختلفة عن اوروبا، والتي مصدرها منطقة حوض المتوسط.

المطلب الثالث: توقيع اتفاقية ماسترخت

لقد تم التوقيع على معاهدة ماسترخت في عام ١٩٩٢، وتكمن أهمية هذه المعاهدة من الظروف التي تم توقيع المعاهدة فيها، ومن جوهر الاتفاقية، والخطوات التي ارستها فيما يتعلق بمسيرة الاتحاد الاوروبي، فقد جاء توقيع هذه الاتفاقية عقب نهاية الحرب الباردة، وفسحت الطريق لما يسمى بأوروبا الموحدة أو الكبرى^(٢)، ومن ناحية أخرى أدى انهيار الاتحاد السوفياتي الى خلق حالة من عدم الاستقرار في شرق اوروبا، مما يؤثر على الأمن في

^١ ناصيف حتي، الجماعة الأوروبية والشرق الاوسط، ص ٤٥.

^٢ نبيه الاصفهاني، ماسترخت بين التوقيع والتطبيق، ص ٢٤.

غرب أوروبا ومنع انتشار الفوضى، وانهيار الأمن في وسط وشرق أوروبا، يعتمد على أوروبا موحدة، ولها سياسة خارجية موحدة^(١).

كذلك فإن توسيع عضوية المجموعة الأوروبية لتشمل دول أوروبا الشرقية، وتقديم طلبات للانضمام إلى مجموعة من الدول تطلب إيجاد آلية للتعامل مع هذه الأوضاع، وجاءت الوحدة الألمانية، وتوجه أوروبا الشرقية إليها، أدى إلى تغير الموازين داخل الجماعة الأوروبية، وأخل بالتوازن الفرنسي الألماني الذي قاد مسيرة الاندماج الأوروبي، وأبدت فرنسا مخاوفها من الهيمنة الألمانية، فكان الاندفاع نحو المزيد الاندماج في صفوف الجماعة الأوروبية، الخيار الاستراتيجي الأكثر ايجابية وطموحا، ويتم من خلاله استيعاب ألمانيا الموحدة^(٢).

والسبب الآخر الذي يرى بعض المحللين أن له أهمية خاصة، وهو أن توقيع المعاهدة جاء حتى يضطلع الاتحاد الأوروبي بدوره في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية، حيث جاء في البيانات الفرنسية الخاصة بالاستفتاء على المعاهدة (حتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بدوره في العالم الحديث، يجب عليه أن ينتقل لمرحلة انشاء أوروبا موحدة اقتصادياً ومالياً، وتطوير سياسة خارجية، وتأمين الاستقرار، والأمن للأعضاء المشاركين في هذا الاتحاد...) (٣).

واستهدفت هذه المعاهدة جملة من الأهداف الوجودية فيما بين الدول الأوروبية، وطبقاً لما جاء في مقدمة المعاهدة، فإن الأطراف المتعاقدة تقوم بانشاء وتأسيس الاتحاد الأوروبي فيما بينهم، وتعد هذه الاتفاقية علامة بارزة على الدخول في مرحلة جديدة في سبيل خلق اتحاد دائم بين الشعوب الأوروبية^(٤).

ان من فحوى هذه المعاهدة، فقد جاءت على شقين رئيسيين هما:-

^١ جعفر الحزاز، ماستريخت والصراع الأمريكي الأوروبيين ص ٧٦-٧٧.

^٢ زاهر الحضرمي، الجماعة الاقتصادية ودورها في النظام الدولي الجديد، ص ٧٦.

^٣ جعفر الحزاز، ماستريخت والصراع الأمريكي الأوروبي، ص ٦٩.

^٤ المرجع نفسه، ص ١٩.

- أ- إقامة سوق أوروبية موحدة، حيث تحدد عام ١٩٩٣ كتاريخ لانشائها، وإصدار عملة أوروبية موحدة (اليورو) في عام ١٩٩٨، وأصبح العملة الموحدة لأحد عشر دولة أوروبية، كذلك انشاء بنك مركزي أوروبي، وهذه الخطوات تم تنفيذها^(١).
- ب- الوحدة السياسية الامنية، حيث نصت المادة(ج) من المعاهدة على:-

- ١- يجب على الوحدة الأوروبية، تبني سياسة خارجية وامنية مشتركة محكومة بنصوص المعاهدة.
- ٢- كذلك نصت المعاهدة على البدء بانشاء جهاز دفاعي للمجموعة الأوروبية من خلال الاتحاد الأوروبي، وذلك بما لا يتعارض مع حلف شمال الاطلسي، وإنما بالتنسيق معه.
- ٣- مراجعة الدساتير الوطنية، بحيث تأسح المجال لبنود تتضمن تحركاً وحدوياً أوروبياً، وهناك بنود أيضاً متعلقة بامواطنة الأوروبية، وأن المواطنة جنسية واحدة، وتشمل اي فردي يحمل جنسية أي دولة عضو في الاتحاد يعتبر من^(٢) مواطني الاتحاد، ويتمتع بجميع الحقوق الممنوحة بموجب المعاهدة، وأنه يحق له التصويت والترشيح في الدولة التي يتواجد فيها سواء للانتخابات البلدية او البرلمانية، ويقول الدكتور احمد ثابت: إن معاهدة ماسترخت تقوم على مبدئين أساسيين:

أولهما: ما فوق القومية.

ثانيهما: عدم امكانية الرجوع عن الاندماج الأوروبي

أي أن المعاهدة تهدف الى انشاء سلطة فوق قومية، أي دولة فدرالية أوروبية، بحيث تتجاوز السيادة القومية للاعضاء^(٣).

^١ ميرفت الحصري، اليورو العملة التي هزت الاقتصاد للدول الكبرى والصغرى، ص ٣٣.

^٢ زاهر الحضرمي، الجماعة الاقتصادية ودورها في النظام الدولي الجديد، ص ٨٠.

^٣ احمد ثابت، المشاركة الأوروبية المتوسطة، ص ٢٠.

وعليه فمعاهدة ماستريخت ذات أهمية كبرى، حيث أنها أوجدت الآليات الضرورية لاستكمال بناء الاتحاد الأوروبي داخليا وخارجيا، وتعتبر مسألة ايجاد سياسة خارجية مشتركة لدول الاتحاد الأوروبي اقليمياً ودولياً إحدى نتائجها، وجاء تعيين (خافير سولانا) كممثل للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تنفيذاً لما جاء في معاهدة ماستريخت، وبهدف توفير رؤية أفضل للسياسة الخارجية والدفاعية^(١) للاتحاد الأوروبي، وتعتبر مسألة السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط تطوراً مهماً في علاقة أوروبا بالمتوسط، حيث أن هذه السياسة نابعة من الاتحاد الأوروبي، وليس دولة اوروبية واحدة، هذا بالضرورة يعكس سياسة خارجية موحدة تجاه منطقة المتوسط لاوروبا، وهذا يعتبر من ثمرات معاهدة ماستريخت.

المبحث الثالث: البيئة المتوسطة

لقد أدت التحولات العميقة في بنية النظام الدولي، وانهيار الاتحاد السوفياتي، والتحولات الاقتصادية في التسعينات، الى احداث تأثيرات كبيرة على الاوضاع الاقتصادية السياسية في حوض المتوسط، وأفرزت أوضاعاً جديدة ترتب عليها أن تعيد أوروبا النظر في سياساتها تجاه منطقة المتوسط، هذا فضلاً عما لعبته العوامل الأخرى من آثار على العلاقة بين أوروبا ودول المتوسط تاريخياً، وما زالت تلعب دوراً حتى الآن، في صياغة العلاقات مع الدول المتوسطة وسوف يتم بيان هذه العوامل والمؤثرات الجديدة على البيئة المتوسطة، وكيف أدت الى بناء التوجه الأوروبي الجديد اتجاه منطقة المتوسط؟ وهي:-

المطلب الأول: القرب الجغرافي

تلعب الجغرافيا دوراً مهماً في العلاقات بين الدول، سواءاً من حيث الكم او الكيف، فالدول غير المتجاورة، تكون العلاقات بينها ليست بمستوى العلاقات بين الدول والاقاليم المتجاورة، وهذا على الرغم من التقدم في وسائل الاتصالات، ففي النواحي الاقتصادية يؤثر السبع في مسألة التكلفة، التي تعتبر عاملاً أساسياً في عملية الاتصال، كذلك فإن كثافة

^١ صحيفة الرأي، الوجه الجديد للدبلوماسية الأوروبية، ص ١٣.

النشاطات الاتصالية تكون سواء اقل أكانت اقتصادية، أم سياسية، وحتى ثقافية، كذلك فإن درجات التأثير المتبادل مختلفة بحكم القرب، وسرعة انتقال المؤثرات، والاحداث بين الاقاليم والدول المتجاورة، ولقد لعبت الجغرافيا دوراً مهماً في عملية التواصل الاوروبي المتوسطي عبر التاريخ، حتى الان فيؤكد السيد (ميشيل جوبير) على (أن المنظرين الاوروبين، أقاموا عالمية العلاقات الخارجية مع أوروبا، فأصبحت أوروبا تعرض إقامة علاقات التعاون مع البعيدين والقريبين، وبما أن الترشيحات كثيرة أمام أوروبا، فإنها أخذت تتعامل معها حسب الحاجة، وبمقياس المفاضلة بينهما وعليه فالبحر المتوسط أقرب من الصين، وأوروبا لا يفصلها عن أفريقيا سوى بوغاز عرضه ١٦ كم، ويضيف أن الجوار الاوروبي لا يمكن تجاهله^(١).

لذا فإن القرب الجغرافي، بين أوروبا والمتوسط، عامل جذب باتجاه التعاون، نظراً للميزات الايجابية التي يوفرها القرب الجغرافي، والمخاطر التي تترتب على هذا القرب، وسرعة انتقالها لأوروبا، وهو الأمر الذي ألزم أوروبا أن تهتم بهذه المنطقة اهتماماً خاصة.

-الموقع الاستراتيجي:

لقد اكتسب البحر المتوسط والشرق الاوسط أهمية خاصة، لدى الدول الكبرى منذ القدم، فقد شكل مقراً للحضارات القديمة ومؤلاً، كذلك كانت المنطقة مسرحاً للصراع بين الامبراطوريات الكبرى، لدرجة أنه ساد اعتقاد ان من يسيطر على الشرق الاوسط، يسيطر على العلاقات الدولية، وقال الخبير الامريكي (الفرد ماهان) عام ١٨٩٢: (جعلت الظروف البحر المتوسط يلعب دوراً تجارياً، وعسكرياً، في تاريخ العالم اكبر مما لعبه أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه، ولا يزال الصراع مستمراً)^(٢).

فهذا الموقع للبحر المتوسط، منح الدول المشاطئة له، أهمية خاصة، خاصة الدول في جنوبه وشرقه، حيث تقع في قلب العالم، وتمثل المنطقة نقطة تقاطع بين أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق، والغرب، كذلك تتحكم المنطقة بأهم مواقع

^١ ميشيل جوبير، الحوار الاوروبي، مؤتمر أوروبا الاثنتي عشر دولة والآخرين، ص ١٨٠.

^٢ زلمي خليل زاد، التقييم الاستراتيجي، ص ٢٧.

المرور البحري في العالم، ممثلة بقناة السويس، ومضيق جبل طارق، ومضائق البسفور والدردينيل، ولذلك أدت هذه الاستراتيجية للمنطقة الى اهتمام اوروبي قديم جديد بها^(١)، ففي الوقت الحاضر تكتسب دول المتوسط أهمية خاصة بالنسبة لاوروبا، لأنها تعتبر باب اوروبا على العالم النامي في افريقيا وأسيا.

فالموقع الاستراتيجي عامل جذب للاهتمام الاوروبي بمنطقة المتوسط، والشرق الاوسط، نظراً لما يمثله هذا الموقع، من امكانية كبيرة للتأثير على أوروبا، الامر الذي استدعى زيادة الاهتمام الاوروبي بالمنطقة، حتى تعمل على الاستفادة من هذا العامل لخدمة مصالحها .

-الحجم السكاني:

يلعب حجم المكان دوراً مهماً في العلاقات، بين اي طرفين ذلك أن السكان عامل مهم في تشكيل العلاقات بين الدول، لأنهم يشكلون حلقة الوصل لنجاح أي سياسات او فشلها، ومنطقة المتوسط تعد من المناطق الكثيفة السكان، ويبلغ عدد سكان حوض المتوسط (٢٣٠) مليون نسمة^(٢) ، وهذا الحجم السكاني الكبير، يلعب دوراً مهماً في تشكيل الرؤية الاوروبية لمنطقة المتوسط، فمن ناحية، يشكل هؤلاء قوة شرائية كبيرة للاقتصاد الاوروبي، خاصة في ظل القرب الجغرافي بين اوروبا والمتوسط، وسهولة المواصلات وتوفيرها، مما يعطي هذا ميزة للمنتجات الاوروبية، بفعل هذه العوامل على المنتجات من اليابان مثلاً، هذا من ناحية، ويؤدي هذا الحجم السكاني الكبير، الى مشاكل من ناحية اخرى، مثل الزيادة في عدد السكان والمشاكل الاقتصادية الناجمة عن ذلك، والتي تنعكس على اوروبا، حيث انها أقرب الاقاليم الغنية الى منطقة المتوسط ، وتشمل عامل جذب للسكان، حيث أن اوروبا تعاني مثلاً من مسألة الهجرة وتزايدها، والمشاكل التي يجلبها المهاجرون معهم الى اوروبا، ونظرة السكان لهؤلاء المهاجرين، ووجود حركات معادية للاجانب في اوروبا، هذا بالضرورة يؤدي لاهتمام اوروبا بالسكان بمنطقة المتوسط ، من خلال المتغيرين السابقين، وحاولت من خلال اتفاقيات الشراكة أن تعمل على تلافى تلك المشاكل، وايجاد الحلول لها، بما يتناسب مع وجهة

^١ ناصيف حتى، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط، ص ٤٠.

^٢ جميل طاهر، التكامل الاقتصادي العربي، ص ٣٤.

النظر الأوروبية ، وبما يخدم المصالح الأوروبية، للاستفادة من هذا الحجم الكبير من السكان، وللتخلص من المشاكل الناجمة عن هذا الحجم من السكان.

المطلب الثاني: ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين أوروبا ومنطقة

المتوسط:

لقد كانت منطقة المتوسط منذ القدم، تشهد حركة تجارية نشطة، بين الدول المشاطنة لهذا البحر، نظراً لعامل القرب الجغرافي، وتوافق قوائم الصادرات والواردات بينهما، بالإضافة لوقوع المنطقة - خاصة الضفة الشرقية للمتوسط - على الطريق التجارية مع الشرق، وبعد ذلك شهدت المنطقة فترة الاستعمار، وارتباط هذه الدول بدول أوروبا المستعمرة، واستمرت هذه العلاقة بعد فترة الاستعمار، وبقيت أوروبا أكبر شريك تجاري للمنطقة المتوسطية، والوطن العربي.

وابرز الدول الأوروبية ذات العلاقات الكثيفة مع الدول العربية والمتوسطية، هي ألمانيا وفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، أما بقية الدول الغربية، فإن علاقاتها مع المنطقة المتوسطية العربية أقل من هذه الدول، وتعتبر أحياناً محدودة.

ففي عام ١٩٨٧ كانت واردات الدول العربية - بشكل عام - من دول الجماعة الأوروبية تقدر بـ ٣٩٢% من إجمالي الواردات العربية، وتشكل هذه النسبة ٣٩% من مجموع صادرات الاتحاد الأوروبي، خارج الجماعة الأوروبية^(١).

ان ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين الدول العربية، ومنها المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي ، يشير الى مدى الترابط الاقتصادي بين الطرفين، مما دفع أوروبا خاصة بعد عام

^١ التقرير الاستراتيجي العربي، اشراف السيد يسين، ص ٦٧-٦٨.

١٩٩٠ ، وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية ، الى اعطاء المنطقة اهتماماً خاصاً كونها تشكل الشريك التجاري الاول للمنطقة من ناحية، ولانعكاس الاحداث التي تجري داخل هذه المنطقة، وخاصة الاقتصادية والسياسية على اوروبا ، ومن هنا ونظراً لهذا الترابط الاقتصادي مع المنطقة ، ولموقعها الاستراتيجي الخاص بالنسبة لاوروبا، دفع هذا كله أوروبا الى طرح مشاريع التعاون مع دول هذه المنطقة.

المطلب الثالث: حرب الخليج الثانية

لقد ادى الاجتياح العراقي للكويت، الى احداث آثار عالمية واقليمية كثيرة، فعلى الصعيد العالمي، أدت الحرب الى إبراز هيمنة الولايات المتحدة على الامم المتحدة، وعلى النظام الدولي، بل أن الرئيس الامريكى (جورج بوش) قد أعلن قيام النظام العالمي الجديد، تحت الزعامة الامريكية، وادت الحرب - كذلك - الى سيطرة الولايات المتحدة على نغظ الخليج العربي ، مما يعطيها حسب رأي بعض المحللين قدرة أكبر على ضبط العالم، والهيمنة عليه ، ويعطيها إمكانية أكبر لمواجهة الدول الصناعية^(١) في اطار التنافس بين المراكز الرأسمالية في العالم ، بالاضافة الى تواجد القوات الاجنبية، وخاصة الامريكية في المنطقة، وحصولها على قواعد في بعض الدول العربية، ووجود أساطيلها في المنطقة باستمرار.

أما عن الآثار الإقليمية، فقد شهد النظام الاقليمي العربي تفتتاً كبيراً ، وایجاد خلافات وانقسامات كبيرة بين الدول العربية، بسبب المواقف من الاحتلال، والآثار التي ترتبت على العراق نفسها، أما الأثر المهم للحرب فهو أنها اتاحت الفرصة لفرض العملية السلمية على الدول العربية^(٢)، نظراً للاوضاع غير المستقرة في تلك المرحلة ، والتي سمحت للولايات المتحدة خاصة بممارسة أكبر الضغوط على الدول العربية، خاصة أن الاتحاد السوفيتي كان يمر بمرحلة التفكك.

^١ سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، ص ٣٤.

^٢ صامد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدوليہ تجاه الشرق الاوسط، ص ١٦٩.

أما بالنسبة لاوروبا ، ودورها في الحرب ، والاحداث بعد الحرب، فلقد كانت متواضعة المساهمة ، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تلعب الدور الأكبر، سواء في العملية الدبلوماسية، أو العسكرية في منطقة تعتبر مهمة لاوروبا، ولا تلعب دوراً في تشكيل الاحداث أو صياغة نتائجها.

إلا أن حرب الخليج قد أدت الى قلب مفهوم الامن راساً على عقب، وازافت بعداً جديداً للامن الاوروبي ، وتوضح هذا من خلال دعوة جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكية لتوسيع عمليات حلف الناتو، الامر الذي واجه معارضة فرنسية لأن هذا الطرح يتناقض مع الرغبة الاوروبية التي تهدف الى اقامة سياسة دفاعية اوروبية قوية لدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية^(١).

وعليه فقد لعبت حرب الخليج دوراً مهماً في اظهار محدودية الدور الاوروبي في منطقة حيوية لاوروبا، الامر الذي تطلب إعادة صياغة علاقات اوروبا، مع المنطقة بالشكل الذي يوفر لها الامكانية للتأثير في الاحداث في المنطقة، بما ينسجم مع المصالح الاوروبية.

المطلب الرابع: العملية السلمية في الشرق الاوسط

لقد أعقب حرب الخليج الثانية ، انطلاقاً عملية السلام في مدريد، تحت رعاية الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق، بهدف البدء في المفاوضات العربية الاسرائيلية، لإنهاء حالة الصراع القائمة بينهما، وتوفير السلام لدول المنطقة، ولقد استأثرت الولايات المتحدة برعاية العملية السلمية، على الرغم من اهتمام أطراف أخرى بهذه العملية، نظراً لأنها تمس مصالح تلك الدول ، أما بالنسبة لاوروبا ، فإنها مهتمة بهذه العملية لعدة أسباب منها:

^١ مصطفى كركوتي، حرب الخليج تفرز اسماً جديدة، ص ٧٧.

- أ- لعب دور اكبر في المنطقة، وفي صياغة اتفاقات السلام.
- ب- العمل على استقرار المنطقة، وخلوها من الصراع، سيؤدي الى فتح المجال لاوروبا لطرح مشاريعها حول التعاون المتوسطي لاوروبا.
- ج- إن العملية السلمية من ناحية، أتاحت لاوروبا توظيف قدراتها الاقتصادية - مشتركة أو احادية - لدعم بناء السلام على أرض الواقع^(١).
- د- يشكل الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط عاملاً مهماً للأمن الاقتصادي، والسياسي، للمجموعة الاوروبية، حيث أنها تزودها بنصف احتياجاتها من الطاقة وان المنطقة تستوعب أكثر من ربع صادراتها للعالم الخارجي.
- هـ- لاوروبا مصلحة أمنية في إنهاء الصراع في الشرق الاوسط، ومن ذلك، المسائل المتصلة بالارهاب والتسلح، مما يؤدي للتأثير على حدودها، واستمرار الهجرة الى اوروبا^(٢).

وبعد توقيع معاهدة ماستريخت، وتكوين الاتحاد الاوروبي، بدأت الدول الاوروبية تبحث لنفسها عن دور سياسي فعال، يتناسب مع قوتها الاقتصادية^(٣)، وأن لا تكتفي بدور المتفرج- أو من خلال الدعم المالي فقط - بل انها تريد مشاركة فعلية في العملية السلمية، والمساهمة في الشكل الذي سوف تخرج به اتفاقات السلام.

وعشية انعقاد مؤتمر السلام، قدم المفوض الاوروبي لشؤون الشرق الاوسط، وثيقة للتفكير حول نظرة الجماعة في كيفية التعامل مع عملية السلام، وأهم ما تضمنته الوثيقة:-

- أ- عدم جواز وقوف الجماعة كمتفرجين على عملية السلام، لان نتائج هذه العملية تؤثر عليهم.
- ب- يجب على الجماعة، ودولها القيام بدور ناشط في عملية السلام، وخاصة عملية التعاون الاقليمي.

^١ مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الاسرائيلي، ص ١٩.

^٢ عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، ص ٣٦.

^٣ مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الاسرائيلي، ص ٣٣.

ج- بقدر ما يتحقق من تقدم في عملية السلام يمكن لدول المنطقة انشاء شراكة للتنمية الاقليمية^(١).

وبعد انطلاق العملية السلمية ، بدأ الاتحاد الاوروبي يطالب بلعب دور أكبر في هذه العملية التي تحتكرها الولايات المتحدة، وذلك استناداً الى الجوار الجغرافي بين اوروبا والشرق الاوسط وكون الاتحاد الاوروبي أكبر مانح للمساعدات المالية للمنطقة، كذلك العلاقات التاريخية التي تربط اوروبا بالمنطقة، فكان تعيين مبعوث اوروبي دائم لعملية السلام، بمثابة اشارة واضحة الى أن الاتحاد الاوروبي لن يترك لواشنطن الافراد باعادة ترتيب اوضاع العالم، وقيادة النظام العالمي الجديد^(٢)، هذا بالاضافة لمبادرات سابقة مثل- اعلان البندقية الذي ربطت فيه الجماعة الاوروبية بين التنمية والسلام في المنطقة ، ويعتبر مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة رداً على استبعاد أي دور اوروبي في عملية السلام في المنطقة ، وتأكيداً على أهمية الدور الاوروبي^(٣). هذا فضلاً عن المبادرات التي تطلقها كل دولة أوروبية وحدها، للمساهمة في عملية السلام، خاصة المبادرات الفرنسية.

إعادة تشكيل المنطقة:

بعد عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ وقعت الأحداث الكبيرة والمهمة في تاريخ العالم ، والمنطقة، ذلك أن هذه الاحداث ممثلة بحرب الخليج الثانية، ونتائجها، وانهيار الاتحاد السوفياتي ، وخروج الولايات المتحدة منتصرة في الحرب الباردة، ادى كل هذا الى تأكيد القيادة الامريكية للنظام الدولي الجديد، الذي اعلن رئيسها قيامه، خاصة بعدما انتهى الصراع مع المنافس السوفيتي، هذا الامر ادى الى اتاحة الوقت للولايات المتحدة، لان تقوم باعادة ترتيب اوضاع المنطقة، بالشكل الذي يتلام مع المرحلة الزمنية اللاحقة، فكانت حرب الخليج التي لم يشارك بها الاتحاد الاوروبي بفاعلية، سواء في العمليات العسكرية وادارتها، او من ناحية القرارات المتعلقة بالازمة ، وبايجاد الحلول لها، ذلك أن الولايات المتحدة ، لا تقبل أن يتدخل أي طرف في مسألة ترتيب الاوضاع في الخليج العربي، نظراً لأهمية المنطقة للولايات المتحدة، وهكذا تظهر محدودية الدور الاوروبي في منطقة الخليج العربي .

^١ ناصيف حتى، الشراكة الأوروبية المتوسطة، ص ٦٤.

^٢ محمد شعبان ، زعامة العالم في القرن القادم ، ص ١٩.

^٣ مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الامراتيلي، ص ٣٣.

الا أن أوروبا بدأت تتحرك بمبادرات مستقلة عن التوجه الأمريكي ومنها إعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران عام ١٩٩٧ ، والاستثمار فيها ، وعدم التقيد بالقوانين الأمريكية التي تحظر الاستثمار في إيران بأكثر من ٢٠٠ مليون دولار ، وهذا يدل على التوجه الأوروبي نحو المشاركة في الترتيبات الإقليمية ، وأن لا تترك للولايات المتحدة حرية ترتيب الأوضاع كما تشاء.

وعلى صعيد عملية السلام ، فالولايات المتحدة - كما سبق بيانه في النقطة السابقة - تستأثر برعاية عملية السلام، التي تعتبر أداة مناسبة لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي، واجراء تغيير شامل في المنطقة ومحاولة لبناء منطقة جديدة، تختلف في مكوناتها السياسية، والاقتصادية، والفكرية والاجتماعية، بحيث يجري تزويد المنطقة في شبكة علاقات عميقة، وترجمة لهذا التوجه، طرحت الولايات مشاريعها لمرحلة ما بعد السلام، ممثلة بالمشروع، الشرق أوسطي كصيغة تربط دول المنطقة ببعضها بعد السلام، وتربطها بالولايات المتحدة صاحبة فكرة المشروع وعقدت - بناء على ذلك - القمم الاقتصادية للشرق الأوسط ، وشمال افريقيا^(١) ، إلا أن هذا لا يمنع أن تطالب دول أوروبا بدور فعال في المنطقة، وإيجاد الحلول للمشاكل فيها، ويواجه هذا الأمر معارضة أمريكية واسرائيلية، فوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر عقد اجتماعا في (لكسومبرغ) مع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، يطالبهم فيه بالكشف عن المطالبة بدور فعال للمجموعة الأوروبية في عملية السلام كذلك فان رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير يقول انه لايقبل أي دور فعال لأوروبا ، إلا اذا أحبر على ذلك، تحت اكبر الضغوط واقساها^(٢).

يظهر - من ذلك - ان دور أوروبا غير مرغوب فيه بعملية السلام من قبل الولايات المتحدة ، واسرائيل، ومرغوب فيه كثيراً من قبل العرب، وتكمن الرغبة الأوروبية في المشاركة بعملية السلام، انه حتى يتسنى لها المشاركة في عملية التنمية في المنطقة، يجب استثمار مرحلة ما بعد السلام، وبناء على ذلك. طرحت أفكارها تجاه المشاركة في عملية

^١ عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية، ص ٢٥١.

^٢ مصطفى كركوتي، استبعاد أي دور فعال لأوروبا في الشرق الأوسط، ص ٦٠.

السلام والمرحلة التي تعقب السلام ممثلة باعلان برشلونه الذي تضمن الشراكة الاوروبية المتوسطة، كمشروع اوروبي للتعاون مع المنطقة ، مقابل المشروع الامريكى في منطقة مهمة اقتصاديا، وأمنيا لاوروبا ، ولا بد لها من أن تلعب دورا مهما في إعادة ترتيب الاوضاع فيها، بما يتناسب مع الرؤى، والمصالح الاوروبية، وبما لا يتعارض مع المصالح الامريكية في المنطقة ، حتى لا تصطدم السياسات الاوروبية برفض امريكى، يؤدي لعرقلتها .

ويظهر من ذلك أن عملية إعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة سياسيا، واقتصاديا، وثقافيا، يجرّ عليه تنافسا أمريكيا اوروبيا وكلاهما يحاول ترتيب الاوضاع بما يخدم توجهاته، وأهدافه في المنطقة.

المطلب الخامس : الحركات الاسلامية

ان الحركات الاسلامية قديمة في دول المتوسط، وعاصرت فترة التحرر من الاستعمار، وشاركت بها ،وبقيت موجودة في الساحة السياسية، وشهدت علاقاتها مع الحكومات العربية حالات مد وجزر، والصدام المباشر في أحيان كثيرة، ولقد شهدت فترة التسعينات تصاعد دور الحركات الاسلامية في أكثر من بلد عربي متوسطي، فكان الصدام بين جبهة الانتفاذ والحكومة في الجزائر، وما أسفرت عنه من حالة اضطراب وفوضى واسعة. كذلك شهدت مصر حالة صدام مباشر مع الحركات الاسلامية ، كذلك نشطت حركات الاسلامية في تونس، والاردن، والمغرب، وتم احتوائها في هذه الدول، وتشكل الحركات الاسلامية، المعارضة الاساسية للحكومات في هذه الدول^(١) . وتحظى المعارضة، والاصولية، في هذه الدول، بمساندة قادة حركات التطرف الدينى، وتتمتع بوسائل مالية قدمها لها حلفاءها الايدلوجيون.

هذه الحركات الاصولية المعارضة للحكومات في هذه الدول، تسعى لاقامة الحكم الاسلامي فيها، وهذا يؤدي بها لاتباع وسائل غير ديمقراطية في بعض الاحوال، تؤدي بها الى الاصطدام مع تلك الحكومات، وتبدأ المواجهة المسلحة بينهما ، مما يوصل بالنهاية الى

^١ خليفة شاطر، المجال المتوسطي، والتغيير الشامل، ص ٩.

والتطرف الديني، على ضفتي المتوسط، مما سيكون له أسوأ الأثر على العلاقة بين شمال وجنوب المتوسط^(١).

لذلك حاولت أوروبا - خلال صيغة الشراكة الأوروبية المتوسطة- أن توجد الطرق المناسبة للتعامل مع هذه الظاهرة ، واحتواء خطرهما وان لا يؤثر على التعاون ، والمصالح المشتركة في المنطقة.

^١ خليفة شاطر، المجال المتوسطي والتغير الشامل، ص ١٠.

الخلاصة:

بحثت الدراسة في هذا الفصل ثلاث متغيرات وهي : البيئة الدولية والاوروبية والمتوسطة، في محاولة لبيان أثر هذه المتغيرات على طبيعة العلاقة الأوروبية المتوسطة، بالتالي تأثيرها على السياسة الخارجية الأوروبية ، تجاه دول المتوسط، فالأحداث على صعيد البيئة الدولية، حملت معها العديد من التطورات والتغيرات التي أفرزت أوضاعاً جديدة ، تأثرت بها دول العالم كافة، وتأثرت العلاقات الأوروبية المتوسطة بها، وكان للتطورات في البيئة الأوروبية دور رئيسي في التوجه الأوروبي نحو حوض المتوسط، ورسم السياسات الأوروبية وفقاً للتطورات الجديدة على الساحة الأوروبية.

شهدت البيئة المتوسطة العديد من الأحداث، والتطورات ، التي أدت إلى تغير في خارطة السياسة في المنطقة، وهذه الأحداث إنعكس العديد منها سلباً وإيجاباً على الاتحاد الأوروبي فكان من الضرورة بمكان أن تستجيب السياسات الأوروبية لهذه التغيرات.

بناءً على ذلك فإن محصلة التغيرات السابقة، أدت إلى ظهور أوضاع جديدة ، استلزمت إيجاد سياسات وتوجهات جديدة للتعامل معها، ومنذ عام ١٩٩٠ واستجابة لهذه التطورات عمل الاتحاد الأوروبي على إيجاد سياسات جديدة ، تجاه منطقة حوض المتوسط.

في الفصل القادم سنتناول الدراسة النظام الدولي الجديد والدور الأوروبي فيه، والمؤهلات الأوروبية للعب دور جديد في النظام الدولي.

الفصل الثاني

النظام الدولي الجديد

والدور الاوروبي فيه

مقدمة الفصل

سوف يتناول هذا الفصل النظام الدولي الجديد، والدور الأوروبي فيه، وتنبع أهمية هذا الفصل من كونه بشكل مدخلا، يعطى دلالة وتفسيرا لبعض السياسات الأوروبية، التي ظهرت مع ظهور النظام الدولي الجديد، كذلك فإن النظام الدولي الجديد - والذي ظهر بعد عام ١٩٩٠ - قد حمل معه الكثير من التطورات والتغيرات، والتي أثرت على مجرى العلاقات الدولية، بالتالي فإن النظام الدولي الجديد يشكل بيئة مختلفة عن البيئة الدولية السابقة، بالتالي فالسلوك الأوروبي الداخلي والخارجي، لا بد أن يأخذ متغيرات هذه البيئة الجديدة بالاعتبار.

وفي النظام الدولي الجديد، أخذت القوة الاقتصادية للدول، تكتسب أهمية متزايدة، وانطلاقاً من ذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يحتل موقعا متميزا في هذا النظام، مما دفع بعض علماء السياسة بالحديث عن قطب أوروبي في النظام الدولي، نظراً للقوة الاقتصادية التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي، فهل سياسات الاتحاد الأوروبي نابعة من إدراك ذلك؟ أما أنها تحاول أن تعزز هذه المكانة مما يؤدي لزيادة قوتها في النظام الدولي الجديد؟ ويحاول الفصل الإجابة على سؤال مهم، وهو: ما هي احتمالية ظهور أوروبا كقطب دولي؟ وما هي المؤهلات للعب هذا الدور؟ وما هي المقيدات التي تحد من ذلك؟ .

وعليه فلقد أتى الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: يتناول تعريف النظام الدولي وهيكله على النحو التالي، المطلب الأول: مفهوم النظام السياسي الدولي، والمطلب الثاني: يتناول النظام الدولي الجديد مفهوماً، ومؤشرات وجوده، وخصائصه، والمطلب الثالث: يتناول هيكل النظام الدولي، وتوزيع القوى داخله.

المبحث الثاني: سيتناول احتمالية ظهور الاتحاد الأوروبي، كقطب في النظام الدولي الجديد، عبر المطالب التالية : المطلب الأول :المؤهلات الأوروبية لظهورها كقطب في النظام الدولي الجديد، والتحديات التي تواجه أوروبا في ذلك.

المبحث الثالث : سيتناول التطورات المعاصرة، وأثرها على العلاقات الدولية ، وهي التغير في مفهوم القوة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل ، وأخيراً يتناول الفصل العلاقة بين التكتلات الإقليمية والعولمة.

المبحث الأول : تعريف وهيكـل النظام السياسي الدولي

المطلب الأول : مفهوم النظام السياسي الدولي

تعددت الآراء حول مفهوم النظام الدولي ومنها:

عرف (موريس ايسـت) النظام السياسي الدولي، على إنه: أنماط التفاعلات، والعلاقات، بين الفواعل السياسية، ذات الطبيعة الأرضية (الدول) ، التي تتواجد خلال وقت محدد.

وعرف (مورتن كابلان) النظام باعتباره: مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها، والتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات على قواعد سلوكية، تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية، من تجمع المتغيرات الخارجية^(١).

ومن خلال جملة التعريفات للنظام الدولي ، فإن الدراسة تتفق مع التعريف الذي قدمه الدكتور محمد عبد القادر فهمي، حيث عرف النظام الدولي بأنه: نظام حركة، تفسر في إطاره كافة أحداث العلاقات الدولية ، وتنظم فيه وحدات كيانية تدخل مع بعضها ، في عملية مستمرة من التفاعلات، تأخذ صفة الفعل والاستجابة^(٢).

المطلب الثاني: النظام الدولي الجديد

لقد أثار مفهوم النظام الدولي الجديد خلافاً واسعاً حول معناه، وما المقصود منه، ذلك إنه يكتسفه الغموض، وقابلية التفسير على أكثر من وجه وفي هذا الصدد يقول (زبجينو

^١ عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ،ص ١٤

^٢ عبد القادر محمد فهمي ، النظام السياسي الدولي ،ص ١٥

بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الامريكي الاسبق: (لست ادري حقاً ماذا يعنيه هذا المصطلح)، كذلك فإن (لورنس انجلبز) نائب وزير الخارجية الأمريكية الأسبق قال ③ لا أستطيع أن أصف لكم ما سيكون عليه شكل النظام العالمي الجديد^(١).

ومن التعريفات للنظام العالمي الجديد، هو إعادة توزيع مراكز النفوذ، والحصص على المستوى العالمي بما يضمن للولايات المتحدة استمرار سيطرتها العسكرية بشكل مطلق، على العالم، ويضمن لها مركزاً اقتصادياً وتجارياً مرموقاً ، بين القوى الاقتصادية الكبرى، التي بدأت تتفوق عليها مثل أوروبا واليابان^(٢).

وهناك اتجاه غربي يتم التعبير عنه بشكل لا لبس فيه في اجتماعات لجان الأمم المتحدة، مفاده أن النظام الجديد ينبغي تعريفه كالآتي: " الغرب والعالم" بمعنى أن بقية العالم مطلوب منهم إعادة النظر في مناهجهم السياسية والاقتصادية، بما يكفل مواءمة طرق حياتهم مع ما هو سائد في الغرب من قيم ومفاهيم ^(٣) .

أما من حيث كونه جديداً k فيرى بعض الباحثين أنه ليس جديداً إلا بمعنى إعادة هيكلة النظام الإمبريالي السابق k بعد التغيرات التي حدثت في المعسكر الشيوعي، بغرض احتواء دول شرق أوروبا، التعزيز وحدة دول الغرب والشمال في مواجهة دول وشعوب العالم الأخرى في الجنوب^(٤).

لقد أعلنت الولايات المتحدة - أثناء حرب الخليج الثانية- قيام النظام الدولي الجديد، تحت الزعامة الأمريكية، ولكنه في الواقع كانت هناك مجموعة من الأحداث الدولية والمؤشرات، التي كانت توحي بانتهاء فترة القطبية الثنائية، من تاريخ النظام السياسي الدولي، وبداية مرحلة جديدة ومن هذه الأحداث :

^١ محمد خليفة ، النظام الدولي ، ٦٤

^٢ محمد خليفة ، النظام الدولي ، ١٦

^٣ بشار الجعفري ، منظمة الأمم المتحدة ، ص ٢٩

^٤ المرجع نفسه ، ص ٢٩

- ١- الثورة التكنولوجية الضخمة، ذات الأبعاد الشاملة.
- ٢- تدهور سلطة الدولة القومية.
- ٣- نمو دور الجماعات غير الرسمية في النظام العالمي، مثل جماعات حقوق الإنسان والبيئة.
- ٤- التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى.
- ٥- تدهور أهمية التنظيمات العسكرية التقليدية (الأحلاف العسكرية).

كل هذه الأحداث والمؤشرات، كانت تدل على أن هناك مرحلة جديدة سيشهدها النظام الدولي، وتأكدت هذه التوقعات مع الإعلان الأمريكي عن مولد النظام الدولي الجديد، الذي يختلف في تركيبته، وهيكله، عن النظام الدولي السابق^(١).

المطلب الثالث: هيكل النظام الدولي

لقد شكلت وتشكلت مسألة هيكلية النظام الدولي الجديد، مسألة خلافية بين علماء السياسة، ويعود ذلك إلى سببين:

الأول: عدم وضوح مفهوم النظام، فهو يفسر أحياناً بأنه توزيع القوة بين الدول، وأحياناً أخرى على أنه نمط العلاقات القائم بين الدول.

الثاني: عدم وضوح الأسس التي يتم على أساسها قياس القوة وتوزيعها بين الدول، فالبعض يركز على القوة الاقتصادية، والبعض الأخرى يركز على القوة العسكرية كميًا^(٢).

^١ عبد المنعم المشاط، هيكل النظام العالمي، ص ٦١

^٢ رضوان الخصاونة، الأبعاد السياسية للتطور في النظام الدولي، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية، ص

وهكذا تبقى مسألة هيكلية النظام الدولي الجديد مسألة خلافية، يجتهد علماء السياسة في إعطاء توصيف له، وفقاً لمعايير يرون أنها الأنسب لإصدار حكم على هيكل النظام الدولي، وسوف يتم دراسة اتجاهين اجتهاداً في دراسة هيكلية النظام الدولي الجديد، ولا بد قبلاً من التعرف على مفهوم هيكل النظام الدولي.

يشير مفهوم هيكل النظام إلى توزيع القدرات في هذا النظام، بالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بعضها بعضاً، وقدرة أحدها أو البعض منها على السيطرة على توجهات الفاعلين الآخرين.

وهناك توجهان فيما يتعلق بأهمية هيكل النظام الدولي، الأول يعطي لهيكل النظام دوراً رئيساً في توجيه التفاعلات، ويركز أنصار هذا الاتجاه على القوة في النظام الدولي، وأما الاتجاه الثاني، فيعمل على التقليل من أهمية مدلول هيكل النظام في توجيه السياسة الخارجية للوحدات الدولية، وهم يعطون القيادة والعوامل الداخلية أهمية في توجيه السياسة الخارجية للدول^(١). أما عن هيكل النظام الدولي، فلقد اختلف الباحثون في الاتفاق على هيكل هذا النظام، وأهم الآراء تدور حول محورين، حاول كل منهما تحديد هيكل النظام، وفقاً لمجموعة من المعايير والمؤشرات، وهذان الاتجاهان كالآتي:

الاتجاه الأول: يقول أنصار هذا الاتجاه: إنه بانهيار الاتجاه السوفيتي، اتجه النظام نحو الأحادية القطبية، وركز أنصار هذا الاتجاه على القوة العسكرية، وأعطوها دوراً مهماً في توجيه التفاعلات الدولية، وهم يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على الأحداث الدولية، ويقول KRAUTHAMMER أن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم القطب الواحد، وأن مركز القوة العالمية، هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحد، وهي الولايات المتحدة، وإن دور أوروبا واليابان لا يتعدى القيام بتنفيذ

^١ علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، ص ٢٦

الستراتيجيات الأمريكية، وأن الولايات المتحدة تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم، في أي صراع تختار أن تشارك فيه، في أي مكان من العالم^(١).

وينطلق أنصار هذا الاتجاه من فرضيتهم بأحادية النظام من حدثين مهمين:-

الأول: قيادة الولايات المتحدة للتحالف الذي نشأ عقب غزو العراق للكويت.

الثاني: موقع الولايات المتحدة من عملية السلام العربية الإسرائيلية^(٢).

من الانتقادات التي وجهت إلى الاتجاه، الذي يدعى بأحادية القطبية الدولية، أن القوة العسكرية الأمريكية لم تجد نفعاً في الحصول على تنازلات في المجال الاقتصادي من القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى، وأن العامل المهم في تحديد نمط القوة في العالم، وبالتالي شكل النظام الدولي، هو علاقات القوة بين الدول الكبرى نفسها، وليس علاقاتها مع الدول الثانوية في النظام، وأن التفوق العسكري بحد ذاته لا يعني شيئاً، إذا لم يكن بالإمكان استعماله سياسياً^(٣).

أما أنصار الاتجاه الثاني فإنهم شككوا في إمكانية وجود قطب واحد قادر على تنظيم العالم، أن هيكل النظام الدولي يتسم بتعدد القوى، ولقد ركز أنصار هذا الاتجاه على إبراز حدود تمتع الولايات بالقوة بمعنى القدرة وبمعنى القدرة على التأثير، وتناولوا محدودية القوة العسكرية الأمريكية في توجيه التفاعلات الدولية، ويرى Roberts أن التغيرات التي يشهدها العالم - في ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل - تشير إلى احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح محدوداً، كذلك وأشار جوزيف ناي إلى أن القدرات المادية ليست القدرات الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها الدول، أشار إلى ما أطلق عليه بـ

٥٤٣٣٠٩

^١ ودوده بدران، مفهوم النظام العالمي، ص ٢٧

^٢ ناصيف حتى، أي هيكل للنظام الدولي، ص ١٠٧

^٣ رضوان الخصاونة، الإهماد السياسية للنظام الدولي، مؤتمر الحرب في الاستراتيجيات العالمية، ص ٦١

Captivpower ، والتي تعتمد على جاذبية أقدار الدولة، والذي تمكنها من التأثير على الأولويات السياسية للوحدات الدولية الأخرى.

كذلك أشار pfeff في توصيفه للنظام العالمي إلى غياب فئة القوة العظمى من هذا النظام، وأشار بوزان إلى أن اصطلاح القوى العظمى أصبح اصطلاحاً غير ملائم في نظام تعدد مراكز القوى، وأطلق (Deutsch) على هذا النظام بـ المجتمع الأمني المتعدد، وأن هذه المراكز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي ينتفي فيها توقع استخدام القوة العسكرية في علاقاتهم المتبادلة^(١).

^١ ودودة بدران، مفهوم النظام العالمي، ص ٢٨-٢٩.

المبحث الثاني: احتمالية ظهور الاتحاد الأوروبي كقطب في

النظام الدولي الجديد

بعد عام ١٩٩٠، وانهيار الاتحاد السوفيتي، والآثار التي ترتبت على انهياره، خاصة على القارة الأوروبية، بدأت أوروبا خطوات جادة نحو تكوين الاتحاد الفدرالي الأوروبي، وذلك استكمالاً لخطوات الوحدة التي بدأتها منذ عام ١٩٥٧، حيث شهد العام ١٩٩٢ توقيع معاهدة ماستريخت لتكون علامة بارزة في مسيرة التكامل الأوروبي، حيث انفتحت الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية على اتخاذ خطوات متقدمة، لتعزيز مسيرة التكامل الأوروبي، فيما يختص بالمسائل الاقتصادية، والمالية، والسياسية فيما بينها، حيث تم الإعلان عن إنشاء الاتحاد الأوروبي، وإصدار العملة الموحدة، وإنشاء بنك مركزي أوروبي، وتعيين مبعوث أوروبي للسياسة الخارجية، وذلك بهدف تنسيق السياسة الخارجية لدول الاتحاد.

ولقد تقدمت العديد من الدول - خاصة دول أوروبا الشرقية- بطلبات للانضمام للاتحاد الأوروبي، ويتوقع أن يصل عدد دول الاتحاد الأوروبي إلى تسع وعشرين دولة عام ٢٠١٠.

ولقد أظهرت الفترة اللاحقة لتوقيع معاهدة ماستريخت أن دول أوروبا تسير بخطى جادة نحو الوحدة الاقتصادية والمالية، وصولاً إلى الوحدة السياسية، والتي أنجحت الدول الأوروبية في الوصول لها، فإن ذلك سيكون إعلاناً لمولد قوة كبيرة في النظام الدولي الجديد، والتي سيكون لها شأن في إدارة العلاقات الدولية مستقبلاً، وفي هذا المبحث ستقوم الدراسة ببحث إمكانية بروز أوروبا كقطب دولي، وما هي المؤشرات التي تدل على ذلك؟، بالإضافة لعلاقة أوروبا الموحدة مع الولايات المتحدة، وأثر ذلك على بروز الاتحاد الأوروبي كقطب منافس للولايات المتحدة في النظام الدولي، وأخيراً مقدمات القطبية الأوروبية.

المطلب الأول: المؤهلات الأوروبية أظهورها كقطب في النظام

الدولي الجديد

يتوقع الكثير من المحللين السياسيين والأكاديميين: أن أوروبا سيكون لها شأن كبير في النظام الدولي الجديد، وأن هناك إمكانية لبروزها كقطب دولي في النظام الدولي الجديد، وهم في ذلك سيستندون إلى مجموعة من المؤشرات، فالاتحاد الأوروبي بدولة الخمسة عشرة يبلغ عدد سكانه (٣٦٨) مليون نسمة، والنتائج المحلي ٦٧٧ تريلون دولار عام ١٩٩٥، ومتوسط الدخل الفردي (١٨) ألف دولار سنوياً^(١).

وتستحوذ المجموعة الأوروبية على ثلث التجارة العالمية، وتتمتع بمصادر مالية هائلة، لأنها تمتلك العديد من أكبر بنوك العالم، ومن بين عشرة بلدان تجارية في العالم سبعة أوروبية^(٢)، هذا بالإضافة إلى أن أوروبا تعمل فيها، وتمتلك العديد من الشركات الكبرى متعددة الجنسية، وفضلاً عن التطور التكنولوجي، والعلمي، في القارة الأوروبية.

ومن جهة أخرى، فإن الاتحاد الأوروبي إذا ضم دول أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبي، - نجحت بهذه الدول في تحقيق متطلبات الاندماج مع دول الاتحاد - فإنها ستشكل سوقاً كبيراً لأوروبا، يزيد من قدرتها على المنافسة الاقتصادية الدولية، كذلك يسعى الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تجارة حرة مع دول حوض المتوسط، بحلول عام ٢٠١٠، ولقد تم توزيع اتفاقيات مع العديد من هذه الدول، بالإضافة لذلك، فإن أوروبا عضو في المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كالبانك الدولي، وصندوق النقد، وتلعب كذلك دوراً هاماً في مفاوضات تحرير التجارة الدولية.

^١ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم ص ١٩.

^٢ بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص ٨٥.

أما عسكرياً، فتستطيع أوروبا أن تخصص ما نسبته ٤-٥% من دخلها للإنتاج العسكري، وهي نسبة قادرة على إيجاد قوات عسكرية كبيرة جداً، ولو اجتمعت جيوش ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا فإنها تشكل أكبر جيش في العالم، كذلك فإن بريطانيا وفرنسا تمتلكان أسلحة نووية، ولدى الأوروبيين القدرات، والإمكانات المادية، والعلمية، لتطوير هذه الأسلحة^(١).

وبناء على ما سبق، فإن أوروبا برزت مع الولايات المتحدة واليابان، كواحدة من أكبر ثلاث مراكز للقوة الاقتصادية، والتكنولوجية والسياسية.

وتنبأ البروفيسور (صموئيل هنتجتون) بأن سفينة القيادة العالمية يمكن أن تنتقل في القرن القادم من أمريكا ليس إلى اليابان، أو الصين، أو روسيا، بل إلى فدرالية أوروبية، ويضيف (إذا كان على المجموعة الأوروبية أن تصبح متمسكة سياسياً، فيجب أن يكون لديها السكان، والمصادر، والثروة الاقتصادية، والتكنولوجيا، والقوة العسكرية الفعلية، والمحتملة لتصبح القوة الأساسية في القرن القادم، ويضيف بأن اليابان والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي، تخصصوا في الاستثمار والاستهلاك والتسلح، بينما أوروبا فإنها توازن بين هذه المزايا الثلاث)^(٢).

أما بول كيندي فيقول: أن هناك نداءً أيديولوجياً أوروبياً مساوياً للنداء الأيديولوجي الأمريكي، ويضيف أن الناس يصطفوا على أبواب السفارات الأمريكية للحصول على تأشيرة سفر للولايات المتحدة، بينما تصطف الدول على أبواب المجموعة الأوروبية للحصول على عضوية، كذلك فإن أوروبا سوف تكون فدرالية ديمقراطية غنية، متنوعة اجتماعياً، ومنتجة اقتصادياً، وقوة هائلة على المسرح الدولي، وأن القرن القادم أن لم يكن أمريكياً فمن المحتمل أن يكون أوروبياً^(٣).

^١ بول كيندي، الاستعداد للقرن الحادي والعشرين، ص ١٢٢.

^٢ المرجع نفسه، ص ٣٢٥.

^٣ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم، ص ٢١.

كذلك فإن دول الاتحاد الأوروبي لها خبرة واسعة في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية على مستوى العالم، في القضايا التي تخص الأمن والسلم الدوليين^(١) بالتالي فأوروبا مؤهلة، ولديها القدرة على لعب دور قطب دولي، قادر على التعامل مع القضايا الدولية، وإيجاد الحلول لها.

وعلى صعيد منظمة الأمم المتحدة، فإن دول أوروبا لها مقعدان دائمان في مجلس الأمن، وكذلك روسيا، هذا يعطي أوروبا قوة في منظمة الأمم المتحدة حالياً ومستقبلاً، خاصة عندما يظهر الاتحاد السياسي الأوروبي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن بروز الاتحاد الأوروبي كقطب دولي، سيعتمد على مجموعة من المتغيرات وهي:

١- القدرة الأوروبية على المنافسة الاقتصادية

تشير الدلائل الاقتصادية إلى أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية تبرز كأكثر كتلة اقتصادية منافس للولايات المتحدة واليابان، من حيث القدرة الإنتاجية، والطاقة الاستيعابية، ولقد كان لغياب إطار اقتصادي موحد للجماعة الأوروبية أثر سلبي على قدرتها التنافسية، وهذا كان دافع لتجاوز مرحلة التكامل إلى مرحلة الاندماج.

ولقد أدى بروز هيكل اقتصادي أوروبية، إلى بروز الخلافات مع الولايات المتحدة، فظهرت مثلاً خلافات حول السياسة الزراعية، وحيث يقدم الاتحاد الأوروبي دعماً مقداره (٣٠٠) مليار دولار للمزارعين الأوروبيين، للحفاظ على أسعار المنتجات الزراعية ضمن الحدود الاقتصادية، وهذا أدى بالضرورة لأن تصبح المنتجات الأوروبية أكثر

^١ سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، ص ٧٠.

قدرة على المنافسة من المنتجات الأمريكية، مما أثار احتجاج الولايات المتحدة، وطالبت بالغاء هذا الدعم، وبعد ذلك تم التوصل لاتفاق بين الجماعة الأوروبية، والولايات المتحدة، حول المنتجات الزراعية^(١).

كذلك فإن توقيع الاتحاد الأوروبي لاتفاقيات مع دول حوض المتوسط ، يعطي المنتجات والسلع الأوروبية ميزة تنافسية على المنتجات الأمريكية، بسبب التخفيضات التي تحصل عليها السلع الأوروبية.

أن سياسات الاتحاد الأوروبي، الهادفة إلى تعزيز موضع الاتحاد الأوروبي التنافسي مع المراكز الرأسمالية الأخرى، عبر إجراءات ضم دول أوروبا الشرقية ، وتوقيع اتفاقات تجارية حرة مع دول المتوسط، يزيد من قدرة الاتحاد الأوروبي على المنافسة، وفتح أسواق جديدة أمام السلع الأوروبية ، إلا أن التنافس الاقتصادي يحمل أبعادا أخرى ، كالاستثمار، وحياسة التكنولوجيا المتقدمة، ذلك أن ثورة المعلومات أصبحت تعتمد على التكنولوجيا، والمعلومات، والخدمات، بحيث أصبح لهذه المتغيرات الأفضلية في الاقتصاد الدولي ويقول (بورجن روتجارز وهوزير) ألماني سابق: إن أمن أوروبا له بعدان أحدهما البعد العالمي، ذلك أن أمن أوروبا في القرن القادم، إن تبقى في المنافسة مع الولايات المتحدة واليابان على مركز الصدارة التكنولوجية وبمقدار ما ينجح الاتحاد الأوروبي في تطوير سياساته وبرامجه الاقتصادية والعلمية، سيؤدي ذلك إلى تحسين موقعه التنافسي مع الدول الصناعية الأخرى^(٢).

وتلعب علاقة أوروبا مع الولايات المتحدة- ذات المصالح المتشابكة والمتبادلة- دوراً مهماً في تحديد أبعاد التنافس الأمريكي الأوروبي، وهو ما سنتطرق له الدراسة في مطلب لاحق.

^١ سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، ص ٧٢.

^٢ نهى المكاوي، أوروبا الميراث وتحديث المستقبل، ص ٣١٥.

٢- القدرة الأوروبية على تحقيق سياساتها الدفاعية والأمنية:

كان للأحداث التي أعقبت عام ١٩٩٠، والمتمثلة في حرب الخليج الثانية، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وحل حلف وارسو، والتحول في الأنظمة السياسية لدول أوروبا الشرقية، والحرب الأهلية في يوغسلافيا، وحرب كوسوفو أثر فعال في دفع الأوروبيين لإعادة التفكير في شكل بينتهم الأمنية، لتتواءم مع هذه المتغيرات، ولإيجاد السبل الملائمة للتعامل مع هكذا أزمات مستقبلاً.

ولقد نصت معاهدة ماستريخت على إيجاد إطار أمني دفاعي لأوروبا الموحدة، استجابة لهذه المتغيرات الجديدة، وأوكلت إلى اتحاد غرب أوروبا إعداد، وتنفيذ القرارات، والأفعال، المتعلقة بمهمة إيجاد الإطار الزمني^(١).

إلا أن إيجاد إطار أمني أوروبي موحد تعترضه العديد من المشاكل، منها عدم الاتفاق على مفهوم الأمن الأوروبي، ويوضح (ريتشارد كوجلر) أنه في الأجهزة الأوروبية، لا يوجد إجماع واضح على معنى الأمن الأوروبي المستقبلي، فهل هو أمن اقتصادي يترتب عليه مسؤولية عسكرية؟ أم انه استراتيجي عسكري يترتب عليه قرارات تعاون؟ أم وحدة اقتصادية؟ وهناك اتجاه يقول أن الأمن الأوروبي في القرن القادم هو دور المعايير سلمياً مع الحضارات الأخرى، كإسلامية، والآسيوية، والمتفهم لها^(٢).

كذلك ماهي الصيغة الأمنية التي تحقق الأمن الأوروبي وتوحد الأجهزة له؟ وكيف سيتم التعامل مع حلف شمال الأطلسي التي تهيمن عليه الولايات المتحدة؟ وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية، فإنها ترى أمنها مرتبطاً مع دول غرب أوروبا، وحلف شمال الأطلسي، جعل أمن دول شرق أوروبا أحد أولوياته، وعليه، كيف سيعالج الأوروبيون هذه الإشكاليات المتداخلة للخروج

^١ مساعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، ص ٧٣.

^٢ نهى المكاي، أوروبا الميراث وتحدي المستقبل، ص ٣١٥.

بصيغة معينة للأمن الأوروبي؟ ذلك أن أمن أوروبا يعتبر محددًا مهمًا في بروز أوروبا كقطب دولي^(١).

وكذلك تعاني مسألة الأمن الأوروبي من تعدد هياكل الأمن الأوروبي، وهي حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن الأوروبي، وتنظيم بلدان غرب أوروبا، وهذه الهياكل غير متكاملة، بمعنى أنه لا يوجد تنسيق فيما بينها لتحقيق هدف مشترك. ومتفق عليه، وهو الأمن الأوروبي، مما سيشكل عائقًا يجب التغلب عليه، لإيجاد صيغة معينة تحقق الأمن الأوروبي.

٣- القدرة الأوروبية على استيعاب أوروبا الشرقية

لقد ساد شعور بالسعادة والفرح في الأوساط الأوروبية والغربية عموماً، ذلك عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتصار العالم الحر، إلا أن نشوة الفرح هذه لم تدم طويلاً عند الأوروبيين، وبرزت ملامح القلق والحيرة، تخيم على أوروبا الغربية، ومناهج الفكر السياسي والاقتصادي لأوروبا التي اعتادت وعبر عقود من الزمن على التعامل مع جمهوريات أوروبا الشرقية، على أنها تابعة للاتحاد السوفيتي، إلا أنه وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدأ التساؤل عن: كيف يمكن التعامل مع الوضع الحالي، ومعدليته الجديدة، خاصة وأن الوضع ينطوي على مخاطر جمة، تهدد أمن ومستقبل القارة الأوروبية كلها، ويجب وضع حلول لهذه المشاكل جميعاً؟

وأوروبا لا تستطيع أن تعامل أوروبا الشرقية بنفس الأسلوب السلبي الذي تعاملت به مع دول الجنوب، أي التجاهل وإغماض العين، فدول أوروبا الشرقية أسقطت نظمها الشمولية، ولجأت إلى الديمقراطية، والرأسمالية لعلاج فشلها الاقتصادي، وضمان

^١ حسين الشريف، السياسة الخارجية الأمريكية، ص ٥٧٦.

مستوى حياة كريمة لمواطنيها، والنتيجة أن أوضاعها الداخلية ازدادت سوءاً عن ذي قبل، وقد يؤدي الفشل إلى الكفر بالديموقراطية، وسقوط هذه الدول في دوامة العنف والتفريق^(١).

إن تحرر أوروبا الشرقية، يعطي لأوروبا الغربية العديد من المزايا، ولكنه كذلك ينطوي على مخاطر عديدة، تحتاج إلى وضع سياسات واستراتيجيات للتعامل معها، وتجنب أخطارها، وأما عن المخاطر التي تواجه أوروبا الغربية في أوروبا الشرقية فهي:

١- المشكلة الأمنية، تعاني دول أوروبا الشرقية من عجز أمني، فهناك الصراعات العرقية والطائفية، كالتى حدثت في البلقان، ولمشاكل التي ورثتها هذه الدول من الفترة السابقة فيما بينها، والأهم من ذلك كله عدم وجود هيكل أمني يظم هذه الدول، ويعالج المسائل الأمنية بفعالية، والهيكل الذي يضم هذه الدول هو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، إلا أن هذا المؤتمر من عيوبه: افتقاره إلى هيكل تحتية متعددة وهوية، كذلك فإن قراراته لا تصدر إلا بالإجماع، مما يحد من فعالية هذا المؤتمر، وقدرته على الاستجابة للمتطلبات الأمنية لشرق أوروبا^(٢).

أما حلف الناتو، فلقد وسع دائرة اهتماماته، لتشمل أوروبا الشرقية، وأصبح الأمن أهم ركائز الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي، كذلك التعاون مع دول شرق أوروبا، وإقامة روابط مؤسسية لبحث مسائل السياسة والأمن، ويشمل التشاور السياسي مسائل ذات جوانب أمنية وعسكرية، كالتخطيط الدفاعي، والمفهوم الديموقراطي للحكم، وتحويل الإنتاج الحربي إلى مدني^(٣). كذلك طرحت فكرة ضم دول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو، الأمر الذي واجه معارضة روسية، إلا أن هذا التوجه مازال مستمراً لدى دول الحلف.

٢- المشكلة الاقتصادية، تمثل المشكلة الاقتصادية في أوروبا الشرقية وقعا خطيراً بالنسبة لأوروبا الغربية، فقد جاء استقلال أوروبا الشرقية في وقت غيرت فيه الولايات

^١ سومن حسين، أوروبا الغربية وهمومها الشرقية، ص ٣١٨.

^٢ ستيفن فيليب كريمر، المشكلة الشرقية لأوروبا الغربية، ص ٣١٢.

^٣ سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، ص ٧٦.

المستحقة سياساتها الاقتصادية تجاه أوروبا الغربية، ولم تعد راغبة في القيام بالدور الذي قامت به بعد الحرب العالمية الثانية، في توفير المساعدات الاقتصادية، عبر خطة مارشال، وهذا بالضرورة يترك أوروبا تواجه مسؤولياتها، لكن السؤال المطروح هل تمتلك أوروبا مثل هذه الإمكانيات؟ وهل التوقيت ملائم لأوروبا الغربية خاصة في هذه الفترة؟

والحل أمام أوروبا لحل مشكلة أوروبا الشرقية، هو العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية، وليس فقط في الوحدة الاقتصادية، بل السياسية والأمنية كذلك، هذا وقد خصصت المجموعة الأوروبية في عام ١٩٩٠ إطار عمل عام لوضع اتفاقيات المشاركة بين المجموعة الاقتصادية الغربية وأوروبا الشرقية، ويقوم على أساس فكرة التطور من التعاون إلى المشاركة، وهدف هذه الاتفاقيات تجنب فشل عملية التحرير الاقتصادي في الشرق الأوروبي، وعدم ضم دول أوروبا الشرقية إلى المجموعة، في وقت مبكر وقبل الأوان^(١).

إلا أن ضم دول أوروبا الشرقية للمجموعة الأوروبية، يتوقف على مدى مساهمة دول المجموعة الأوروبية في دعم هذه الدول، للوصول لهذه المرحلة، لأنها بإمكاناتها الذاتية لن تصل إلى هذه المرحلة، وهذا بالضرورة يتطلب مساعدات أوروبية كبيرة^(٢).

٣- الهجرة من دول أوروبا الشرقية إلى أوروبا الغربية، وتشكل الهجرة عاملاً مهماً من عوامل التوتر والقلق في دول أوروبا، فهذه الدول تخشى أن تؤدي المشاكل في دول أوروبا الشرقية إلى هجرة مكثفة إلى أوروبا الغربية، ومثال ذلك ما واجهته إيطاليا من توكف المهاجرين غير الشرعيين من ألبانيا، وكدليل على التخوف الأوروبي من الهجرة، استمرت مفاوضات بولندا شهراً طويلاً من أجل السماح لمواطني بولندا بالدخول لدول

^١ ستيفن فيليب كريمر، المشكلة الشرقية لأوروبا الغربية، ص ٣٢.

^٢ سعد توفيق حقي، النظام الدولي، ص ٧٦.

الاتحاد من دون تأشيرة دخول ، ووضعت شروطاً صارمة، ورقابة ،على الأوروبيين الشرقيين القادمين من بولندا^(١).

وفي مقابل كل هذه المخاطر والمشاكل، التي تواجه أوروبا الغربية في أوروبا الشرقية، فإن قدرة أوروبا على التعامل مع مشاكل أوروبا الشرقية، ومساعدة هذه الدول على تجاوزها، وتوسيع الفضاء الأوروبي الأمني، والاقتصادي، والسياسي، ليشمل هذه الدول، يتوقف النجاح في كل هذا على إعطاء دفعة قوية للاتحاد الأوروبي، وتساهم في تعزيز قدراته في المنافسة الدولية، وزيادة إمكانات بروز أوروبا كقطب دولي في النظام الدولي الجديد.

٤- إيجاد سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي

سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية

إن عملية إيجاد سياسة خارجية لمجموعة من الدول ، من الصعوبة بمكان أن يحتاج إلى العديد من الخطوات والإجراءات النظرية والعملية، حتى يتم التوصل إلى هذه المرحلة، وللاتحاد الأوروبي سياسة خارجية نشطة، ويتمتع بتأثير كبير في تحديد وتنفيذ المساعدات الخارجية المشتركة، والسياسات التجارية ، إلا أنه ليس كياناً دبلوماسياً موحداً، وهو ضعيف التأهيل من حيث التعامل السريع والفعال مع الأزمات الخارجية.

وعند عقد مقارنة بين السياسة الخارجية الأوروبية والأمريكية، نجد أن السياسة الخارجية الأوروبية أشد قصوراً من حيث بناء قدرات سياسية وعسكرية، مثل التي تتمتع بها

^١ مومين حسين، أوروبا الغربية وهمومها الشرقية، ص ٢٢٠.

الولايات المتحدة، وذلك عائد جزئياً إلى أن آليات السياسة الخارجية المشتركة وإجراءاتها، لم تتوفر إلا منذ فترة قصيرة^(١).

إن عملية التكامل في السياسة الخارجية تتحقق، عندما الالتقاء حول المصالح الملموسة للدول الأعضاء الرئيسية، وعلى الأقل إلى الحد الذي تشعر فيه الدول إن السياسة الخارجية المشتركة لم تنحرف كثيراً عن مسار سياساتها الوطنية، أو أنها تكون مضطرة بسبب ظهور مصلحة مشتركة إلى الاعتقاد بان سياسة مشتركة تستحق التضحية بالاستقلالية الوطنية.^(٢)

وفي إشارة إلى هذا الموضوع يطرح الدكتور كودجار كونهارت (مدير مركز الدراسات الأوروبية) مجموعة من الأسئلة، عن ماهية أوروبا في القرن القادم، وهل هي كيان اقتصادي بحت؟ وبذلك ليست بحاجة إلى سياسة خارجية بعيداً عن الاقتصاد، وبالتالي كيف سترتب علاقاتها الاستراتيجية والعسكرية مع الولايات المتحدة؟ وكيف ستتعامل أوروبا مع جيرانها في الجنوب على الشاطئ الآخر للبحر المتوسط؟ وبشير إلى أن هذه التساؤلات لا تجد إجابة وافية في أوروبا، لأسباب متعددة تشير إلى مشكلة أوروبا، وهي انعدام القدرة على رسم سياسة خارجية متجانسة للكيان الأوروبي، لأسباب متعددة وبشير إلى :

- ١- إن أوروبا تاريخياً تتصارع فيها اتجاهات متعارضة، من الاتجاه الإمبراطوري، إلى اتجاه الهيمنة، كذلك اتجاه الفدرالية، ولم تصل أوروبا إلى حل لهذه الاتجاهات المتعارضة، مما يجعلها منشغلة بأمورها الداخلية أكثر من انشغالها بأمور العالم حولها.
- ٢- تعدد مراكز صنع القرار، بالنسبة للسياسة الخارجية، كوزراء الخارجية للدول الأعضاء، وأعضاء منظمات حقوق الإنسان، والخبراء السياسيين والاقتصاديين المتخصصين وهذه الاتجاهات تتصارع على رسم سياسة خارجية، دون وجود مسؤول يمكن الرجوع إليه لمعرفة ماذا تريد أوروبا.

^١ فيليب جوردون، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، ص ٩.

^٢ فيليب جوردون، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، ص ٩.

٣- إن عملية صناعة سياسة خارجية أوروبية موحدة، تتطلب الإجابة عن سؤال دستوري هو من هو المسؤول عن السياسة الخارجية الأوروبية؟ ومن يتحمل المسؤولية السياسية والاقتصادية الكلية عن هذه السياسة إن هي نجحت أو فشلت؟ فلا يوجد مسؤول، ولا نص دستوري.

٤- عدم فعالية الأحزاب السياسية الأوروبية الفاعلة، على المستوى الأوروبي، وهي لا تؤثر على الخطاب السياسي الأوروبي بخصوص السياسة الخارجية.

٥- ويشير كونهارت إلى إن المجموعة الأوروبية ممثلة بالبرلمان الأوروبي، والمجلس الأوروبي، ليست مؤهلة للقيام بمهمة رسم وتنفيذ سياسة خارجية أوروبية، لا تشغيل عمليات واجتماعات بيروقراطية غير مجدية^(١).

وبناء على ذلك، يتوقع كونهارت أن تنزل أوروبا - إلى حين - غائبة عن ساحة التأثير الدولي، رغم أنها قوة اقتصادية كبيرة على المستوى الدولي، وسوف تستمر حاجتها للولايات المتحدة لمساعدتها، على تحديد ورسم سياساتها العسكرية^(١).

المطلب الثاني: علاقة أوروبا مع الولايات المتحدة وتأثيره على ظهور

الاتحاد الأوروبي كقطب دولي:

إن العلاقات الأوروبية الأمريكية - بعد الحرب العالمية الثانية - امتازت عن كافة مراحل العلاقة السابقة بينهما، فوقوف الولايات المتحدة لصالح أوروبا الديمقراطية في الحرب العالمية الثانية، ضد النازية والفاشية، وإنهاء الحرب لصالح أوروبا الديمقراطية، ثم إعادة بناء أوروبا عبر مشروع مارشال الذي مثل البعد الاقتصادي في العلاقة، ثم مواجهة التوسع

^١ نهى المكاوي، أوروبا الميراث وتحدي المستقبل، ص ٣١٤.

^١ نهى المكاوي، أوروبا الميراث وتحديث المستقبل، ص ٣١٤.

السوفيتي، وتكوين حلف شمال الأطلسي، وتأمين الحماية لأوروبا، وتطورت العلاقة إلى تجارية واستثمارية، بحيث أصبح هناك تشابك في المصالح بينهما، وبعد نهاية الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي، وزوال الخطر من أوروبا، بدأ الحديث عن استقلال أوروبا عسكرياً، وبالتالي سياسياً واقتصادياً، فأوروبا قوية، وتضاهي الولايات المتحدة.

إن الحديث عن دور أوروبي خاص، ومستقل عن الدور الأمريكي، وبالتالي الحديث عن إمكانيات بروز أوروبا كقطب دولي، يتطلب دراسة أبعاد العلاقات الأمريكية الأوروبية، وتأثيرها على الدور الأوروبي المستقل.

هناك اتجاه يدعي أن أوروبا لن تشكل منافساً للولايات المتحدة، في محاولتها قيادة التحرك الدولي في المرحلة القادمة، نظراً لارتباطها بالولايات المتحدة خلال الفترة الماضية عبر كافة أشكال العلاقة التاريخية بينهما، وبالإضافة لذلك هناك تشابك في المصالح بين الطرفين، والذي يعمل على تأجيل العلاقة بينهما، وزيادة ارتباط الموقف الأوروبي بالموقف الأمريكي^(١)، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، حيث بلغ حجم التجارة بينهما عام ١٩٩٥ (٢٥٦) مليار دولار، كذلك يعتبر الطرفان أهم مصدر للاستثمارات للطرف الآخر، فقد بلغت الاستثمارات الأوروبية في الولايات المتحدة (٢٧٤) مليار دولار بنهاية ١٩٩٤، وبلغت الاستثمارات الأمريكية في أوروبا (٢٥١) ملياراً، وهذه العلاقة العضوية المتكافئة في المجالين التجاري والاستثماري تذيب الفوارق في القوة النسبية الأمريكية على المستوى الكوني، وتجعل كل طرف نداً للآخر في المجال الاقتصادي والتجاري، إلا أنها في نفس الوقت توجد قوة لدى كل طرف للضغط على الطرف الآخر، بحيث يستطيع التأثير على قرارات الآخر.

وعملياً، فإن الولايات المتحدة - في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي - فإنها تسعى لتعزيز مصالحها، ولو كان على حساب الأوروبيين، فلقد قدم الاتحاد الأوروبي شكوى إلى منظمة التجارة العالمية، ضد القوانين التي تصدرها الولايات المتحدة، والتي تحظر التعامل مع

^١ جواد الحمد ومجدي عمر ومسيح المعاينة، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، ص ٣٠.

بعض الدول، كإيران، بحجة أن هذا يخالف حرية التجارة الدولية^(١)، وكذلك كثيراً ما يشكو المسؤولون الأوروبيين من اليد الثقيلة، أو حتى غطرسة القوة من قبل الشريك الأمريكي^(٢).

وبناء على ذلك، ففي المجال الاقتصادي، فإن الولايات المتحدة لازالت تلعب دوراً مهماً، وتحاول تحجيم القوة الاقتصادية الأوروبية، وعبر عن ذلك الخلاف حول السياسة الزراعية الأوروبية، والتي تقوم الدعم للمزارعين الأوروبيين، مما يزيد من قدرة المنتجات الأوروبية ضد الأمريكية، واضطر الاتحاد الأوروبي إلى توقيع اتفاق مع الولايات المتحدة، بعد أن فرضت الولايات المتحدة قيوداً على الواردات الزراعية الأوروبية.

أما عسكرياً، فأوروبا ترتبط بحلف الناتو الذي تلعب الولايات المتحدة دوراً كبيراً في رسم استراتيجياته وقيادته، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وزوال حلف وارسو، أخذت أوروبا تطالب بأن يكون لها دور أكبر في إدارة الحلف، وهناك توجه في أوروبا بقبول زعامة ألمانيا اقتصادياً في أوروبا، وفرنسا عسكرياً^(٣)، وعلى سعيد آخر فهناك محاولات أوروبية عبرت عنها معاهدة ماسترخت عبر إنشاء جهاز دفاعي أوروبي، وحتى هذه الصيغة يقول الأوروبيون أنها مكتملة لدور حلف شمال الأطلسي، وليس بديلاً عنه، وتمارس أعمالها بالتنسيق مع الحلف^(٤) إلا أن هذا الهدف لم يتحقق بعد، مما يجعل الدول الأوروبية مرتبطة بحلف شمال الأطلسي ويبقى للحلف مهمة تأمين الأمن الأوروبي.

وهناك اتجاه يرى أنه حتى يصبح لأوروبا قوة خارجية يعتمد عليها، سيكون من الصعب عليها منافسة الولايات المتحدة على زعامة العالم، بل الأرجح أن تسعى أوروبا إلى التنسيق مع الولايات المتحدة، ففي عام ١٩٩٠ تم الاتفاق في إعلان مشترك بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، على قيام حوار منظم حول كافة القضايا

^١ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم، ص ١٨.

^٢ إيرهارد راين، المستقبل الأمريكي، ص ٢٤.

^٣ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم، ص ٢٠.

^٤ زاهر الحضرمي، الجماعة الاقتصادية ودورها في النظام الدولي الجديد، ص ٨٠.

السياسية الاقتصادية، والعلمية والثقافية عملية مؤسسية، وتم الاتفاق على أن يلتقي الرئيس الأمريكي مرة كل ستة أشهر مع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي.

وفي ديسمبر ١٩٩٥، أعلنت الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، اتفاقهما على الأجندة عبر الأطلنطية الجديدة، والتي تتضمن المجالات الرئيسية للتعاون في القضايا السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، وأهداف هذه الأجندة هي:

١- تعزيز السلام في العالم، وكذلك الديمقراطية، والتنمية

٢- الاستجابة للتحديات الكونية

٣- الإسهام في توسيع التجارة الكونية

٤- بناء القناطر عبر الأطلنطي^(١).

إن هذا الاهتمام الأمريكي بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي هو اعتراف بأهمية الاتحاد الأوروبي، ودوره على المستوى العالمي، والتأثير الذي يمكن أن يلعبه، لذلك تسعى الولايات المتحدة لبناء جسور التعاون مع الاتحاد الأوروبي، في كافة المجالات لكن تحت القيادة الأمريكية مما يشكل عائقاً أمام الاتحاد الأوروبي للعب دور مستقل عن الدور الأمريكي، وحتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من الانتهاء من مشاكله الداخلية ثم الخارجية، ومنها علاقته مع الولايات المتحدة في كافة المجالات، خاصة الاستراتيجية والعسكرية، عندها يمكن الحديث عن دور أوروبي مستقل وفاعل على المستوى الدولي. وهناك العديد من المحاولات الأوروبية - الجماعية أو الفردية - للعب دور مستقل عن الدور الأمريكي، ومثال ذلك مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، الذي طرحه الاتحاد الأوروبي دون التشاور مع الولايات المتحدة، ولم تدخل الولايات المتحدة طرفاً فيه، على الرغم من المساعي الأمريكية للدخول في هذا المشروع، هذا بالإضافة للمحاولات الفرنسية للعب دور مستقل عن الدور الأمريكي، خاصة في عملية السلام العربية الإسرائيلية.

^١ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم، ص ١٨.

المطلب الثالث: مقيدات القطبية الأوروبية

- ١- يمضي بضعة عقود قبل أن تتحول أوروبا إلى اتحاد فدرالي، يمكن مقارنته بالنظام الفدرالي الأمريكي، وطالما لا يوجد حكومة فدرالية أوروبية - بجميع مقومات الحكومة الفدرالية - سيبقى احتمال تولي أوروبا لزعامة العالم بعيداً.
- ٢- غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة تجاه العالم، مما يقلل من التأثير الأوروبي في القضايا الدولية المختلفة، وذلك يعطي الولايات المتحدة حرية أكبر في الاهتمام بهذه القضايا، وتبقى الدبلوماسية الأوروبية تتبع الدبلوماسية الأمريكية^(١).
- ٣- صعود اليمين المتطرف في أوروبا، وهذا يشكل ظاهرة على المستوى الأوروبي، ومحاولة هذه الأحزاب فرض توجهاتها وبرامجها على الساحة الأوروبية، وأبرز مظاهر ذلك: المظاهرات الضخمة، ومهاجمة المهاجرين، ونجاح العناصر اليمينية المتطرفة في الانتخابات المحلية والبرلمانية، وهذا يحدث في فرنسا، وألمانيا، ودول شمال أوروبا.
- ٤- ظهور النزاعات الدينية والعرقية والقومية، مثل ما حدث في يوغسلافيا، وكوسوفو، والأحداث في أيرلندا الشمالية، وهذا بدوره شكل تحدياً أمام الاتحاد الأوروبي في استيعاب آثار هذه الصراعات، وإيجاد حلول لهذه المشاكل من ناحية ثانية^(٢).
- ٥- ضعف البنية الأمنية الأوروبية، وغياب التنسيق السياسي الاستراتيجي، وذلك بسبب هيمنة قيادة حلف شمال الأطلسي على الفكر الاستراتيجي في أوروبا، وكذلك فإن عملية التنسيق السياسي والاستراتيجي صعبة؛ لأن أحداث العالم ومشاكله، تحمل أكثر من تفسير من وجهة نظر باريس، وروما، ولندن، وبرلين^(٣).

^١ إيرهارد راين، المستقبل الأمريكي، ص ٢٤.

^٢ حمين الشريف، العياصة الخارجية الأمريكية، ص ٥٨٠.

^٣ أنهى المكاوي، أوروبا الميراث، وتحدي المستقبل، ٣٦٥.

- ٦- وجود صعوبات تتعلق بقيام الوحدة الأوروبية، مثل الحواجز الحدودية المرتبطة بمفهوم السيادة الوطنية، والتباين في تنفيذ الإجراءات، وتحرير حركة السلع والخدمات بين الدول الأوروبية، بالإضافة لوجود حواجز مالية كالضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات.
- ٧- إختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي بين دول شمال أوروبا وجنوبها وشرقها، فدول الجنوب تريد رفع مستويات المعيشة، ودول الشمال تريد إعادة الهيكلة لزيادة وتحسين هامشها التنافسي، ودول شرق أوروبا تمر بمرحلة صعبة ، وتريد إعادة بناء اقتصادياتها، والوفاء بمتطلبات الانضمام للجماعة الأوروبية^(١).

^١ سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد، ص ٨٧.

وعند تحليل دور القوة في العلاقات الدولية المعاصرة، يلحظ بروز مجموعة من المتغيرات التي أدت إلى تضاعف امكانية استخدام القوة العسكرية، في العلاقات بين الدول ومنها:

- ١- يرى جوزيف ناي وروبرت كوهين: أنه من الخطأ استمرار التركيز على القوة العسكرية، نظراً لضخامة التكاليف، والخسائر اللازمة لاستخدام القوة العسكرية.
- ٢- اتساع الهامش الأمني بالنسبة للدول الصناعية المقدمة، وإن حدوث اعتداء على بعضها بعضاً أصبح غير موجود في الوقت الراهن، وإن العنف أصبح غير ملائم سياسياً^(١).
- ٣- حدوث تغير في المشاكل التي تواجه الدول، كالمخدرات، والإرهاب، تلوث البيئة والتهديدات الاقتصادية، فلا تستطيع الولايات المتحدة - من خلال القوة العسكرية- أن تسيطر على إنتاج الكوكائين في البيرو، وإن قدرة دولة عظمى في التحكم بمحيطها وبلوغ ما تريد ليست غالباً بالقدرة الكبيرة، التي توحى بها مؤشرات القوة التقليدية^(٢).
- ٤- حدوث تغيرات على أهداف الفاعلين الدوليين بالنسبة للأمن القومي، وأصبحت الأولويات تتمثل في الرفاهية الاقتصادية، وضمان استقلال الجماعة، والمكانة السياسية^(٣).
- ٥- إن قضايا السياسة العالمية المتبدلة، أم تعد موارد القوة التقليدية كافية للتعامل معها، وأصبحت موارد القوة الجديدة، مثل القدرة على الاتصال الفعال، وتطوير المؤسسات المتعددة الجوانب، واستعمالها، يمكن أن يثبت بأنها أكثر ملائمة، ويمكن أن يطلق على ذلك موارد القوة غير الملموسة، والتي منها عالمية الثقافة والمؤسسات الدولية التي أصبحت تكتسب أهمية متزايدة.

^١ عبير الحوامده، القوة المؤثرة في العالم، ص ٢٣.

^٢ جوزيف ناي، حتمية القيادة، ص ١٦٧.

^٣ محمد أبو غزله، القوة تحكم العالم، ص ٥٩.

٦- وهناك مجموعة من العوامل التي أدت الى أن القوة الكبرى في هذه المرحلة أقل قدرة على استخدام موارد قوتها التقليدية، لبلوغ أهدافها، كما كان عليه الحال في الماضي، في كثير من القضايا وأسباب ذلك.

- أ- الاعتماد الاقتصادي المتبادل (الذي سيأتي بحثه في مطلب لاحق).
- ب- القوى التي تعمل عبر الحدود القومية.
- ج- انتشار التكنولوجيا.
- د- القضايا السياسية المتبدلة.^(١)

وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات على حدوث تغيير في طبيعة القوة ودورها، إلا أنها تبقى موضع جدل في أدبيات العلاقات الدولية، حيث أن هناك اتجاه يؤكد على أهمية القوة العسكرية ما دامت الفوضى موجودة في النظام الدولي^(٢)، وأن القوة العسكرية ستبقى كعامل ضبط لهذه الفوضى، وعدم الاستقرار في النظام الدولي، في الوقت الذي يشهد فيه النظام الدولي تحولات كبيرة، تشير الى أن الدور الأكبر والرئيسي فيه سوف تكون لصالح القوة الاقتصادية، وليس العسكرية، وستقوم الدراسة - فيما يلي - ببحث العلاقة بين العوامل الاقتصادية والعسكرية.

تفيد الخبرة التاريخية المتراكمة لحركة المجتمعات السياسية، بأن التدرج في امتلاك زمام السيطرة على شؤون حياة المجتمع بعامه والشؤون السياسية والاقتصادية بخاصة، يبدأ بالسلطة الزمنية، ثم ينتقل الى السلطة السياسية، ومن ثم الى السلطة الاقتصادية، فكانت الكنيسة تجسيدا للسلطة الدينية، ولإمبراطوريات، والملكيات المختلفة، تجسيدا للسلطة السياسية ثم جاءت النظم الرأسمالية تجسيدا لهيمنة الاقتصاد نهجا وأهمية ونظما سياسية^(٣). بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل النظام ثنائي القطبية، لعبت القوة العسكرية دوراً مهماً في علاقات الشرق بالغرب، وكان سباق التسلح سمة أساسية لهذه الفترة، إلا أن الغرب قد أعطى لهذا الصراع بعداً آخر لحسم الصراع لصالحه، وبوسائل غير عسكرية، فلقد انهار

^١ جوزيف ناي، حتمية القيادة، ص ١٦٣.

^٢ محمد ابو غزله، القوة تحكم العالم، ص ٥٨.

^٣ عبدالله نقرش، أهمية مطبق هرمز، ص ٧٦.

الاتحاد السوفيتي لان قوته العسكرية^(١) لم تكن ملائمة لايقاف محاولات الغرب لضعافه بوسائل غير عسكرية، ولأن تخلفه الاقتصادي والتكنولوجي كان سيؤدي - في النهاية - الى انهيار حالة الردع المتبادل، وتولدت قناعة لدى الغرب بأن الاتحاد السوفيتي خسر السباق الاقتصادي والتكنولوجي، ولم يكن العامل العسكري هو العامل الحاسم في الصراع^(٢)، كذلك اثبتت حرب الخليج الثانية ضد العراق، ان الصراع الدولي قد حسم لصالح الاقتصاد الدولي، وليس لمصلحة السياسة الدولية، وأن تحديد الادوار في المستقبل سيتم بناءً على هذا العامل، مهما كانت العوامل الاخرى غير الاقتصادية^(٣).

وعليه، فانه في النظام الدولي الجديد تمثل القوى الاقتصادية جانباً مهماً من جوانب قوة الدولة وان المكانة الدولية لكل دولة، سوف تكون تابعة من انجازات الدولة الاقتصادية، فاليابان مثلاً احتلت هذه المكانة الدولية من كونها قوة اقتصادية، وليست عسكرية^(٤)، بينما على الرغم مما تمتلكه روسيا من أسلحة تقليدية وغير تقليدية، الا انها لا تصنف كقوة عظمى^(٥)، ولا تتمتع بتأثير دولي كاليابان، بينما يتم تصنيف الولايات المتحدة قوة عظمى، لأنها تمتلك القوة العسكرية والاقتصادية، يظهر من ذلك ان القوة الاقتصادية أصبحت تشكل العامل الاساسي لقوة الدولة، مع الاهمية بالنسبة للعوامل الاخرى، وفي تحديد المكانة الدولية للوحدات الدولية، وفي هذا مجال يشير بعض المحللين السياسيين انه ما فائدة القوة العسكرية ان هي لم تؤد الى مكاسب سياسية أو اقتصادية او على الاقل تنازلات اقتصادية، كعلاقة الولايات المتحدة مثلاً مع الاتحاد الاوروبي؟

وهناك اتجاه قوي - لدى علماء السياسة والخبراء - يؤكد على أهمية البعد الاقتصادي في النظام الدول الجديد، على حساب البعد العسكري، حيث دافع ريتشارد روزكنزس

١ رضوان الخصاونه، الابعاد السياسية لتطور النظام الدولي، ص ٦٨.

٢ المرجع نفسه، ص ٦٨.

٣ عبدالله نقرش، أهمية مضيق هرمز، ص ٧٩.

٤ رضوان الخصاونه، الابعاد السياسية لتطور النظام الدولي، ص ٦٨.

٥ عبير الحوامده، القوة المؤثرة في العالم، ص ٢٤.

عن فكرة مؤداها، أن إرتهان الدول اقتصاديا فيما بينها، يقلل من ميلها الى الصراع، وانه لم يعد مفتاح القوة العالمية في القوة العسكرية، وانما في التجارة، كذلك فإن الاستراتيجي ادوارد لئونواك أكد على أن القوة العسكرية خسرت من أهميتها في العصر الجيو اقتصادي الجديد، كما ان مدير المعهد الاقتصادي العالمي فريدبرغستن شدد على أولوية الاقتصاد بالنسبة لمشاكل الأمن في النظام العالمي الجديد، وأخيراً فان لسترشارد تحدث عن احلال التنافس الاقتصادي محل المواجهة العسكرية، وان التنافس الحقيقي بين الدول سوف يكون اقتصادياً^(١).

وعليه، فان أهم التطورات التي حملها النظام الدولي هو تغير شكل الصراع، فالصراع والتنافس بين الدول سوف يكون اقتصادياً، ويشير (لسترشارو) الى أنه في نصف القرن الماضي حالت الاحتياجات العسكرية دون أن يغلت زمام النزاعات الاقتصادية، وانه من الان فصاعداً سيكون على التعاون الاقتصادي أن يمضي بقواه الذاتية، ولن يدعم تماسك الترتيبات الاقتصادية برباط عسكري، وأنه لن يتعين على أحد تهدئة مواقفه الاقتصادية للحفاظ على التحالفات العسكرية، التي كان لها ضرورتها لاحتواء الاتحاد السوفيتي، ويضيف إن استخدام التعبيرات العسكرية غير ملائم للمباراة الاقتصادية التي تجري في القرن القادم وستكون بها عناصر تعاونية الى جانب عناصر التنافسية^(٢).

يضاف الى ذلك أن فقدان استعمال القوة العسكرية في علاقات القوة بين الدول الكبرى باستثناء الردع، يجعل القوة الاقتصادية العامل الاهم في توزيع القوى، بين التكتلات في العالم الحديث، وهذه القاعدة سوف تشكل العامل الاكثر تأثيراً في مضمون العلاقات بين الدول^(٣).

ان الصراع الاقتصادي في النظام الدولي الجديد قد طرأ عليه تطورات كان منها، ان المعلومات أصبحت أكثر اهمية، وهي تتحول الى قوة قبل ان تنتشر، وفي اطار الاقتصاد القائم على المعلومات، أصبحت المواد الأولية اقل اهمية^(٤) بحيث أصبحت المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة مصدراً اساسياً لخلق الثروة، في عصر صناعة المعرفة، ومن نتائج ثورة المعلومات

١ الفن وهايدي توفلر، اشكال الصراعات، ص ٢٧-٢٨.

٢ لستر شارو، الصراع على القمة، ص ٣٠.

٣ رضوان الخصاونه، الأبعاد النظرية لتطور النظام الدولي، ص ٦٣.

٤ جوزيف ناي، حتمية القيادة، ص ١٧٤.

كذلك، ان الاستخدام المكثف للمعرفة يعني الاعتماد المتواصل على مصادر متجددة باستمرار، والاستغناء التدريجي عن المصادر غير المتجددة، وادى هذا الى تحول في مفهوم القوة الاقتصادية للشركات والوحدات الدولية، والذي لم يعد يتمثل فيما تملكه من رأسمال مادي، ومنتجات، بقدر ما تملكه من معرفة^(١).

هذا التغير في مفهوم القوة المؤثرة في العلاقات الدولية، بالضرورة أثر على طبيعة العلاقات القائمة بين الدول، واشكال التفاعلات بينها، وقدرة كل منها على تحقيق أهدافه الداخلية والخارجية، وأصبح ذلك يعتمد على مدى امتلاك هذه الدولة لمقومات القوة الجديدة وقدرتها على استغلالها، لخدمة اهدافها ومصالحها، وهنا يبدو الفارق عن موقع الدول النامية في النظام الدولي الجديد، وطبيعة علاقاتها مع الدول المتقدمة، خاصة بعدما خسرت الكثير من المزايا التي كانت تستغلها في فترة القطبية الثنائية.

المطلب الثاني: الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل

لا يعتبر مفهوم التعاون، والاعتماد المتبادل، جديداً في دراسة العلاقات الدولية، حيث شهد العالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية وجود روابط متعددة للتعاون والاعتماد المتبادل، واشتمل ذلك على النواحي السياسية والاقتصادية والامنية، وتم تأسيس مؤسسات متعددة لتنظيم عملية التعاون، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي.

إلا أنه، وبعد نهاية الحرب الباردة، وانتهاء الصراع الايدولوجي الرأسمالي الاشتراكي، وتبني دول المعسكر الشرقي الفكر الرأسمالي، بحيث بدأت معالم نظام جديد تحكمه عدد من

^١ اسماء محمد بن قاده، التحول في مفهوم القوتن ص ٦٦.

المفاهيم والاسس التي تتناسب مع الاوضاع والاحداث الجديدة، ومن هذه الاحداث والتي أدت الى تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل:

- ١- انهيار الاتحاد السوفيتي، وتزعم الولايات المتحدة لمعظم قضايا السياسة الدولية.
- ٢- اختفاء الدور السياسي لمجموعة عدم الانحياز.
- ٣- تزايد أهمية الاقتصاد في العلاقات الدولية، وتصعيد المنافسة بين المراكز الرأسمالية^(١).
- ٤- تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، الامر الذي فرض تشكيل مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل، أحدى ركائز النظام الدولي الجديد، كذلك وجود المصالح المشتركة، تدفع باتجاه التعاون لمشاطرة هذه المصالح، وتعمل الشركات متعددة الجنسية، والتي تمثل أهم وقائع تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، وتعمل على تكثيف علاقات التعاون والاعتماد المتبادل.
- ٥- التشكيل السياسي الليبرالي الدولي، حيث أنه عقب نهاية الحرب الباردة، وزوال الاتحاد السوفيتي، وشيوع الفكر الليبرالي في العالم، حيث يأتي التعاون والاعتماد المتبادل منسجماً^(٢) مع التشكيل السياسي الليبرالي، والنموذج الليبرالي يؤمن بالمسؤولية الدولية الجماعية، لذلك يأتي مفهوم التعاون والاعتماد المتبادل منسجماً معه ومكملاً له. بالاضافة الى المبادئ الليبرالية، والتي تؤدي لتعزيز ظاهرة الاعتماد المتبادل.
- ٦- أصبح العالم أكثر تكاملاً من الوجهة الاقتصادية، وهذا عائد للتطور في المواصلات والاتصالات وتنوعها، وتعاضم التجارة الدولية بدرجة اسرع من الانتاج العالمي، وبلغت بعض الصناعات درجة العولمة كالسيارات والالكترونيات^(٣).

أما بالنسبة للثورة التكنولوجية، فلقد ترتبت عليها مجموعة من النتائج، منها انهيار حواجز المسافات بين القارات والدول، مع ما يعنيه ذلك من زيادة التأثير المتبادلين، وایجاد

^١ كنزا طوقان، نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية، ص ١١٠.

^٢ كنزا طوقان، نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية، ص ١٥.

^٣ لجنة ادارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ص ١٥٨.

نوع جديد من تقسيم العمل الدولي ، وتغيير موازين القوة الاقتصادية ، فيما أصبح يعرف بالميزة التنافسية، وفقدان المواد الأولية قيمتها، لصالح الخدمات والمعلومات^(١).

أما العولمة وعلاقتها بالاعتماد المتبادل، فالعولمة هي مفهوم اقتصادي بالأساس وتطور لحركة المجتمعات الرأسمالية، والعولمة الاقتصادية أكثر اكتمالاً بين أشكال العولمة الأخرى ، فالعالم في التسعينات أصبح عالماً بلا حدود اقتصادية، فالنظم المختلفة أصبحت متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها بعضاً، والنظام الاقتصادي العالمي تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على كل الاقتصاديات المحلية، والأسواق المالية والتجارية موحدة أكثر من أي وقت سابق، وهي خارجة عن تحكم كل دول العالم، بما في ذلك أكبرها وأكثرها غنى.

وانتقل مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني للعالمي، ومن الدول الى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، وأصبحت مسألة ادارة الاقتصاد العالمي أكثر أهمية من ادارة الاقتصاد المحلي ، لذا تشكل العولمة نقلة نوعية على صعيد التاريخ الاقتصادي العالمي، وربط الاقتصاديات المختلفة للدول^(٢).

إن عولمة الاقتصاد قد عززت الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل، عبر إزالة الحواجز والمعوقات امام حرية ممارسة النشاط الاقتصادي، على المستوى العالمي عبر مجموعة من الآليات منها الشركات متعددة الجنسية، والتكتلات الاقتصادية، وان هذا التحول قد حمل معه مجموعة من المتطلبات التي يجب العمل على توفير الأطر والآليات المناسبة للتعامل معها.

فمسألة الاعتماد المتبادل قد قللت من دوافع الاستخدام المتطرف لمبدأ السيادة الوطنية، وأدى كذلك الى خلق اقتصاد مدول يتقاطع مع التنظيم الدولي القائم على السيادة الوطنية، ويتطلب الاقتصاد المدول هيكلاً سياسياً جديداً يتفق معه، لذا فهو يدفع نحو تآكل الدولة القومية

^١ علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، ص ١٩.

^٢ عبد الخالق عبدالله، العولمة، ص ٦٧.

لصالح^(١) الهياكل الاقتصادية كالشركات متعددة الجنسية، وهنا يبرز سؤال وهو ما مدى استجابة الدول لهذا التطور؟ وما هو مدى قدرتها على تحقيق ذلك؟ وهل يخدم ذلك اهدافها التنموية الوطنية وخصوصاً دول العالم الثالث؟

لقد أثر تزايد الاعتماد المتبادل - بالإضافة للتغيرات في معنى القوة - على أنماط العلاقات والصراعات في العلاقات الدولية، فترجع الأهمية للقوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، والتي وصلت لمرحلة متقدمة في إدارة العلاقات الدولية للأسباب التي تم بيانها سابقاً، وتعتبر ظاهرة الاعتماد الاقتصادي المتبادل السمة الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية، وحتى عولمة الاقتصاد زادت التوجه نحو الاعتماد المتبادل، وأشكال الصراع في ظل الاعتماد الاقتصادي المتبادل تتمثل في التعاون والمنافسة والصراع لكن هذا الصراع له أدواته وقوانينه المختلفة، فالصراع اقتصادي في ظل علاقات متشابكة ومصالح متبادلة.

وهذا التطور يتطلب إيجاد قواعد واضحة للتعاون والاعتماد المتبادل، تتناسب مع الأوضاع الجديدة وتلبي احتياجاتها، وتعتبر مسألة المؤسسات التي تحكم الاعتماد المتبادل مسألة مهمة، لأن الدول أصبحت أقل قدرة على التحكم بقوى المصالح الخاصة التي تعمل عبر الحدود القومية، بالإضافة إلى أنه في عصر الاعتماد المتبادل يتعذر على دولة - ولو كانت كبرى - أن تبني توجهاتها بشكل منفصل عن الدول الأخرى، إلا أن ذلك سوف ينعكس على تحقيقها لاهدافها، وتعرضها لمشاكل كانت تعتقد أنها بمنأى عنها، ومؤسسات الاعتماد المتبادل المطلوب إيجادها، وتفعيل ما هو موجود منها تحقق مجموعة من الفوائد :

- ١ - انها تسهل اقتسام الاعباء ، وتعمل على إيجاد قواعد وأنظمة يصعب على الدول ان تنهرب من مسؤولياتها بسببها.
- ٢ - توفير المعلومات للحكومات، فالمعلومات ضرورية للحكومات، لمعالجة المشاكل العابرة للحدود، والتي تتميز بسرعتها.

^١ سعد توفيق حقي، النظام الدولي، ص ٢٥.

٣- تسهيل العمل الدبلوماسي، وذلك بوساطة مساعدة القوى الكبرى على منع مصالحها المختلفة من الوقوف في طريق بعضها بعضاً.

وعلى ذلك، أدت الاعتمادية الدولية المتبادلة الى زيادة رقعة الاهتمامات القومية وتشابكها، وأدى هذا الى ضرورة ايجاد نوع من التعاون الوظيفي الدولي للوفاء بمتطلبات هذه المرحلة، وعليه فإن قدرة النظام الدولي على ايجاد هذه المؤسسات، وتفعيل عملها لصالح المجتمع الدولي، وليس الدول المتقدمة فقط سوف يساهم في صياغة شكل المرحلة القادمة من عمر النظام الدولي بشكله الجديد، وانماط التفاعلات الجديدة التي ستكون السمة المميزة لهذا النظام.

المطلب الثالث: العلاقة بين التكتلات الاقليمية والعولمة

قبل البدء في تحليل العلاقة بين التكتلات الاقليمية والعولمة، لا بد من تعريف الاقليمية او التكتلات الاقتصادية وبيان دوافعها، وتعرف الاقليمية على أنها الموجه الجديدة من علاقات وتنظيمات التكامل، و تجمعات وتكتلات تجارية، واقتصادية اقليمية كبرى.

اما دوافع التكتلات الاقليمية، فهي متعددة وكثيرة، وفيما يلي ذكر لأهم هذه الدوافع:

- ١- صعود قوى تجارية جديدة، وحدثت تغييرات، مهمة في الوزن النسبي للقوى التجارية الكبرى في العالم.
- ٢- تزايد التباين في العناصر المكونة للقدرة التنافسية، لانتاج الدول المختلفة، حيث تتركز القدرة التنافسية لصادرات إحدى الدول على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لرفع الانتاجية، بينما تتركز القدرة التنافسية لصادرات دولة أخرى على الانخفاض النسبي لاجور العمالة فيها، وبسبب زيادة القدرة التنافسية للدول الصناعية الجديدة فإن القوى الصناعية الكبرى تسعى الى افقارها هذه الميزة.
- ٣- تزايد المشاكل داخل مفاوضات الجات، وتباطؤ المفاوضات.

- ٤ - التوسع الكبير في نشاط الشركات متعددة الجنسية.
- ٥ - حدوث انقسام وتمايز في صفوف دول العالم الثالث، من حيث معدل دخل الفرد أو معدلات النمو، وهذا أدى إلى انفراط وحده دول الجنوب، ويسعى كل منها لتحسين اقتصادها عبر التعاون مع الدول الصناعية المتقدمة، وأرتباطها معها بترتيبات اقتصادية بشكل منفرد^(١).

ان الديناميكية الاقتصادية تخضع الى منطق مسارين يتفاعلان ويتعارضان في نفس الوقت وهما:

- ١ - مسار العولمة، والمتمثل في توسيع مجالات تدخل المشاريع الكبرى، وارتقاء مستوى التدويل تجارياً ومالياً وخدماتياً.
- ٢ - مسار الإقليمية، والذي يتجلى في بروز مجموعات إقليمية تنفتح على بعضها، وتوجه جهودها في ذات الوقت لتكوين كيانات متجانسة، ومتفاعلة في الاقتصاد الدولي^(٢).

التفاعل بين الإقليمية والعالمية

مثلت جولة اورغواي خطوة متقدمة على صعيد تحرير التجارة الدولية، وأعطت دفعة قوية للاتجاه متعدد الاطراف، وكان من المفترض ان يؤدي ذلك الى التقليل من جاذبية الاتجاه الاقليمي إلا أنه لوحظ تزايد.

ولقد أدى هذا التزامن بين الاتجاهين الى اثاره التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين الاتجاهين، فتوجهات منظمة التجارة الدولية قائمة على ازالة العوائق امام تدفق التجارة، وتعميم تبادل التنازلات، عملاً بمبدأ الدولة الاولى بالرعاية، وما تقوم عليه التكتلات من ازالة

^١ محمد السعيد ادريس، الإقليمية الجديدة، ص ٣٦-٣٧.

^٢ فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد، ص ٤٥.

الحواجز والعوائق امام الاعضاء في التكتل، وتبنى سياسات حمائية ضد من هم خارجه ، وفي هذا الصدد ظهر اتجاهان هما:

الأول: يدعم التكتلات الاقليمية، ويدعي بانها تساهم في ارساء قواعد واضحة حول الحدود المقبولة، لدرجة العداء السياسي والتنافس الاقتصادي، كما أن التكتلات تساعد على التوصل الى اتفاقيات دولية حول الامن والبيئة والاقتصاد العالمي، وان هذه الاتفاقيات سوف يكون التوصل إليها اسهل لو أبرمت بين عدد محدود من التكتلات، فيما لو أبرمت بين مائة وسبعين دولة.

الثاني: انصار هذا الاتجاه يرون أن ظهور التكتلات الإقليمية سيكون له أثر سلبي على الاستقرار، حيث انهم يتخوفون من انهيار نظام التجارة المتعدد الاطراف، وما يترتب عليه من ظهور تكتلات دولية تسيطر عليها اليابان وأوروبا والولايات المتحدة، وان هذه التكتلات سوف تؤدي الى ظهور صراعات بين الكتل الاقتصادية المختلفة^(١).

- منظمة التجارة العالمية والتكتلات الاقليمية

لقد تطرقت الجات في احكامها لمسألة التكتلات الإقليمية ، فلقد أجازت المادة (٢٤) من اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ انشاء التكتلات، والترتيبات التجارية الإقليمية، ولقد استمر الوضع حتى عام ١٩٩٤، وانشاء منظمة التجارة العالمية، وتضمنت الوثائق القانونية لها وثيقة عرفت بوثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة (٢٤) من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وتضمنت هذه الوثيقة شرحاً أكثر تفصيلاً للمقصود بالترتيبات الإقليمية، وبينت أهم محدداتها، وشددت على ضرورة الفهم المشترك من الدول الاعضاء لالتزامهم المنصوص عليه في الفقرة (١٢) من هذه المادة، وان تكون التكتلات الإقليمية متسقة مع^(٢) المادة (٢٤) ، كذلك تضمنت الوثيقة أحكاماً حول التزامات الاعضاء بالنسبة للاختطار، والشفافية، والاحكام المتعلقة بتوافر المعلومات.

^١ اسامه المجذوب، العولمة والاقليمية، ص ١٨٦.

^٢ عيد الواحد العفوري، العولمة والجات، ص ٢٢٥.

ونصت الوثيقة على انه لا يجوز أن تستمر الترتيبات الانتقالية لأكثر من عشر سنوات، وعلى العضو أن يقدم شرحاً كاملاً للمجلس في حالة تجاوز السنوات العشر قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفصيلية الإقليمية، والبدء في تعميمها على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أعضاء، التكتل عملاً بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية وأحكام عدم التمييز^(١).

والتساؤل حول هذه المادة في هل انها أوجدت القواعد والاحكام التي تكفل التوافق والتكامل بين الاطارين، لتصبح الترتيبات الإقليمية قوة دافعة لتعزيز التجارة العالمية في الاطار متعدد الاطراف؟ وما مدى الزامية هذه القواعد بالنسبة للدول الاعضاء في المنظمة والتي هي اعضاء في كتلتا اقليمية؟

تعتبر الشراكة الأوروبية المتوسطة شكلاً من اشكال التكتل الاقليمي، والذي له أهدافه الخاصة بكل طرف من أطرافه، فهل يشهد هذا المشروع - بعد انقضاء فترة العشر سنوات - مرحلة جديدة عملاً بأحكام منظمة التجارة الدولية؟ أم أنه سيستمر على شكله كتكتل اقليمي محافظ على كيانه؟ وهل هذه الفترة كافية لتحقيق الاهداف المرجوة من هذا المشروع، خاصة بالنسبة للجانب الاوروبي، حيث إن الخطوات القادمة سوف تبين مدى مصداقية الاوروبيين في تعاملهم مع هذا التكتل، أو التعاون الاقليمي، خاصة وأن بعض الباحثين يقولون: إن وجود التكتلات الاقليمية يحول دون تحققه بعض الاتجاهات التي تميز الاقتصاد الدولي المعاصر، والذي يعتمد على المحافظة على الاسواق العالمية، والانتاج العالمي، في ظل شبكة معقدة ومكلفة يصعب تغييرها بدون تحمل تكاليف باهظة؟ وإن التكتلات الاقليمية يمكن تعترض اتفاقيات الانتاج، والتي تعتمد على أكثر من إقليم واحد، والتي تم ابرامها داخل وبين الشركات المختلفة.

^١ اسامه المجذوب، العولمة والاقليمية، ص ١٨١.

خلاصة الفصل

على الرغم من مرور عشر سنوات على انتهاء الحرب الباردة، وظهور مصطلح النظام الدولي الجديد، إلا أنه حتى الآن لم تستقر الصورة النهائية لهذا النظام، إلا أن طبيعة التطورات التي حدثت في النظام، وبعضها ما زال يحدث يعطي دلالة، وإن كانت غير مباشرة على احتمالية ظهور نظام دولي متعدد الأقطاب، وظهرت تقسيمات للنظام الدولي على أنه متعدد الأقطاب اقتصادياً، ونظام القطب الواحد عسكرياً، إلا أن هذا هيكل جديد للنظام الدولي لم يسبق أن حدث، وإن كان، كيف سيتم إدارة العلاقات بين الدول؟ وأي العاملين سيكون الحاسم في حال ظهور نزاع بين الدول الكبرى؟.

وأما بالنسبة للدور الأوروبي في النظام الدولي، فإن هذا الدور متوقف على مجموعة من المحددات والمؤهلات، إلا أن العامل الأهم هو تكوين الاتحاد الفدرالي الأوروبي بشكل يتوازن أو يجري الخطوات على صعيد الوحدة الاقتصادية، ذلك إن هاتين الخطوتين يتوقف عليهما - إن نجح الأوروبيين فيهما - نجاح الخطوات اللاحقة، مثل إيجاد سياسة خارجية مشتركة، وتبني موقف أوروبي موحد تجاه القضايا الدولية، وممارسة تأثير أوروبي على تلك القضايا.

كذلك تكتسب علاقة أوروبا مع الولايات المتحدة أهمية خاصة، نظراً للروابط التي تجمعهما، ويتوقف على شكل ومضمون هذه العلاقة إمكانية أن تظهر أوروبا كقطب دولي، والضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على أوروبا.

وبالنسبة للتغير في مفهوم القوة وأثره في العلاقات الدولية، فيتلخص في تراجع الأهمية العسكرية أمام أهمية العامل الاقتصادي، وأصبح الأمن الاقتصادي يحتل الأولوية لدى مختلف دول العالم متقدمة كانت أم نامية، كذلك التطورات التي طرأت على القوة العسكرية ذاتها، والتركيز على النوعية، والتكنولوجيا المستخدمة أكثر من الكم، وبالنسبة للاعتماد

المتبادل فلقد أصبح السمة المميزة للعلاقات الدولية الراهنة، نظراً لسيادة العامل الاقتصادي، والتطور الذي واكب ذلك فيما يعرف بالعولمة، وزيادة الترابط والتشابك بين الدول.

وفي الفصل القادم سنتناول الدراسة العلاقات الأوروبية المتوسطة تاريخياً مع التركيز على فترة الدراسة ، ودراسة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث

العلاقات الاوروبية المتوسطة

مقدمة الفصل:

أن العلاقات الأوروبية المتوسطية قديمة جداً، تحكمت بها اعتبارات القرب الجغرافي، والتجارة، والحروب الاستعمارية والدينية، والتفاعل بين ضفتي المتوسط لم يتوقف سواها بالشكل السلمي، أو اللاسلمي. لذلك نشأت مجموعة من الروابط بين الاقليمين الاقتصادية وسياسية وحضارية وثقافية.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وخروج الاستعمار الأوروبي من حوض المتوسط، واحتلال قوى من خارج المتوسط مراكز النفوذ فيه، قل التأثير والنفوذ الأوروبي في منطقة حوض المتوسط، إلا أن الأحداث التي جرت في المنطقة قد أثرت على المصالح الأوروبية، خاصة بعد الحضر البترولي عام ١٩٧٣، مما دفع الأوروبيين للتركيز على الأحداث في المنطقة، وتوجيه سياساتهم الفردية والجماعية لها.

وبعد الأحداث في عام ١٩٩٠ وما بعدها، أصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على رسم السياسات وتوجيهها الى المنطقة، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وستعمل الدراسة في هذا الفصل على دراسة طبيعة واتجاهات العلاقات الأوروبية المتوسطية، عبر ما يلي من المباحث:

يتناول المبحث الأول تاريخ العلاقات الأوروبية المتوسطية، عبر الفترات الزمنية المختلفة، فترة التسعينات، وفي المبحث الثاني: سنتناول الدراسة الاهتمام الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط، ودوافعه، والمؤتمرات، والسياسات الأوروبية، التي عقدت وركزت على أهمية حوض المتوسط للمصالح الأوروبية.

وفي المبحث الثالث: سنتناول الدراسة الخصائص الاقتصادية للدول المتوسطية، والمشاكل التي تعاني منها، والعوامل المفسرة للضعف الاقتصادي على هذه الدول، وهل يراعي مشروع الشراكة ذلك؟.

والمبحث الرابع سيتناول تطور العلاقات الأوروبية، والعوامل المؤثرة فيها، والتي تعمل على اعاقه تطور هذه العلاقات.

أما المبحث الخامس: فسوق يتناول العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطة، والاطر التي تنظم هذه العلاقات، بالاضافة لنسب التبادل التجاري والمديونية.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الأوروبية المتوسطة

ان دراسة العلاقات العربية بشكل عام، والمتوسطة بشكل خاص مع أوروبا، يتطلب الرجوع الى تاريخ علاقاتهما السابقة، ودراسة اشكال تلك العلاقات واتجاهاتها، لان علاقات التعاون في الوقت الراهن لم تبدأ من فراغ، وانما هناك حصيلة وفيرة من التعاون السابق بين الجانبين.

وترتبط أوروبا بالعالم العربي بعلاقات تاريخية قديمة، وكان للعامل الجغرافي أثر في تكثيف علاقات الاتصال بين الجانبين، ولقد تنوعت العلاقات العربية الأوروبية بين الصراع تارة، والتعاون تارة أخرى.^(١) فبعد ظهور الاسلام وانتشاره على طول الشاطئ الشرقي والجنوبي للبحر المتوسط، غير ذلك في الجغرافيا السياسية والدينية لحوض المتوسط، وكذلك محاولة المسلمين فتح أوروبا، واقامة الدولة الاسلامية في الاندلس، وأدى هذا الى زيادة الاحتكاك مع الأوروبيين تعاوناً وصراعاً.

وفي مرحلة لاحقة، اتخذت العلاقات طابعاً صراعياً، فلقد شنت أوروبا حرباً دينية واسعة على الدولة الاسلامية في الشرق العربي، عبر ما عرف بالحروب الصليبية ذات الطابع الاستيطاني العسكري، ومع الحرب الصليبية اشتد التنافس بينهما، في وقت اخذ فيه ميزان

^١ محمد صالح المسفر، الامتداد الاوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطة، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ١٢٥.

القوى ينقلب لغير صالح العرب، وأدى اكتشاف أمريكا ورأس الرجاء الصالح الى تفوق أوروبا الاطلسية على المتوسط، وفقدان المتوسط الاهمية المركزية التي كان يحضى بها سابقا.^(١)

وعقب ذلك أصبحت علاقات المتوسط والدول العربية الاخرى مع أوروبا من خلال الدولة العثمانية، واستمر هذا الوضع حتى بداية القرن العشرين.^(٢)

ومنذ القرن الخامس عشر بدأت بوادر اللاتكافؤ في العلاقات بين أوروبا والوطن العربي، حيث دخلت أوروبا في مرحلة التراكم المادي والحضاري، وبرزت التيارات الماركنتالية وقيام التحولات الزراعية، وكلها عوامل أدت الى قيام الثورة الصناعية، وبرز نمط الانتاج الرأسمالي، في الوقت الذي لم يتوفر للمنطقة العربية نفس العوامل لتحقيق التراكم المادي والحضاري، فدخلت المنطقة في مرحلة تقهقر شمولي، جعلها غير قادرة على مواجهة الغزو الامبريالي الذي تولد عن التطور الذاتي للرأسمالية، وهكذا جاء الاستعمار الاوروبي فاكسح كافة أرجاء الوطن العربي، وأصبحت العلاقة بين الكيانين تستمد طابعها من قاعدة التطور اللامتكافيء، المرتبط بتوزيع العمل الاستعماري، الذي فرض على الاقطار العربية التخصص في انتاج المواد الاولية، والاندماج في السوق العالمية.^(٣)

والطابع المميز لعلاقة أوروبا بالمنطقة العربية المستعمرة في هذه الفترة، هو الاستغلال المباشر وغير المباشر للموارد العربية.

وشهدت فترة الحرب العالمية الثانية انتشار حركات التحرر في كافة أرجاء الوطن العربي، للتخلص من الاستعمار الاوروبي، ونيل الاستقلال، وحصلت كافة الدول العربية عليه بعد حروب طويلة مع المستعمر الاوروبي، الذي تمسك بقوة بمراكزه الاستعمارية في الدول العربية، وتزامنت هذه الفترة مع ظهور الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي على مسرح الاحداث الدولية كقوتين عظيمتين فرضتا وجودهما على الساحة العربية والمتوسطة، وأرتبطت أوروبا - لاسباب امنية واقتصادية - بالولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد

^١ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة ص ١١.

^٢ فصل رفوع، الاتجاهات السياسية الاوروبية، ندوة العرب والقوى العظمى، العرب وأوروبا ص ١١.

^٣ فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية ص ٤.

السوفيتي، وأصبحت ظروف الحرب الباردة، والاستقطاب الدولي، والصراع الايدولوجي، هي العناصر الحاكمة لسياسات معظم الدول، والصراعات الدولية كانت تؤسس على دوافع واعتبارات السيطرة على الاسواق، والموارد الاقتصادية، والتوسع الاقليمي، الحرص على التفوق العسكري^(١).

وفي هذه الفترة دخل متغير آخر، شكل محددًا للعلاقة العربية الاوروبية، وهو الصراع العربي الاسرائيلي الذي أصبح القضية المحورية للسياسة العربية،^(٢) وشكلت حرب ١٩٧٣ منعطفًا في مسيرة العلاقات العربية الاوروبية، عندما استخدم العرب النفط في صراعهم مع اسرائيل، ونتيجة لذلك تضررت المصالح الاوروبية بسبب الحظر النفطي، مما أدى الى اتباع أوروبا طريقًا جديدًا في علاقاتها مع الدول العربية، بشكل يوائم بين المتطلبات والمصالح الاوروبية، وعلاقاتها مع الدول العربية، والتزاماتها مع اسرائيل،^(٣) وعبر عن ذلك انطلاق الحوار العربي الاوروبي^(٤)، كآلية للتعاون العربي الاوروبي وظهر في هذه المرحلة مدى تأثير الولايات المتحدة على أوروبا، وعلى مسيرة الحوار، حيث أظهر الامريكيون معارضتهم بحث موضوع النفط والطاقة من قبل العرب والاوروبيين وحدهم، واستمرت مسيرة الحوار دون أن تؤدي الى نتائج مثمرة عملية بالنسبة للجانب العربي، وتعرض الحوار للكثير من المشاكل والصعوبات، وهو ما يرد ذكره لاحقًا.^(٥)

وبعد نهاية الحرب الباردة، وانتهاء الاتحاد السوفيتي، واستكمال خطوات الوحدة الاوروبية، بدأت أوروبا ترسم خطًا جديدًا لعلاقاتها مع الدول العربية، بما يتناسب مع مصالحها الخاصة، والتي لا تتنقي أحيانًا مع النظرة الامريكية، خاصة بعد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وأوروبا تدرك أن السيطرة الامريكية على حدودها الجنوبية ليس من صالحها^(٦).

^١ هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا، ص ٢٦٣.

^٢ ناديا مصطفى، أوروبا والوطن العربي، ص ٢٠.

^٣ فتح الله وعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، ص ٤.

^٤ محمد المصالح، علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية، ص ١٦٤.

^٥ فيصل رفوع، الاتجاهات السياسية الاوروبية، ندوة العرب وأوروبا، ص ١٥.

^٦ ناصر الدين الاسد، أوروبا الاثني عشر دولة والعرب، ص ١٥٧.

واتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بخصائص ومتغيرات جديدة، صاغت أوروبا على أساسها سياساتها تجاه الوطن العربي، كأقاليم أعرية وليس في إطار واحد يجمع الدول العربية كافة، وهذا التعاون الجديد ما ستقوم هذه الدراسة بتناوله عبر ما يلي من فصول ومباحث.

المبحث الثاني: الاهتمام الأوروبي بمنطقة حوض المتوسط

يشكل البحر المتوسط حاجزاً بين أوروبا ودول جنوب وشرق المتوسط، وما ورائها من مناطق، ولكل حقبة تاريخية خصائص تنبع منها أسباب اهتمام إقليم بإقليم آخر، أو دولة بأخرى، ونظراً لعامل القرب الجغرافي بين أوروبا وحوض المتوسط، فلقد أدى هذا العامل إلى تكثيف الاتصالات، وتعدد أشكال التعاون، والاهتمام بينهما، خاصة من الجانب الأوروبي، خاصة في ظل الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة، كعقدة اتصال بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، واكتسبت الخطوط الملاحية أهمية خاصة بالنسبة لأوروبا، لأنها كانت الوسيلة للوصول للأسواق في أفريقيا وآسيا، والتزود منها بالمواد الأولية^(١). ومن ناحية أخرى ما مثلته هذه الدول المتوسطية من أسواق للمنتجات الأوروبية التي استفادت من ميزة القرب الجغرافي.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت المنطقة محط أنظار الأوروبيين في ظل سياسات توازن القوى، التي كانت سائدة في أوروبا، والتوسع الاستعماري ذات الأسباب الاقتصادية والسياسية، وكان التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني على المنطقة على أشده لكسب أكبر مناطق نفوذ فيها .

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، وانتهاء نظام التوازن الأوروبي، طرأ تغير على وضع أوروبا في السياسة العالمية، بحيث تحولت من النطاق الأوروبي إلى النطاق العالمي، وهذا

^١الركب رازمان، الشراكة الأوروبية المتوسطية، ص ٩.

بسبب موجة المد الاستعماري، وبروز اليابان والولايات المتحدة كقوتين عظميين، وأصبحت المنطقة العربية ميداناً للتنافس الاستعماري الأوروبي، وكان اقتراب كل دول أوروبية من المنطقة تحكمه مصالحها الخاصة، واعتبارات التنافس الاستعماري^(١)، وعليه، فالحركة الاستعمارية الأوروبية في المنطقة العربية خاصة المتوسطية كان يعبر عن اهتمامها بهذه الدول خدمة لمصالحها الخاصة.

وبعد انتهاء الاستعمار، وانحسار النفوذ الأوروبي عقب الحرب العالمية الثانية، وبروز هيكل جديد لنظام الدول قائم على القطبية الثنائية، ولم يعد ممكناً تجاهل مصالح القوتين العظميين في المنطقة، وبقي لأوروبا دور في المنطقة بسبب مساندتها لإسرائيل، وتفجر أهمية النفط، بالإضافة للعلاقات الاقتصادية القائمة بين أوروبا ومستعمراتها السابقة في المنطقة، بالإضافة لارتباط أمن أوروبا بأمن منطقة حوض المتوسط^(٢).

وبعد انشاء الجماعة الأوروبية عام ١٩٥٧، عملت أوروبا على تصفية علاقاتها مع مستعمراتها السابقة، وذلك للتفرغ لإعادة بناءها الداخلي، وهذا المنطق فرض عدة اعتبارات منها:

- أ- أن أوروبا عندما بدأت تعيد تنظيم صفوفها، اهتمت بالعلاقات بين الشرق والغرب.
- ب- أن أوروبا لم تستطع وضع سياسة فعالة تجاه المنطقة العربية، وهذا عائد لمجموعة من الأسباب، مثل عضوية حلف الناتو، والعلاقات الأمريكية الأوروبية، بالإضافة لتعارض مصالح بعض الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية، خاصة دول شمال وجنوب أوروبا، فيما يخص أهمية المنطقة العربية المتوسطية لكل منها.

إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، فالأحداث المتلاحقة دفعت بالقيادات الأوروبية إلى الشعور باستحالة تجاهل المنطقة، وما يجري فيها من أحداث لأسباب التالية:

^١ناديا مصطفى، أوروبا والوطن العربي، ص ١٤.

^٢المرجع نفسه، ص ٢٠.

- أ- حيوية المصالح الأوروبية في المنطقة.
- ب- اغلاق قناة السويس، وانعكاساتها الضارة على الاقتصاد الأوروبي .
- ج- تزايد التواجد العسكري السوفيتي في حوض المتوسط.
- د- الخطر المتزايد الذي بات يهدد أمن أوروبا، ويهدد التحالف الغربي من الجنوب.^(١)

وعليه، فالعلاقات العربية الأوروبية -منذ بداية القرن العشرين- كانت ذات طابع صراعي احتدامي، وأبرز صورة حرب السويس، إلا أنه بعد ذلك، وفي ظل الحرب الباردة، اتخذت العلاقات العربية الأوروبية منحى تعاونيا^(٢) ففي البداية اهتمت أوروبا باقامة علاقات تعاون ثنائية مع دول جنوب المتوسط، خاصة وان أوروبا من عام ١٩٥٧ - ١٩٧٢ لم يكن لها سياسة مشتركة تجاه دول البحر المتوسط، واتسمت سياسة المجموعة الأوروبية في هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، على الرغم من وجود دوافع مصلحة تدفع الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، ومنها الروابط المصلحية الاقتصادية، والعدد الكبير من الأيدي العاملة المهاجرة في أوروبا، والروابط التاريخية بين الجانبين، بالإضافة للروابط التاريخية، والعقبات السياسية، مثل اختلاف الروى حول الديمقراطية، وحقوق الإنسان وممارساتهما، وأخيرا العقبات الاقتصادية المتمثلة بالتباين الكبير في مستويات المعيشة، والتطور الاقتصادي بينهما.^(٣)

ويمكن تتبع تطور الاهتمام الأوروبي في المنطقة، من خلال المراحل التالية كون الاهتمام الأوروبي تم التعبير عنه من خلال السياسات الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطة:-

- ١- في عام ١٩٧٥ تم اضافة بروتوكول الى اتفاقية روما، نص هذا البروتوكول على أن سريان الاتفاقية لا يتطلب ادخال أي تغيير على المعاملة الجمركية الممنوحة لواردات ليبيا لايطاليا، وتونس والمغرب لفرنسا ، ومن ناحية ثانية منح البروتوكول للمجلس الوزاري سلطة ابرام اتفاقيات تجارية مع الاطراف الثالثة، ومن بينها دول المتوسط، وذلك في اطار السياسة التجارية المشتركة، خلال الستينات وبداية السبعينات، وتم عقد

^١ ناديا مصطفى، أوروبا والوطن العربي، ص ٢٠.

^٢ محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاركته المتوسطة، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ١٢٥.

^٣ محمد سلمان، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، ص ٢٤٢.

مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من دول المتوسط: تركيا عام ١٩٦٣ ، واسرائيل ١٩٦٣ ، ولبنان عام ١٩٦٥ .

٢- في عام ١٩٦٤ تقدمت ايطاليا بمقترح للمجلس الوزاري للمجموعة الاوروبية، حول وضع تصور شامل للعلاقة بالمنطقة المتوسطة، والتي تتركز في العلاقات التجارية من خلال ثلاث مجالات رئيسية وهي، اقامة منطقة تبادل تجاري حر في المنتجات الصناعية بين المجموعة ودول المتوسط وتقديم تنازلات فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية الواردة من دول المتوسط، وأخيراً تقديم الدعم المالي لتلك الدول، وعلى الرغم من أنه تم رفض المقترح الايطالي الا أنه قد لفت الانتباه الى ضرورة وضع سياسة أكثر شمولاً للعلاقات بدول المتوسط. (١)

٣- في عام ١٩٧١ تقدمت اللجنة الاوروبية، بمبادرة للمجلس الوزاري الاوروبي، تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية بدول المتوسط، في اطار التعاون السياسي الاوروبي، وأكد على أن التداخل بين المصالح الاوروبية والمتوسطة يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الافكار التي اقترتها قمة المجموعة الاوروبية في قمة باريس ١٩٧٢، والتي أشارت الى رغبة المجموعة الاوروبية في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط، من خلال سياسة شاملة، وهدفت هذه السياسة الشاملة الى المساهمة في تنمية دول المتوسط من خلال أداتين:-

الاولى: زيادة التبادل التجاري، وفتح المجموعة لصادرات تلك الدول.

الثانية: التعاون المالي داخل اطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، وركزت على ست

دول عربية هي الاردن ، ومصر، وسوريا، حيث وقعت اتفاقيات عام ١٩٧٧،

والجزائر، والمغرب ووقعت اتفاقياتها عام ١٩٧٦، ولبنان ١٩٧٧، بالاضافة

لاسرائيل وقعت اتفاقية عام ١٩٧٥. (٢)

ولقد عبرت المجموعة الاوروبية خلال السبعينات والثمانينات عن سياساتها الشاملة

تجاه منطقة البحر المتوسط من خلال آليتين اساسيتين وهما:-

^١ هاني خلاف وأحمد نافع ، نحن وأوروبا، ص ٢٤٣ .

^٢ محمد سلمان، السياسة المتوسطة للاتحاد الاوروبي ، ص ٢٤٣ .

- أ- سياسة المساعدة المالية في شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار، أو من خلال ميزانية الجماعة الاقتصادية ذاتها، وتلقت الأردن ٤٠ مليون وحدة حسابية أوروبية، وسوريا ٦٠ مليون وحدة حسابية، كذلك حصلت مصر والمغرب، وتونس، واسرائيل على مبالغ مالية .
- ب- الية الحوار العربي الأوروبي (١٩٧٤- ١٩٩٤)، الذي بدأ بعد حرب ، ١٩٧٣ واستمر بين تعثر وعقبات متعددة لم تؤد الى الحصول على النتيجة المرجوة منه ، خاصة بالنسبة للجانب العربي .^(١)
- ٤- في العام ١٩٨١ انضمت اليونان للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وانضمت اسبانيا والبرتغال لعضوية الجماعة في عام ١٩٨٦، وهذا التطور في سياسة المجموعة الأوروبية: أظهر الحاجة لوضع تصور للعلاقات الأوروبية في ضوء انضمام خمس دول متوسطة للمجموعة، وماله من تأثيرات على الامن الخارجي للمجموعة، لذلك في عام ١٩٨٤ قدمت اللجنة الأوروبية تقريراً للمجلس الوزاري الأوروبي اقترحت فيه تبني تلك الدول ضماناً لاستقرارها.
- في عام ١٩٨٥ أعلن المجلس الوزاري الأوروبي تأكيد المجموعة على الأهمية التي توليها للتعاون مع الدول المتوسطة غير الاعضاء، واصرارها على المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول ، مع التركيز على ثلاث مجالات اساسية:
- أ- دعم الانتاج الزراعي الداخلي، لانهاء التبعية الغذائية المتوسطة للمجموعة الأوروبية.
- ب- توسيع مجال التعاون الفني، والعلمي، والصناعي.
- ج- دعم التعاون الاقليمي.

^١ محمد سلمان، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطة، ص ٢٤٣.

٥- في نهم عام ١٩٨٩ أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً لمراجعة العلاقات بدول المتوسط في ضوء التغيرات الدولية التي طرأت آنذاك، مع الأخذ في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين.

وفي عام ١٩٩٠ أقر المجلس الوزاري الأفكار الواردة في تقرير اللجنة في إطار ما سمي السياسة الأوروبية الجديدة، والتي أكدت على استمرار العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لدعم تلك العلاقات، منها مضاعفة الموارد المالية لدعم برامج الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول المتوسطية، وزيادة الاستثمارات، وتحسين شروط دخول منتجات الدول المتوسطية لأوروبا، وأدخلت مفهوم التعاون الأفقي.^(١)

شهدت البيئة الدولية والأقليمية العديد من التطورات والتغيرات بشكل أدى إلى إعادة تشكيل الخارطة العالمية والأقليمية، مما استوجب معه أن تتطور السياسات الأوروبية وفقاً لهذه التطورات الجديدة، وحظي المتوسط بأهمية لدى دوائر صنع القرار الأوروبي، وتم التعبير عن هذه الأهمية في السياسة الأوروبية عبر ما يلي:

١- عقد في لشبونة ١٩٩٢ مؤتمر المجلس الأوروبي، والذي اتخذ قراراً يعلق أهمية بالغة على الاستقرار الأمني والاجتماعي في الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط .

٢- في عام ١٩٩٤ عقد مؤتمر المجلس الأوروبي في مدينة كورفو، والذي اتخذ قراراً يعلق أهمية بالغة على الاستقرار الأمني والاجتماعي في الدول الواقعة على الضفة الجنوبية للمتوسط وهي :-

أ- التشجيع على إصلاحات سياسية، وتدعيم توجه حماية حقوق الإنسان، وحرية التعبير.

ب- دعم الإصلاحات الاقتصادية.

^١ هان خلاص وأحمد نافع ، نحن وأوروبا، ص ٣٩.

٣- المؤتمر الذي عقد في مدينة أسن بالمانيا عام ١٩٩٤، والذي أكمل ما بدأه مؤتمر كورفو، بالإضافة لذلك عقد مؤتمر (كان) حيث وافق المجلس الأوروبي على مقترحات مقدمة من اللجنة الأوروبية في بيانها ١٩-١٠-١٩٩٤ من أجل شراكة متوسطة وذلك عبر أليتين هما: دعم التحول الاقتصادي، ودعم التوازن الاقتصادي والاجتماعي. (١)

تعتبر هذه المؤتمرات المتعددة عن الأهمية التي بوليها الاتحاد الأوروبي لدول المتوسط، قديماً حيث كان توجه أوروبا نحو المنطقة لا يحمل الصفة الجماعية، بل بشكل ثنائي مع الدول المتوسطة، إلا أنه ومع السير قدماً في خطوات تكوين الاتحاد الأوروبي بدأت المجموعة الأوروبية، ثم الاتحاد الأوروبي بوضع سياسات جماعية تجاه المتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي كانت تعترض وضع هكذا سياسة سابقاً.

وأدى هذا الاهتمام الأوروبي بدول المتوسط، إلى صياغة الشراكة الأوروبية المتوسطة الذي يمتاز بالعديد من الصفات والخصائص التي ميزته عن السياسات السابقة للاتحاد الأوروبي، سواءاً الفترة الاستعمارية، أم فترة الحرب الباردة.

المبحث الثالث: الخصائص الاقتصادية للدول العربية

المتوسطة:-

أن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول حوض البحر المتوسط الآن، هي حصيلة تراكمات سابقة، عملت بشكل مباشر أو غير مباشر على تشكيل الخصائص الاقتصادية لها، وبالعلاقة مع الأطراف الأخرى، وكان للمرحلة الاستعمارية على الدول المتوسطة أثر مباشر على اقتصاديات هذه الدول وهي:

^١ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة، ص ١٢.

- أ- الربط التجاري، حيث اعتبرت هذه الدول المستعمرة أسواقاً لمنتجات الدولة المستعمرة.
- ب- الربط النقدي الذي يشد النظام النقدي المصرفي في البلاد المستعمرة إلى البلد الحاكم.
- ج- إعاقة عملية التحديث، ونقل الثقافة إلى هذه البلاد إلى أقصى حد ممكن.^(١)

وبعد الحرب العالمية الثانية استقلت معظم الدول المتوسطة، وفقاً للحدود السياسية والجغرافية المتفق عليها، في إطار الأمم المتحدة، وعلى أساس تقسيمات كل من بريطانيا وفرنسا، الدولتان المستعمرتان الأساسيتان في حوض المتوسط، إلا أن الدول المستقلة سرعان ما وجدت أنها عاجزة عن تحقيق التنمية وتأمين مواردها من دون مساعدات من الخارج، وباستمرار تفاقم مشاكلها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، زادت احتياجاتها للخارج وللمعونات الخارجية، حتى أنها ما عادت تستطيع الاستغناء عن المعونات الخارجية.^(٢)

وهذا أدى إلى ربط هذه الدول بأطراف خارجية، والمقصود بشكل خاص الدول التي كانت تستعمرها، وتم كذلك بناء نظمها الاقتصادية وفقاً لهذه العوامل، وفي الوقت الذي كان يجري فيه تشكيل قواعد التجارة الدولية، وتقسيم العمل الدولي، الأمر الذي أدى إلى ربط اقتصادات هذه الدول بالسوق العالمية، بشكل يخدم السوق العالمية، والدول المتقدمة من حيث تخصص هذه الدول بإنتاج المواد الأولية التي تحتاجها تلك السوق، وأن تكون هذه الدول سوقاً للمنتجات القادمة من الدول المتطورة، وأصبح هذا شكل العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة اقتصادياً، ولقد لعبت أوروبا دوراً مهماً في تقسيم العمل الدولي هذا، خاصة بالنسبة لمستعمراتها السابقة، ودول المتوسط بلا استثناء كانت حاضعة للسيطرة الأوروبية، بداية عسكرياً ثم اقتصادياً.

ومن ناحية أخرى أعاققت عملية تقسيم العمل الدولي عملية المبادلات بين دول حوض المتوسط لصالح دول أوروبا، واستمر هذا الوضع حتى الآن، فمثلاً تونس تستورد من السوق

^١ برهان الدجاني، الواحي المالية لأعلان برشلونه، ص ٧.

^٢ وليد نوبهض، موقع الاقتصاد العربي في عصر التكتلات، ص ٦.

الاوروبية ٧٠%، من احتياجاتها وتصدر اليه ٧٥% من صادراتها، والنسبة الباقية ما بين ٢٥% و ٣٠% تتوزع على دول الجوار المتوسطي، والدول العربية، وغير العربية الأخرى،^(١) يتضح من ذلك أن أوروبا ساهمت في اعاقه عملية التكامل الاقليمي من ناحية، وفي قيام اقتصاد متطور، لأن الاقتصاد الداخلي في الدول المتوسطية يخدم في الأساس متطلبات الانتاج الاوروبي، وهذا الوضع ما زال مستمراً حتى الوقت الحاضر، حيث يشير تقرير الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ان بنى الانتاج لا زالت تخضع لقسمة العمل الدولية القديمة الاستعمارية، وان ٧٥% من الصادرات العربية مواد خام أولية، وان الصناعات التحويلية لا تزال في القطاعات التقليدية، وهي (أي الدول العربية) مستورد صاف للسلع المصنعة، والتقانة الحديثة.^(٢)

وبناء على التحليل، ما هي خصائص دول المتوسط العربية؟ وما هي العوامل التي تفسر الضغوط الاقتصادية عليها؟.

إن أول هذه الخصائص، هو انتاج المواد الأولية بشكل رئيسي، وتكاد كل دولة تتخصص في انتاج مادة واحدة أو اثنتين، وهو ما يطلق عليه المنتج الحدي، وهي وضع غير سوي وغير مجدي اقتصادياً، ذلك أن السوق الدولية تهدد المنتج الحدي بالتصفية عند تراجع النشاط الاقتصادي، مما يحدث مشاكل اقتصادية في هذه الدولة، وهو ما واجهته الدول المتوسطية، ودول العالم الثالث عندما انخفضت اسعار المواد الأولية.^(٣)

وأدى انخفاض اسعار المواد الأولية، الى حدوث مشكلة اخرى اكثر صعوبة وأثراً على الاقتصاد وعلى تطوره، وهي وقوع معظم الدول المتوسطية تحت عبء المديونية التي تزايدت باستمرار بسبب الاوضاع غير السوية لاقتصادات هذه الدول، فمثلاً تونس تشكل المديونية الخارجية ٥٢% من الناتج الوطني، وموريتانيا ٩٠% من الناتج الوطني.^(٤)

^١ وليد نوبهض، موقع الاقتصاد العربي، ص ١٢٢.

^٢ صحيفة البيان الاماراتية، ص ١٥.

^٣ اسماعيل صري عبدالله، الاعتماد المتبادل، ص ١٨٤.

^٤ عبد الفتاح العموم، اتجاهات التجارة بين أوروبا والمغرب العربي، مؤتمر تحديات العالم العربيين ص ١٢٧.

ومشكلة المديونية، وعدم القدرة على الايفاء بالديون، أدى لتدخل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي عبر برامج الاصلاح والتكيف الهيكلي، مع ما حملته هذه البرامج على هذه الدول من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية على الصعيد الداخلي، وتؤدي الى تطبيق الرأسمالية على الدول التي تطبق هذه البرامج، وتدول اقتصادياتها الوطنية، ودمجها بالسوق العالمية من موقع متخلف. (١)

وتعاني دول المتوسط - كذلك - من وجود فجوة كبيرة بين شمال المتوسط وجنوبه، ويعبر عن ذلك بشكل واضح، ان دخل الفرد في فرنسا يعادل ٣٤ مرة مثيله في مصر، و ٢٢ مرة في المغرب ، و ١٩ مرة في سوريا، هذا التباين اتوسع في الدخل يعطى مؤشراً على مدى التطور في الشمال المتوسطي، والفجوة التي تفصله عن جنوب المتوسط. (٢)

بالإضافة لذلك تعاني دول جنوب المتوسط من نسبة انكشاف اقتصادي، وتعني نسبة التجارة الخارجية للدولة، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، فكلما زادت نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي كانت الدولة في حالة انكشاف اقتصادي، بالتالي زاد تأثرها بالتغيرات الاقتصادية الخارجية، ودول جنوب المتوسط درجة الانكشاف الاقتصادي مرتفعة فيها مقارنة بدول شمال المتوسط ، ففي تونس ٧٧%، والجزائر ٦٠%، وسوريا ٥٠% بينما فرنسا ٣٧%، وايطاليا ٣٠% واسبانيا ٢٧% (٣).

وهناك عامل أهمية الصادرات، أي نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي، وكلما زادت نسبة الصادرات من الناتج المحلي زاد تأثير الدولة بالتغيرات الاقتصادية الخارجية وتشير إحصائيات عام ١٩٩١ الى ان النسبة في الجزائر ٣٦%، وفي المغرب ١٥% وتونس وسوريا ٣٢%، بينما اسبانيا ١٥%.

^١ حميد الجميلي ، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي، ص ١٢٢.

^٢ اسامه مجمر، التعاون المتوسطي، ص ٣٧.

^٣ المرجع نفسه، ص ٣٨.

- ١- الاتخفاض الحاد في الربح الاستراتيجي الذي تستطيع هذه الدول الحصول عليه من الدول الصناعية المتقدمة.
- ٢- ان الدول التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تحولت من دول مانحة للمساعدات الى دول منافسة على استقطاب الاستثمارات والمعونات الخارجية من دول منظمة التعاون ، والتنمية الاقتصادية.
- ٣- الأثر السلبي لاعلان الاتحاد الاوروبي، فقد أصبحت اقتصاديات الدول المتوسطة تتجه بداية من عام ١٩٩٢ الى الشمال، وليس الجنوب، وبالإضافة الى أن الاتحاد الاوروبي يتعامل مع هذه الدول كل على حده، وليس كمجموعة، مما عزز أفضلية دول الاتحاد التجارية.
- ٤- تدنى أسعار النفط خاصة وأن العديد من الدول المتوسطة تنتج النفط، وجزءاً آخر من دول المتوسط كان يحصل على مساعدات من دول الخليج النفطية، الا ان هذه المساعدات قلت او أختفت. (١)
- ٥- المديونية الخارجية، وزيادة اعبائها على الاقتصاد الوطني لهذه الدول.
- ٦- قلة التعاون الاقليمي بين دول جنوب وشرق المتوسط، وعدم فعالية مؤسسات التعاون الموجودة، في الوقت الذي يسير فيه النظام الاقتصادي العالمي نحو التكتل الاقتصادي، في الوقت ذاته الذي لا تزال فيه هذه الدول فرادي، لا يجمعها إطار تعاوني موحد، مما يجعلها غير قادرة على منافسة التجمعات الاقتصادية الخارجية، مما يزيد في مشاكلها الاقتصادية.
- ٧- الصراع العربي الاسرائيلي، والتعثر المستمر في عملية السلام، واستمرار سباق التسلح، مما يؤدي لعاقة التعاون الاقتصادي المشترك، ويثقل كاهل الاقتصاد بأعباء سباق التسلح.

^١ يزيد صايغ، العملة الناقصة والديفكاف الاقليمي، ص ١٦.

هذه أهم خصائص منطقة جنوب وشرق حوض المتوسط، فهل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يعطي هذه الخصائص أهمية خاصة لتجاوز هذه الخصائص خاصة السلبية منها، في إطار تعاون ثنائي مثمر؟.

المبحث الرابع: تطور العلاقات الأوروبية المتوسطية والعوامل

المؤثرة فيها

ان العلاقات الأوروبية - في كافة مراحلها السابقة - كانت تعاني من ضغوطات على هذه العلاقة سلبا واجابا، تبعا للظروف والمتغيرات العابرة، فبعد الحرب العالمية الثانية، وانتهاء النفوذ الأوروبي في منطقة المتوسط لصالح القوتين العظميين، أخذت العلاقات الأوروبية المتوسطية منحى آخر في ظل الحرب الباردة، وتزايد النفوذ السوفيتي في بعض دول المتوسط، وتزايد التواجد العسكري السوفيتي الأمريكي في البحر المتوسط.

وفي ظل الارتباط الأوروبي الأمريكي في هذه المرحلة، فان سياسات الجماعة الأوروبية كانت تتأثر بسياسات ومواقف الولايات المتحدة، وقدرتها على الضغط على المجموعة الأوروبية، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت تعتبر ولا زالت الطرف الدولي الأكثر جودا وتأثيرا في سياسات الجماعة الأوروبية. ^(١) وكدليل على التأثير الأمريكي في السياسات الأوروبية تجاه دول المتوسط والدول العربية عامة، انه في الحوار العربي الأوروبي لم تنظر الولايات المتحدة له بعين الرضا، واعتبرته خروجاً أوروبياً عن الاتضباط المطلوب في إطار حلف شمال الأطلسي، واستطاعت الولايات المتحدة أن تجعل موضوع النفط خارج الحوار، كذلك عملت الولايات المتحدة على ضبط الحوار السياسي، وعدم ذهاب الأوروبيين بعيداً في علاقاتهم مع العرب. ^(٢) وفي عقد الثمانينات بقي للولايات تأثير قوي على توجهات السياسة الأوروبية، نظراً لاستمرار الحرب الباردة، وبقاء الروابط الأمنية والاقتصادية مع الولايات المتحدة.

^١ ناصيف حقي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، ص ١٨٠.

^٢ المرجع نفسه، ص ١٨٠.

وبعد نهاية الحرب الباردة، وزوال الخطر السوفيتي عن أوروبا الغربية، أدى ذلك إلى إعطاء الأوروبيين المزيد من حرية الحركة في الإطار الإقليمي والدولي، إلا أن نسق العلاقات الأمريكية الأوروبية اتخذ منحىً تعاونياً تنافسياً في ظل وجود مجموعة من الروابط بينهما، كعضوية حلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وما تم الاتفاق عليه عام ١٩٩٦ فيما عرف بالاجندة عبر الأطلسي، هذا يوضح أن التأثير الأمريكي لا زال موجوداً على السياسات نظراً للروابط المتعددة بين الجانبين، والتي تتبع قدراً من التأثير الأمريكي على السياسات الأوروبية.

ومن العوامل المؤثرة كذلك في علاقات أوروبا بالمتوسط هو توجهات دولة الرئاسة في الاتحاد الأوروبي فالمانيا وبريطانيا من انصار التوجه الى شرق ووسط أوروبا، بينما فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، من انصار التوجه نحو جنوب وشرق المتوسط، وهذا التباين في توجهات كلا المجموعتين ينعكس على التوجه الاقتصادي والسياسي للاتحاد، عندما ترأس إحدى هذه الدول الاتحاد الأوروبي. (١)

ويرتبط بهذا العامل التغييرات التي طرأت في وسط وشرق أوروبا، ذلك أن انفتاح أوروبا الشرقية، وعملية التحول السياسي والاقتصادي فيها، والتأثيرات على أوروبا الغربية، جراء ذلك وجراء المشاكل الاجتماعية والحدودية والسياسية فيها، تجعل الاتحاد الأوروبي يولي الأحداث الجارية في وسط وشرق أوروبا أهمية خاصة لارتباط مستقبلها بمستقبل أوروبا الغربية، خاصة أن العديد من هذه الدول تقدمت بطلبات انضمام للمجموعة الأوروبية، بالتالي فإن ارتباط الاتحاد الأوروبي أمنياً ومصالحياً بأوروبا الوسطى والشرقية يشكل عامل جذب للاتحاد الأوروبي تجاهها، على حساب منطقة المتوسط، ولذلك سعت فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لقيادة اتجاه يوازن بين التوجه الأوروبي نحو الشرق الأوروبي، والجنوب المتوسطي. (٢)

^١ ناصيف حني، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، ص ١٨١.

^٢ ناصيف حني، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، ص ١٨٣.

ومن العوامل المهمة والمؤثرة في العلاقات الأوروبية المتوسطة والعربية بشكل عام عامل النفط، حيث تعتبر أوروبا من مناطق استهلاك الطاقة الرئيسية في العالم، وتتحدد علاقة أوروبا بالدول العربية أساساً بحجم الاستيرادات النفطية والغاز الطبيعي^(١)، ولقد ظهر ذلك جلياً عقب الحظر البترولي عام ١٩٧٣، حيث كشف ذلك لأوروبا مدى ارتباطها بالبترول العربي، وهي المرة الأولى التي تحس فيها أوروبا أن أمنها الاقتصادي مهدد بفعل الصراع العربي الإسرائيلي، وفي عام ١٩٧٣ كانت أوروبا تستورد ٦٥% من احتياجاتها من النفط العربي^(٢) وبعد ذلك قام الحوار العربي الأوروبي الذي تعددت أهدافه، وكان من أهمها بالنسبة للجانب الأوروبي ضمان انسياب منتظم لنفط المنطقة إلى أوروبا، بحيث لا تتعرض لأزمة كالتى تعرضت لها عقب الحظر البترولي عام ١٩٧٣^(٣)، واستمرت أهمية النفط والغاز الطبيعي في العلاقات العربية الأوروبية حتى الوقت الراهن، نظراً لأن المنطقة تزود أوروبا بكميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فالجزائر وليبيا ومصر تزود الاتحاد الأوروبي بكميات كبيرة من احتياجاته البترولية، بالإضافة للغاز الطبيعي من شمال أفريقيا لجنوب أوروبا.

والعامل الآخر المهم في التأثير على هذه العلاقات؛ هو الصراع العربي الإسرائيلي منذ انشاء دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، بحيث ان القضية الفلسطينية أصبحت محور السياسات العربية، وبسبب حالة النزاع والحرب التي كانت قائمة، فإن علاقات الدول العربية - خاصة دول شرق المتوسط ومصر باعتبارها دول المواجهة مع اسرائيل - سعت إلى تقوية قدراتها العسكرية، الأمر الذي دفع بعضها للاستعانة بالاتحاد السوفيتي مما أدى إلى زيادة نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة القريبة، من أوروبا وتؤثر في أمنها خاصة بعد حرب عام ١٩٦٧ ومن ناحية أخرى فإن الاتحاد السوفيتي قدم دعماً سياسياً لهذه الدول في الوقت الذي شعرت فيه أوروبا أنها عاجزة عن فعل أي شيء في المنطقة، يخدم مصالحها في المنطقة، هذا أدى إلى شعور الأوروبيين بضرورة التحرك، وعدم الاكتفاء بدور المتفرج على الأحداث الجارية في المنطقة، نظراً لتأثير هذه الأحداث على مصالحها، وعلاقتها مع الدول العربية، وكان موقف

^١ سعد الله الفهمي، البعد النفطي في العلاقات العربية الأوروبية، ص ٣١.

^٢ رافع من عاشور، تأثير العلاقات العربية الأوروبية على استقرار المتوسط، مؤتمر تمديدات العالم العربي، ص ١٨٤.

^٣ هيفاء السامرائي، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٢٨.

الجماعة الأوروبية سابقاً عدم الانغماس في المشاكل السياسية في المنطقة، خاصة الصراع العربي الاسرائيلي.

إلا أن انعكاس الصراع العربي الاسرائيلي على المصالح الأوروبية في المنطقة، جعل عدم تدخل الأوروبيين في الصراع الدائر بمثابة تنازل أوروبي عن مصالحها في المنطقة، وبدأ التحرك الأوروبي في عام ١٩٧٠، حيث أصدرت الجماعة الأوروبية بياناً تضمن مجموعة من البنود منها، انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة، وتدويل القدس، وحل مشكلة اللاجئين، ولقد لاقى هذا البيان معارضة امريكية، لانه لم يأخذ بالاعتبار مبادرة روجرز، وان المساعي الأوروبية سوف تعيق المساعي الامريكية، وتثير المشاكل.^(١)

بعد عام ١٩٧٣ أخذت أوروبا تعطي للمنطقة والصراع الدائر فيها أهمية خاصة في سياساتها الخارجية، نظراً للتأثير الكبير للصراع العربي الاسرائيلي على العلاقات العربية الأوروبية، وترجم هذا الاهتمام عبر ما عرف بالحوار العربي الأوروبي، حيث نظرت اليه أوروبا كوسيلة لتحقيق مصالحها الاقتصادية، والمتمثلة في استمرار تدفق النفط الى أوروبا، وبأسعار معتدلة، وكذلك استطاعت أوروبا من خلال الحوار ان تحافظ على علاقاتها مع اسرائيل، وان تستمر في علاقاتها التقليدية المنسجمة مع السياسة الامريكية.^(٢)

يتضح من ذلك، أن الصراع العربي الاسرائيلي القى بظلاله على العلاقات العربية الأوروبية، وهذا دفع الأوروبيين الى التدخل في الاحداث الجارية في منطقة الصراع العربي الاسرائيلي، وذلك بدافع حماية مصالحها، واستطاعت أوروبا ان تتبنى سياسة متوازنة بين العرب والاسرائيليين، بشكل حافظ على علاقات أوروبا مع كلا الجانبين، وكذلك مع الولايات المتحدة، وفي عقد التسعينات وبعد معاهدة ماستريخت، وایجاد السياسة الدفاعية والخارجية الأوروبية المشتركة اخذت أوروبا تعمل على التدخل في عملية السلام بعد مؤتمر مدريد، وذلك انطلاقاً من عدة دوافع سوف يتم تفصيلها وتفصيل الدور الأوروبي في عملية السلام في فصل

^١ هبغاه السامرائي، الحوار العربي الأوروبي، ص ١٩٠.

^٢ ناديا مصطفى، أوروبا والوطن العربي، ص ٢٣.

لاحق، للدلالة على أن الصراع العربي الاسرائيلي أصبح يشكل أحد المحددات الرئيسية للعلاقات العربية الاوروبية.

المبحث الخامس: العلاقات الاقتصادية الاوروبية المتوسطة

تعددت العلاقات والتفاعلات الاوروبية المتوسطة، على مدى فترات التعاون السابقة، الا ان البعد الاقتصادي في هذه العلاقة، كان له اهمية على باقي اشكال التعاون، واختلفت الدوافع لهذا الاهتمام بالبعد الاقتصادي، وأهم هذه الدوافع:

- ١- ان حوض المتوسط ثري بالموارد الطبيعية التي تحتاجها اوروبا، وتتوفر فيه رؤوس أموال وهي في حالة فرار إلا أنها قابلة للتعبئة بسهولة، بالاضافة للأيدي العاملة الرخيصة.
- ٢- ان حوض المتوسط يمثل سوقاً عظيمة، وقادرة على اعطاء دفع حقيقي للصادرات الاوروبية، ولقد برهن احد الباحثين على أن زيادة (١٠٠٠) دولار من الناتج المحلي في البلدان المتوسطة تولد تقريباً (١٠٠٠٠) دولار صادرات للاتحاد الاوروبي، وتوصل باحث آخر الى أن زيادة نقطة اضافية واحدة من النمو في البلدان المتوسيطية، تتسبب في ارتفاع الصادرات الاوروبية بحوالي (٤٠٠) مليون دولار، وهذا رقم مرتفع بالنسبة للأسواق النامية.
- ٣- ان منطقة المتوسط سوف تكون المنطقة الوحيدة للتوسع الاوروبي، على الرغم من أن أوروبا الشرقية تنافس حوض المتوسط، إلا أن أوروبا الشرقية تنظم لاحقاً للاتحاد الاوروبي.
- ٤- إن دول المتوسط تزود أوروبا بربع احتياجاتها من النفط، بالاضافة للغاز الطبيعي، ويحتل النفط أهمية خاصة في العلاقات، الاقتصادية العربية عموماً، والمتوسطة خصوصاً.^(١)

^١ بشاره خذرة، الشراكة الاوروبية المتوسطة، ص ٤٦.

أما عن الأطر التي انتظمت من خلالها العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطة فهي:

- ١- الاتفاقيات التجارية التفضيلية الموقعة في إطار السياسة المتوسطة الشاملة من (١٩٧٢-١٩٩٢)، والسياسة المتوسطة المتجددة (١٩٩٢-١٩٩٥).
- ٢- اتفاقية لومي، وهي الأطر العام لتنظيم العلاقات بين المجموعة الأوروبية، وموريتانيا والصومال والسودان، وجيبوتي.
- ٣- اتفاقية التعاون الموقعة في حزيران ١٩٨٨ بين المجموعة الأوروبية، ودول مجلس التعاون الخليجي.^(١)

وتهتم المجموعة الأوروبية سابقاً، والاتحاد الأوروبي حالياً، بالاحتفاظ بأطر ثنائية بخصوص علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية، ولا توجد مفاوضات على الصعيد الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، والمفاوضات الجماعية الوحيدة التي حصلت مع دول مجلس التعاون الخليجي، لان المقصود منها الاقتصادية النقطية.^(٢)

بالإضافة لذلك، فإن الدول المتوسطة العربية تزود الاتحاد الأوروبي بالمنسوجات، والمنتجات الزراعية، وبعض المواد الأولية، وأوروبا مهمة للدول العربية المتوسطة، من حيث توفير الآلات، والمصانع والخدمات التجارية، بالإضافة الى الاستثمار الأوروبي.

في العلاقات العربية الأوروبية بشكل عام، يمثل البعد التجاري الاقتصادي الأولوية في هذه العلاقات، والمكانة الأولى في هذه العلاقات، لذا لابد من بيان الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية والمتوسطة، ففي العام ١٩٩٧ استمرت الصادرات مركزة في فئة الانتاج الأولي، وهي السلع الزراعية والنظية والمعدنية، بينما تركزت الواردات في الفئة المصنعة والغذائية، وعكست الصادرات والواردات هيكل الانتاج السائدة في البلدان العربية.^(٣) ويلحظ

^١ بشاره محضر، الحوار الاقتصادي العربي الأوروبي، ص ٧٧.

^٢ نفس المرجع، ص ٧٧.

^٣ المؤتمر القومي العربي الثامن، حال الأمة العربية، ص ٨٠.

كذلك على الصادرات والواردات إلى أوروبا أن هناك نقصاً في تنوع الصادرات ، بالإضافة الى ان السلع الصناعية المكون التقاني فيها ضعيف نسبياً، بالتالي القيمة المضافة قليلة. (١)

وهناك مجموعة من الفوارق بين أوروبا ومنطقة المتوسط في المستوى الاقتصادي من حيث:

- أ- أنواع الانتاج وجودته.
- ب- تواجد المؤسسات المالية، وكفاءتها.
- ج- حجم المنشآت، وعلاقتها فيما بينها.
- د- تواجد القدرات الادارية، والمهارات
- هـ- التقانات المستخدمة في سائر القطاعات الزراعية، والصناعية، والخدماتية. (٢)

بعد استعراض واقع اقتصادات دول المتوسط، وهذا كان ضرورياً لأن الأرقام التي سيأتي ذكرها فيما بعد يشكل هذا العرض تفسيراً لها في بعض المجالات.

ان أوروبا ومنذ فترة ليست بالقصيرة، وهي تمثل الشريك التجاري الأول للدول العربية عموماً، والمتوسطة خصوصاً (٣)، بينما الدول العربية الشريك التجاري الثالث لأوروبا بعد دول جنوب شرق آسيا والولايات المتحدة فخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ استوردت أوروبا من الوطن العربي بأكمله ٣٠% من الصادرات العربية، وصدرت الى الدول العربية ٤٣% من الواردات العربية، وفي نفس الفترة شكلت التجارة العربية حوالي ٣% من الصادرات، و٢٦% من الواردات العالمية. (٤)

في عام ١٩٩٦ تراجعت الصادرات العربية لأوروبا لتصل الى ٢٦% من الواردات الأوروبية، وذلك بسبب دخول منافسين من أوروبا الشرقية، في حين استطاع الاتحاد الأوروبي

^١ بشاره خضر، الحوار الاقتصادي العربي الأوروبي، ص ١٦٤.

^٢ برهان الدجاني، النواحي المالية لاعلان برشلونه، ص ٥.

^٣ ابراهيم بن بركه، موقع الوطن العربي وأوروبا في النظام الدولي الجديد، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ١٢٠.

^٤ رودى ستاندرنغ، المادلات التجارية العربية الأوروبية، مؤتمر الامن العربي، ص ٢٨٧.

أن يعزز من أهميته كمصدر رئيسي للدول العربية خلال الفترة نفسها، وتبلغ الصادرات الى الاتحاد الاوروبي في عام ١٩٩٩، ٥٠% من صادرات المغرب، والجزائر، وتونس، وليبيا وسوريا بينما في مصر ٣٦%، ولبنان ١٥%، والاردن ٤% بينما الواردات من دول الاتحاد^(١) تتراوح فيما بين ٦٧% تونس والاردن ٢٦%، وهكذا يتضح ان التبادل التجاري مع دول الاتحاد الاوروبي تستأثر بجزء مهم من اجمالي التجارة الخارجية العربية المتوسطة.

وبالنسبة للميزان التجاري، فالدول العربية المتوسطة الآن تعاني من عجز في الميزان التجاري لصالح أوروبا، وينطبق ذلك على كافة الدول العربية غير النفطية. وفي عام ١٩٩٥ حققت أوروبا فائضاً تجارياً بلغ (١٢) مليار إيكو.^(٢)

وتوصف العلاقة بين أوروبا والدول العربية بأنها تمثل حالة اعتماد متبادل، على الرغم من أن هناك الكثير من المحليين السياسيين والاقتصاديين يرون أن العلاقة بينهما هي اقرب للتبعية منها للاعتماد المتبادل، الا انه على الرغم من ذلك فمهما يكن نوع العلاقة القائمة الا انها تشكل محفزاً للتعاون، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على وجود الاعتماد المتبادل بين المنطقة العربية المتوسطة وأوروبا:-

- ١- الروابط الاقتصادية ونسب التبادل التجاري المرتفعة مع أوروبا، واعتماد أوروبا على النفط والغاز الطبيعي، وبعض المواد الأولية الاخرى التي مصدرها الدول العربية المتوسطة وغير المتوسطة.
- ٢- الاوضاع الديموغرافية في منطقة حوض المتوسط، والايدي العاملة التي تنتقل الى أوروبا، والآثار الناجمة عنها بالنسبة للطرف الاوروبي تجعله طرفاً في حل هذه المسألة لانعكاساتها المباشرة، وغير المباشرة عليه.^(٣)
- ٣- تفاقم مشاكل البيئة في حوض المتوسط خاصة في البحر المتوسط، حيث يعاني البحر المتوسط من مستوى تلوث مرتفع، حيث صدر تقرير عن

^١ مجلة الاقتصاد والاعمال، البورو وانكاساته العربي، ص ٧٨.

^٢ بشاره حضر، الحوار الاقتصادي العربي الاوروبي، ص ٦٧.

^٣ ميلاد مفتاح الحارثي، العلاقات المغربية الاوروبية، ص ٣٧.

البنك الدولي والبنك الاوروبي للاستثمار ان البحر المتوسط يلقي فيه حوالي (٦٠) الف طن من المحروقات، وحوالي (٥٥٠) طن من المبيدات، ويعاني البحر من عجز مائي ، وأدى هذا التلوث الى تخفيض نسبة الصيد في البحر المتوسط بنسبة ٨٠%، هذا يوضح أن هناك اعتماداً^(١) متبادلاً بين أوروبا والدول العربية المتوسطية، لان التلوث يهدد الجانبين بالخطر^(٢)

٤- أهمية خطوط الملاحة في البحر المتوسط بالنسبة لاوروبا.

٥- الاعتماد المتبادل الامني بين اوروبا ودول المتوسط العربية، حيث تمتاز الاحداث بسرعة انتقالها الى اوروبا، بفعل عامل القرب الجغرافي^(٣) وبالإضافة لذلك، بقدر ما هو أمن البحر المتوسط ظروف لاوروبا بقدر ما تبرز أهمية الاستقرار في المنطقة العربية الجنوبية للبحر المتوسط، لذلك تعمل اوروبا على احتواء النزاعات الإقليمية في منطقة جنوب البحر المتوسط.^(٤)

على الرغم من كل هذه الروابط، والدواعي للاعتماد المتبادل بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية المتوسطية، والتي كثير منها نابعة من حاجة اوروبية مرتبطة بدول جنوب المتوسط الا ان وجود الخلل في الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية المتوسطية، وهو ما يركز عليه المحللون الاقتصاديون، حيث تمثل الطاقة من البترول والغاز الطبيعي العنصر الاهم في التبادل الاقتصادي المتوسطي العربي والاوروبي بشكل عام، ويدعي البعض أن الاعتماد المتبادل يصح لو دسف العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ، أو بلجيكا وهولندا، الا أنه لا يلائم طابع العلاقات العربية المتوسطية الاوروبية، لأن هذه الدول العربية المتوسطية تنتمي الى العالم الثالث، وهو خاضع للتكنولوجيا والتقنيات الموجودة في العالم الصناعي، وهو ما يطلق عليه بالتبعية العامودية والتبعية اشد مفعولاً من

^١ حسن باغلي، البحر المتوسط بمنظر، ص ٦.

^٢ ميلاد مفتاح الحارثي، العلاقات المغاربية الاوروبية، ص ٤٠.

^٣ ناصيف حقي، الوطن العربي والقوى الخمس الكبرى ص ١٨٩.

^٤ بشارة حضر، الحوار الاقتصادي العربي الاوروبي، ص ٦٣.

التشارك في المصالح. ^(١) ولذلك فإن كلمة ترابط غير مناسبة لوصف العلاقات العربية الأوروبية ، وإنما مبادلات فقط، نظراً للاختلافات بين الطرفين والتي تم ذكرها.

وفي تقرير للبنك الدولي عام ١٩٩٦ جاء أن منطقة الشرق الاوسط، وشمال افريقيا تعاني من تبعية تجارية خاصة مع الاتحاد الاوروبي. ^(٢)

ان العلاقات العربية الأوروبية ،خاصة المتوسطية، تعاني من خلل في الاعتماد المتبادل مع الاتحاد الاوروبي، وهناك لا توازن في العلاقة ، وأسباب ذلك متعددة، أهمها نابع من الدول العربية نفسها، وذلك لقلة التنسيق والعمل المشترك الفعال فيما بينها. أولاً ومع العالم الخارجي ثانياً، وكيف يتوقع العرب أن يعاملهم الآخرون ككتلة في الوقت الذي لا يتعاملون فيه بهذا الشكل، ولا يبدو أن هناك خطوات جادة للسير في طريق تنسيق السياسات والتوجهات الاقتصادية، وفي ظل هذا التشرذم، فإنه لا يتوقع أن تتحسن نسب التبادل التجاري مع العالم الخارجي خاصة الاوروبي.

أما عنصر النفط والغاز الطبيعي، فالأوروبيون يدركون تبعيتهم للنفط العربي، خاصة بعد عام ١٩٧٣ وقاموا بكافة الوسائل، والاجراءات اللازمة، حتى يضمنوا وصول هذه السلعة لاسواقهم، وأكدت تلك الاحداث عن الترابط في المصالح والاعتماد المتبادل، وبرهنت على أن التعاون هو السبيل الأفضل لقيام علاقات مستقرة، ^(٣) وتحقق مصلحة الاوروبيين، لذا كان الاوروبيون هم من يطرح مشاريع التعاون على الدول المتوسطية والدول العربية عامة، خاصة بعد عام ١٩٧٣ ، ولم يستطع العرب أن يستغلوا اعتماد أوروبا على النفط العربي لتحقيق مكاسب اقتصادية تؤدي لتطوير الاقتصادات العربية، وتقلل من الفجوة والتوازن في الاعتماد المتبادل مع أوروبا، بل ركز العرب على الابعاد السياسية في العلاقة مع أوروبا ابتداءً من الحوار العربي الاوروبي، ولم يحصل العرب على مكاسب حقيقية من أوروبا تدعم القضية الفلسطينية ، وفي نفس الوقت لم يحققوا مكاسب اقتصادية، ولأن في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى، حيث لا وجود للدولة الواحدة، لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة العالمية، فالدول

^١ محمد صالح المسفر، الامتداد الاوروبي وأبعاد مشاريعه المتوسطية، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ٣٢.

^٢ تقرير البنك الدولي، قراءة اقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا، ص ٥٦.

^٣ منظمة الاطوار العربية المصدرة للنفط، الندوة الفنية حول نظام الاعتماد المتبادل، ص ٣.

العربية ترتبط بأوروبا من جديد عبر مشروع الشراكة لكن الاسس العربية لقيام التعاون مع أوروبا غير سليمة تماماً، ولا تؤدي لتحقيق فوائد عربية كبيرة على المدى الطويل، ولا تخفف من الخلل واللاتوازن في الاعتماد المتبادل بين الطرفين وهذا ما يرد تفصيله في الفصل اللاحق من هذه الدراسة.

خلاصة الفصل:

إن العلاقات الأوروبية المتوسطية مرتبطة بدوافع من قبل الجانبين عبر مراحل هذه العلاقة المختلفة ، إلا أن عملية التعاون بين الجانبين، كانت حاضرة دائما، نظراً لتلاقي مصالح الجانبين في بعض المجالات، وتفيد الخبرة التاريخية لهذه العلاقة - خاصة مع بداية القرن العشرين - أن منطقة المتوسط كانت دائما مستهدفة من قبل السياسات الأوروبية، وأن دول المتوسط لم تقم بطرح مبادرات للتعاون بشكل جماعي أو فردي.

وحديثاً فإن كافة السياسات الأوروبية تجاه حوض المتوسط لم تنجح بالشكل المطلوب، ولم تحقق النتائج المرجوة بداية من الحوار العربي الأوروبي، وانتهاءً بالسياسة الأوروبية المتجددة، وهذا يعطي دليلاً واضحاً على أن عملية التعاون الإقليمي تحتاج إلى أكثر من مجرد إطلاق السياسات والمشاريع، بل أن تكون مرتكزة على قاعدة المصالح المشتركة، والتي تحقق مصالح الطرفين.

ومنطقة حوض المتوسط لها مجموعة من الخصائص العامة التي تم ذكرها، واي مشروع لا يأخذ بالاعتبار هذه الخصائص والمشاكل لن يكتب له النجاح، لأنه يتعامل مع واقع هو غير ملائم له.

أما عن دور الولايات المتحدة في التأثير على العلاقات الأوروبية المتوسطية فيلحظ ان أوروبا ترتبط بالولايات المتحدة بالعديد من الروابط التي تستطيع الولايات المتحدة من خلالها التأثير على السياسات الأوروبية في حوض المتوسط، كذلك فإن للولايات المتحدة نفوذ في منطقة حوض المتوسط، وتستطيع من خلاله أن تؤثر على استجابة دول حوض المتوسط للسياسات الأوروبية، لذلك يكتسب العامل الأمريكي أهمية خاصة في علاقات أوروبا مع حوض المتوسط يجب على أوروبا أن تحسن التعامل معه إن أرادت النجاح لسياساتها، وان لا تتعرض لمواجهة الولايات المتحدة في منطقة حوض المتوسط.

وترتبط أوروبا بعلاقات اقتصادية وثيقة مع دول حوض المتوسط، وتكتسب هذه العلاقات أهمية خاصة، حيث أنها الطابع المميز والدائم في العلاقات الأوروبية المتوسطية، وتعاني الدول المتوسطية من عجز في الميزان التجاري مع الاتحاد الأوروبي، وهي شبه متخصصة في إنتاج المواد الأولية، والإنتاج الزراعي، وهي غير متقدمة تكنولوجياً، مما يعني أن على أوروبا أن تأخذ في الحسبان هذه المسائل، وتعمل من خلال مشروع الشراكة على تطوير اقتصاديات هذه الدول، والتخفيف من العجز في الميزان التجاري، والمديونية خاصة، وأن هناك خللاً في الاعتماد المتبادل بين الإقليمين، والذي إن استمر في الزيادة سوف يعمل ذلك على إيجاد التبعية لدى هذه الدول لصالح الاتحاد الأوروبي، وهو ما يتنافى وطموحات هذه الدول، خاصة في المجال الاقتصادي، وعليه فيجب على مشروع الشراكة من خلال الاتفاقيات الموقعة مع دول المتوسط أن تساعد على إيجاد اعتماد متبادل متكافئ ولو نسبياً مع الدول المتوسطية.

وفي الفصل القادم سوق تتناول الدراسة مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية من كافة جوانبه، وذلك استكمالاً لما جاء في هذا الفصل من عرض وتحليل للعلاقات الأوروبية المتوسطية.

الفصل الرابع

الشراكة الأوروبية المتوسطة

وفي المبحث الرابع، يتناول الدراسة خصائص وأهداف مشروع الشراكة، فهناك مجموعة من الخصائص العامة التي تميز بها اعلان برشلونه، والتي تعطي صورة عن المنهج الذي صيغ به الاعلان، بالاضافة لتناول الاهداف من هذا المشروع لكافة أوجه التعاون.

والمبحث الخامس سيتناول أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطة السياسية، والامن والاقتصادي، والمالي، وأخيراً البعد الاجتماعي الانساني، مع محاولة الاحاطة بكافة جوانب هذه الابعاد، كونها تمثل الركيزة الاساسية لمشروع الشراكة.

وفي المطلب الثاني: تتناول الدراسة مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة، كنظام يجسد آليات التعاون، وضوابطه، والمؤسسات التي اوجدتها اتفاقيات الشراكة .

وأخيراً في المبحث السادس: ستتناول الدراسة مسألتي الامن والاستقرار والسلام في المتوسط، وعلاقة مشروع الشراكة بكليهما، وهل مشروع الشراكة قادر على توفير السلام، والاستقرار في حوض المتوسط؟

المبحث الأول : فلسفة الشراكة وتحديد مفهومها الاوروبي المتوسطي

منذ ان تأسست المجموعة الاوروبية عام ١٩٥٧، والمتوسط يحظى باهتمام خاص في السياسة الخارجية الاوروبية، وكان اخر مبادرات الاتحاد الاوروبي تجاه دول البحر المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبي هو مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية، الذي يعتبر حلقة من حلقات التعاون الاوروبي المتوسطي، وتتشابه الشراكة في بعض الأوجه مع تجارب التعاون السابق، وتختلف في بعضها الآخر، فمثلاً من أوجه التشابه: أن تعامل الاوروبيين مع دول المتوسط انتقائي يعتمد على عوامل كثيرة: منها، توفر الصبغة الاوروبية، الممارسات الديمقراطية، ومدى القرب أو البعد عن الحضارة الاوروبية بكافة مضامينها ومنها الديانة المسيحية، والتقدم الصناعي، وبناءً على ذلك نشأ نظامان اساسيان في علاقات الاتحاد الاوروبي ببلدان المتوسط، وهما نظام العضوية الاساسي، ونظام التعاون التمييزي القائم على اعطاء بعض التفضيلات^(١).

وفلسفة الشراكة مقارنة بتجارب التعاون السابقة أدخلت أبعاداً منهجية جديدة في أساليب العلاقة، وأهمها الابتعاد تدريجياً عن سياسة مد يد العون المباشر من خلال الدعم المالي المجرد الى سياسة جديدة مشتركة لتنشيط اقتصاديات هذه الدول، في حين تقوم هذه الدول باحداث تغييرات في هياكلها الاقتصادية، بشكل يؤدي الى تحقيق التنمية القابلة للاستمرار^(٢).

١ اسامه مخيمر ، التعاون المتوسطي، ص ١٢٦

٢ ناصيف حتى، الشرق الاوسط في ظل العولمة، ص ٣

وكذلك تقوم الشراكة على فلسفة مؤداها تشجيع التنافس فيما بين الدول الشريكة في شرق وجنوب المتوسط، وتشجيعها على تبني وصياغة مشاريع انمائية طموحة، يكون من شأنها تحقيق الاستقرار والرفاهية والسلام في حوض المتوسط، وبقدر ما تنجح هذه الدول في اقناع الدول الأوروبية بجدوى وسلامة هذه المشاريع، تكون الاستجابة من جانب الاتحاد الأوروبي^(١) أي أن مسألة تلقي المساعدات يكون تأقيها على اساس تنافسي بين دول جنوب وشرق المتوسط ومرتبطة كذلك بالاصلاحات الاقتصادية فيها، وبناءً ذلك على، فمشروع الشراكة ليس من مشاريع البر والاحسان، بل انه مشروعاً يتطلب الكثير من جانب دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من هذا المشروع وهو مختلف عن مشاريع التعاون السابقة، فالبيئة الأوروبية اختلفت، وكذلك البيئة الدولية والاقتصاد الدولي يأخذ في التطور بشكل جديد يتطلب سياسات تتلاءم مع هذه التطورات بالاضافة لذاك استفاد الأوروبيون من تجارب التعاون السابق مع دول حوض المتوسط، وقاموا بتطوير شكل التعاون، ليتناسب مع الاوضاع الجديدة.

تعود فكرة المتوسطية الى تاريخ بعيد يرتبط بحضارة الشرق القديم، خاصة عصر الاسكندر الأكبر عندما عرفت ضفتنا المتوسط حضارة وتواصلت فيما بعد خلال الحضارة المسيحية فالاسلامية، جاعلة من البحر المتوسط ملتقى روحياً وتجارياً وعلمياً^(٢) ومع أن التاريخ القديم يوفر الأرضية اللازمة للتلاقح الحضاري، الا انه لم يكن تاريخ ونام فحسب، بل عرفت المنطقة حروباً دينية (الحروب الصليبية واستعمارية).

وفكرة المتوسطية- فيما بعد- لم تكن غائبة، بل انه وجد الكثير من الذين دعوا اليها، وذلك في محاولات لجعل المتوسط كياناً ذا طابع خاص، وبرز في هذا الاتجاه العديد من المفكرين المصريين الذين دعوا لفكرة المتوسطية، ومنهم طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر، وحسين مؤنس، وسليمان حزين، ولكل منهم رؤيته الخاصة للمتوسط، ودور مصر فيه^(٣)، وفي التسعينات طرحت مصر كذلك مشروع منتدى دول البحر المتوسط، وهذا يوضح أن البعد المتوسطي في الفكر والسياسة المصرية حاضراً منذ منتصف القرن المنصرم.^(٤)

١ هاني خلاص وأحمد نافع، نحن وأوروبا، ص ٤٤

٢ سمير أمين، وفيصل ياشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر ص ١٣

٣ عبد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية، ص ٤٩-٥١.

٤ حمدي عبد الرحمن، التوجه المتوسطي في السياسة المصرية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٥٨٥

كذلك من المفكرين المتوسطيين المعاصرين برودويك والبيركامو جاك بيرك، ولقد تم طرح فكرة التجمع المتوسطي في السبعينات للفرنسي فرانسوا بيرو، الذي تحدث عن تحويل البحر المتوسط الى بحيرة للتنمية والسلام^(١)، وقبل ذلك، ما طرحته ايطاليا من مقترحات بشأن منطقة حوض المتوسط، وقد تم ذكرها في موضع سابق من الدراسة.

إلا أن هذه الآراء والمقترحات لم تجد طريقها الى أرض الواقع، نظراً للكثير من الأسباب، حتى أن سياسات المجموعة الأوروبية تجاه حوض المتوسط منذ عام ١٩٥٧، حتى ١٩٩٥، لم تنجح بالشكل المطلوب، ولم تحقق النتائج المرجوة منها، إلا أنه بعد عام ١٩٩٠ والاحداث الكثيرة في النظام الدولي، وفي أوروبا، وفي حوض المتوسط، والوطن العربي بأكمله، أفسحت مجالاً لقيام تعاون جديد في ظل ظروف جديدة ومختلفة عن الظروف والاضاع السابقة، الامر الذي مهد الطريق أمام الاتحاد الأوروبي ليبلور سياسته الجديدة تجاه حوض المتوسط بأكمله، وبشكل مختلف عن السابق، يقوم على أسس جديدة، ومتطلبات من قبل أوروبا، ودول المتوسط.

أما عن مفهوم الشراكة الأوروبية المتوسطية، فسوف تتناول الدراسة كلاً منها على حده، على النحو الآتي:

معنى الشراكة:

أعتمد النص العربي لبيان برشلونه مصطلح الشراكة الأوروبية المتوسطية للدلالة على علاقة التعاون الشامل المقترح، واستخدم كذلك تعبير المشاركة، وتعني المشاركة في اللسان العربي كان شريكه، كما ان المعجم الوسيط عرفها بأنها تعني له نصيب من الأمر، وهذه العلاقة التشاركية تتطلب ثلاثة عناصر لقيامها:

أ- عنصر الأرادة في تأسيس الشراكة.

^١ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ص ١٣

ب- صيغة واقعية للشراكة.

ج- عنصر الفصل بمتابعة حوار شامل لتحقيق الاهداف من الشراكة (١).

ان الشراكة بناءً على ذلك توجد مسؤوليات وتبعات على طرفي الشراكة، بالإضافة الى أن المكاسب هي الأهم في أي عملية شراكة، لأنها ان لم تكن رابحة فإن احد اطراف الشراكة لن يدخلها والدول في جنوب وشرق المتوسط تتوقع أن تجني خيراً من هذه الشراكة، خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري.

وفي معنى الأوروبية، فهذا يدل على الطرف المبادر في طرح مشروع التعاون، وهو الطرف الأوروبي ممثلاً بدول الاتحاد الأوروبي التي كانت صاحبة فكرة التعاون الأوروبي المتوسطي، بينما دول المتوسط هي الطرف المتلقى لهذا المشروع.

أما معنى المتوسطية:

هناك العديد من المشاكل التي تقترب تحديد المتوسط والمتوسطية كمصطلح مستقل نطاقاً وتعريفاً، فقد يبدو أن استعماله تحمل مفهوماً مراوفاً، يتأثر بالزاوية التي ينظر اليه من خلالها، سواءً كان تعبيراً عن حقيقة جغرافية أو سياسية (٢) والبحر المتوسط يمثل إقليماً يفتقر الى هوية سياسية، وجغرافية مشتركة، ومتماسكة، فهناك انقسام بين المتوسط الأوروبي والمتوسط غير الأوروبي، ويدل على ذلك، أن الاتحاد الأوروبي يتبنى سياسة تميز في التعامل بين الدول المتوسطية الاعضاء، والدول المتوسطية غير الاعضاء، الأمر الذي يدفع الى القول بعدم وجود اقليم بحر متوسط. واحد، وإنما أقاليم متنوعة تحيط بالبحر المتوسط، وهذا كله يشير الى وجود اشكالية في تعريف المفهوم المتوسطي.

١ بشارة خضر، الشراكة الأوروبية المتوسطية، ص ١٨٢

٢ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة، ص ٩

ويضاف الى ذلك تعدد اللغات في حوض المتوسط، وتعدد الشعوب واعراقها وثقافتها، وفي محاولة لاجاد اطار يجمع كل تلك الاختلافات في بوتقة واحدة، يتم من خلالها تعريف دول المتوسط يمكن القول بوجود معيارين:

الاول : المعيار الجغرافي

ويركز هذا المعيار على التحديد الجغرافي للاقليم، الذي يقتصر فقط على الدول التي لها سواحل على البحر المتوسط، اي ان المشاطاة هي المحور الرئيسي للاتضمام لهذا الاقليم^(١)، الا ان هذا المعيار عند التطبيق يواجه مشاكل منها، هل يمكن اعتبار الدول الواقعة على مجموعة من البحار المرتبطة بالبحر المتوسط كالبحر التيراني، والبحر الادرياتيكي، والبحر الايوني (السخ) هل يمكن اعتبار تلك الدول على هذه البحار المتصلة بالبحر المتوسط دولا متوسطة ام ل، ا خاصة وان لها ثقافات مختلفة عن ثقافات وحضارة دول المتوسط الشمالية، اي وجود سواحل للدولة على البحر المتوسط هي الدولة التي تعتبر متوسطة^(٢)؟

الثاني : المعيار الاستراتيجي

هذا المعيار يسمى بالاستراتيجي أو السياسي، ويقصد به مجموعة من العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في النواحي السياسية والاقتصادية المختلفة، التي تجعل من الدول ترتبط على المدى الطويل بالدول المتوسطة، بتعريفها الجغرافي، وتعمل على تعزيز التعاون معها في منطقة المتوسط^(٣)، وعلى العكس من المعيار الجغرافي، فان المعيار الاستراتيجي يتسع ويضيق وفقاً للدول ومصالحها، فقد يظم دولا غير متوسطة، ومثال ذلك ان صيغة التعاون (٥+٥) قد ضمت موريتانيا والبرتغال رغم كونهما دول غير متوسطة،

١ حمدي عبد الرحمن، التوجه المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٦١١-٦١٠.

٢ اسامه مخيمر، التعاون المتوسطي، ص ٣١.

٣ نفس المرجع، ص ٣٢.

وهذا تأكيد على اخذ مشروع برشلونه بالمعيار الاستراتيجي الذي يتماشى مع المصالح والرؤى - والسياسات الاوروبية^(١).

وهذه الدراسة تأخذ بالمعيار الاستراتيجي، لأنه أقدر على التعامل مع السياسات الاوروبية، وفهم توجهاتها، خاصة ما يتعلق بمشروع الشراكة، خاصة وان هناك مطالبات من الدول العربية المتوسطة بأن يضم المشروع باقي الدول العربية.

المبحث الثاني : اسباب ودوافع الشراكة الاوروبية المتوسطة

إن أسباب الشراكة الاوروبية المتوسطة تعود للعديد من الأسباب والعوامل تضافرت مع بعضها بعضاً ومنها ، التطورات التي طرأت على النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة ،بالاضافة لعوامل التقارب، والوحدة الاوروبية ،وأخيراً إعادة هيكلة النظام الشرق الأوسطي بعد حرب الخليج الثانية، والآثار المترتبة عليها.

وجاء طرح الشراكة الاوروبية رداً على اصرار الولايات المتحدة على ان تنفرد بمقدرات الشرق الاوسط، وهو الاصرار الذي يتجلى باستمرار على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ ازمة الخليج، وعلى الرغم من كون اسرائيل عاملاً مشتركاً بين المشروعين، الا انهما كطرحين متزامنين يعدان مؤشراً على تصاعد المنافسة الامريكية الاوروبية الامريكية في حوض المتوسط واذا كانت اسرائيل والولايات المتحدة تصران على استبعاد أي دور اوروبي في الترتيبات الجارية في الشرق الاوسط، منذ مؤتمر مدريد للسلام، فإن أوروبا اختارت طرحاً أو اقتراحاً أكثر شمولاً يحقق اهدافها السياسية في المنطقة، من خلال التحرك على الصعيد الاقتصادي، والامن بمعناه الشامل.

ويمكن إبراز مجموعة من الدوافع والاسباب التي دفعت الاتحاد الاوروبي لاقامة هذا التعاون في حوض البحر المتوسط، وهي على النحو التالي:

١ روبرت اليبوني، البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص، ص ٦٦

المطلب الأول: التغيرات على مستوى النظام الدولي

لقد سبقت الإشارة في موضع سابق من الدراسة إلى هذه التغيرات، وحتى لا يكون هناك انفصال بين اجزاء الدراسة، فإن الدراسة سوف تكتفي بذكر هذه المتغيرات وهي:

- أ- انهيار الاتحاد السوفيتي، وتكوين رابطة دول الكمنولث الروسي، وانهيار نظام القطبية الثنائية الذي ساد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإضافة لآثار انهيار الاتحاد السوفيتي على منطقة الشرق الاوسط، وفقدان حليف في مقابل الولايات المتحدة.
- ب- نهاية الحرب الباردة، وبداية عهد جديد. فيما عرف بالنظام الدولي^(١) الجديد.
- ج- ظهور الولايات المتحدة أقوى دولة على مستوى العالم، بعد خروجها منتصرة من الصراع مع الاتحاد السوفيتي^(٢).
- د- ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتعاضم عملية تكوين التجمعات الاقتصادية الاقليمية، وزيادة دورها في الاقتصاد العالمي^(٣).

المطلب الثاني: الاسباب النابعة من الاتحاد الاوروبي والتي أدت الى

اطلاق مشروع الشراكة فهي:

أ- الوصول الى مرحلة متقدمة في انشاء الاتحاد الاوروبي، كقوة اقتصادية كبرى يمكن ان تلعب دوراً كبيراً في السياسات العالمية. بالإضافة لذلك فإن الغاية من الاندماج الاوروبي ذات طبيعة سياسية محورها تحقيق الوحدة الاوروبية، وتدعيم الدور المستقل لها، لذلك فإن السياسات الخارجية الاقتصادية تعتبر أداة هامة لتحقيق هذه الغاية، فأوروبا - باعتبارها احدى القوى العالمية - سعت الى تدعيم تجربتها الاندماجية، ومن ثم دورها العالمي، عن طريق السعي لاكتساب مجالات لأنشطتها

١ مكتبة الأفاق المتحدة، النظام الدولي، ص ٧٣.

٢ محمد شعبان، زعامة العالم في القرن القادم، ص ٧٦.

٣ ناديا مصطفى، أوروبا والوطن العربي، ص ٣٧.

امريكا اللاتينية، ومع الولايات المتحدة، فيما عرف بالاجندة عبر الاطلنطي للتعاون، كذلك فان عملية برشلونه تأتي ضمن السياسة الاستقلالية الأوروبية التي كانت تتنافس مع التيار الاطلسي خلال الحرب الباردة، وتحاول أن تبلور لاوروبا سياسة خارجية متميزة عن الولايات المتحدة^(١).

هـ- ان منطقة المتوسط والشرق الاوسط - بشكل اكبر - يمثلان مصدراً محتملاً لمكاسب اقتصادية أوروبية، كبيرة فالاتحاد الاوروبي هو الشريك الاقتصادي الاول لدول حوض البحر المتوسط، وتمثل المنطقة العربية المتوسطة بالنسبة لاوروبا مورداً أساسياً للمواد الأولية، واسواقاً استهلاكية ضخمة، بالإضافة لاثار العملية السلمية المتوقعة على المنطقة من زيادة الاستثمارات، والمشاريع الإقليمية الكبرى، والتنمية الشاملة، واقامة مناطق البتادل التجاري الحر، والدور الذي يمكن أن تلعبه اوروبا في ظل هذه العملية يعتمد على جهودها في تطوير قواعد وهياكل للتعاون مع دول المنطقة، مما دفع بالاوروبيين للبحث عن سياسات، ووسائل تعاون جديدة، تتلائم مع الاوضاع الجديدة في المنطقة^(٢).

و- ان مسألة الامن الاوروبي من أهم القضايا التي تحتل جزءاً لدى صانعي القرار الاوروبيين والامن الاوروبي، المقصود هو الامن بمعناه الشامل، وتولدت فئاعة لدى الجانب الاوروبي بأن الاخطار التي تهدد استقراره لم تعد تنطلق من شرق القارة الاوروبية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، والاهتمام الاوروبي بمنطقة حوض المتوسط كان نابعاً من مجموعة من الاعتبارات، من أهمها : الهاجس الامني وما تشكله هذه المنطقة من مصادر محتملة لاخطار تهدد الامن الاوروبي، ومن اهم هذه المصادر وفقاً للرؤية الاوروبية هو الإسلام ، وهناك العديد من الاشارات التي تدل على ان الغربيين عموماً والاوروبيين يعتبرون ان السلام هو الخطر القادم ،ففي ندوة نظمها محفل ساليزبروج للمناقشات عن موضوع اوروبا ١٩٩٢ وانعكاساتها على الدول خارج المجموعة الاوروبية، إتلق غالبية المتحدثين من الولايات المتحدة، والمانيا، وروسيا، وفرنسا، والنمسا، على أن الخطر الحقيقي الذي يواجه أوروبا هو الخطر الزاحف من الجنوب^(٣).

١ ناصيف حتى، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط ، ص ٩٨.

٢ عماد يومف وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، ٢٨٩.

٣ هاني خلاف وأحمد نافع، نحن واوروبا، ص ٢٦٧.

ي- تشكل قضية الهجرة نحو أوروبا من دول شمال أفريقيا، وشرق المتوسط، إحدى المشاكل التي تزعج الأوروبيين، بالإضافة لاحتمال زيادة هذه الهجرات، الأمر المهم في هذه القضية ما تخلقه من مشاكل لأوروبا، من كونها عمالة تنافس العمالة الأوروبية، خاصة وأن دول الاتحاد لديها مستويات متوسطة، وبعضها مرتفع من البطالة، فهي بذلك تخلق مشكلة اجتماعية اقتصادية، بالإضافة لذلك فإن هؤلاء المهاجرين أغلبهم من المسلمين، وهذا يخلق مشكلتين^(١).

أولاهما: صعوبة اندماج هؤلاء المهاجرين المسلمين في المجتمع الأوروبي المسيحي، ويدعى بعض الأوروبيين أن الإسلام هو السبب في عدم اندماج هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبية^(٢).

والثانية: تمثل الهجرة مشكلة أخرى هي إمكانات تصدير العنف والتطرف الديني من بلدان جنوب المتوسط إلى أوروبا، خاصة فرنسا، وهو ما يطلق عليه بالخطر الأخضر، فانتقال المهاجرين قد يكون منهم من الأعضاء في الجماعات الإسلامية التي قد تقوم ببعض الأعمال الإرهابية في أوروبا، الأمر الذي يزعزع استقرار المجتمعات الأوروبية^(٣).

ط- ومن أسباب عقد مؤتمر برشلونه، الاعتماد المتبادل بين شمال وجنوب المتوسط، حيث لا تستطيع أوروبا أن تشعر بالامن طالما أن المتوسط هو منطقة الاحتكاك، يظل غير امن وغير مستقر، فعدى عن انتقال الازمات وأثارها إلى أوروبا من المتوسط بفعل عامل القرب الجغرافي^(٤)، فلقد اثبتت تجربة انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور جمهوريات أوروبا الشرقية، وتفككها بأنه من ما من احد سيتمكن من الاستفادة من الفوضى لدى جاره، وأن السياسات المفيدة في مجال الامن القومي هي السياسات الجماعية والتي تتمثل بعدم منع البلدان الفقيرة من الاستفادة من مواردها وأوراقها السياسية والثقافية والجغرافية لتأمين لحد الأدنى من التطور^(٥).

١ إبراهيم حماد، اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوروبي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ١٧٣

٢ هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا، ص ٢٦٧.

٣ إبراهيم حماد، اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوروبي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ١٧٣

٤ ناديا مصطفى، المشروع المتوسطي، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٤٩٦.

٥ برهان غليون، العرب وأوروبا والمتوسط، ص ٢٠

بالإضافة لذلك يوجد هناك مجموعة من الاسباب لعقد مؤتمر برشلونه، واطلاق هذا المشروع:

أ- الانفجار السكاني الذي تشهده منطقة جنوب وشرق المتوسط، وهو من أعلى نسب المواليد في العالم، وهو أعلى من المعدل الاوروبي، وفي نفس الوقت فإن النمو الاقتصادي ليس بنفس درجة النمو السكاني، مما يشكل ضغطاً متزايداً على النمو الاقتصادي، ويشكل ذلك عاملاً عائقاً أمام التقدم الاقتصادي.

ب- الصعوبات الاقتصادية التي تمر بها هذه المنطقة من عجز في موازين المدفوعات، والبطالة، وفساد الجهاز الاداري، والحكومي، وفشل خطط التنمية.

ج- الاصولية الاسلامية التي تعتبرها قواعد عريضة من شعوب دول جنوب وشرق المتوسط بمثابة قوى التقدم نحو المستقبل، في حين تنظر لها اوروبا بعين الشك، ومما دعم هذا الشك الاحداث التي حدثت في الجزائر بين الاسلاميين والحكومة، وكذلك ما حدث في مصر مع الحركات الاسلامية، وكل هذا عزز الشك لدى الاوروبيين من انتشار الحركات الاصولية في شمال افريقيا، وشرق المتوسط، وما يمثله ذلك من خطر على المصالح الاوروبية في المنطقة، لذا كان لابد من القيام بخطوات فعالة لاحتواء مثل هذه الظواهر.

د- الاتفاق العسكري المبالغ فيه، وسباق التسلح في منطقة الشرق الاوسط، فدول شرق المتوسط المجاورة لاسرائيل، لا تشعر بالامن في ظل التفوق العسكري الاسرائيلي، وما يشكله هذا من خطر في حال استخدام هذه الاسلحة من قبل أطراف قد تحصل على السلطة في احدى الدول، الامر الذي يتطلب معه القيام بمعالجة هذه المشكلة^(١).

هـ- - تقاوم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي لانظمة المنطقة، وتزايد المشاكل الطائفية، والعرقية، وانعدام الديمقراطية، وانتهاكات حقوق الانسان، وهو ما يؤدي الى الاضطهاد، بالتالي حدوث ثورات، وهجرات الى اوروبا.

١ ناديا مصطفى، المشروع المتوسطي، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٤٩٦.

و-المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي، التي تهدد حوض البحر المتوسط، والناجمة عن النقل البحري، ورمي النفايات في البحر، والتواجد العسكري المكثف، الامر الذي يهدد ضفتي المتوسط بخطر التلوث البيئي^(١).

المبحث الثالث مؤتمرات الشراكة الأوروبية المتوسطية

لقد تبلور مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية عبر عدد من المؤتمرات التي عقدت لهذه الغاية، وهي حتى عام ١٩٩٩ ثلاث مؤتمرات؛ فالاول كان مؤتمر برشلونه الذي أعلن عن انطلاقة المشروع المتوسطي، ثم عقد مؤتمر مالطا لمتابعة وتطوير ما جاء في مؤتمر برشلونه، وأخيراً مؤتمر شتوتجارت، وفيما يلي عرض لهذه المؤتمرات الثلاث:

المطلب الأول : مؤتمر برشلونه

ان علاقة اوروبا بالمتوسط قديمة، ولم تبدأ منذ مؤتمر برشلونه وان التعاون الاوروبي المتوسطي وضرورة تطويره، كثيراً ما اشير اليه اثناء اللقاءات بين المختصين المتوسطيين، وكان مثار جدل لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجموعة الأوروبية، وكان المجلس نفسه قد دعى سابقاً الى تجاوز السياسة التجارية نحو استراتيجية للتنمية المشتركة، الا انه لم تتخذ اية خطوات عملية بهذا الاتجاه^(٢) ومن المشاريع التي طرحت بهدف توطيد التعاون الاوروبي المتوسطي قبل مؤتمر برشلونه، الفترة التي طرحها الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران فيما عرف بـ (٥+٥)، وكذلك المشروع الايطالي الاسباني حول انشاء مجلس للامن والتعاون في البحر المتوسط، وأخيراً مبادرة الرئيس المصري حسني مبارك فيما عرف بمشروع (منتدى دول البحر المتوسط)^(٣).

١ نازم عبد الواحد الجاسور، التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط، ص ١١

٢ بشاره خدره، الشراكة الأوروبية المتوسطية، ص ٢٧.

٣ جمال الشلبي، العرب وأوروبا، ص ١٠٤

الا ان توقيت برشلونه، كان وراءه جملة من العوامل التي دفعت الاتحاد الاوروبي لاطلاق هذا المشروع للتعاون الاوروبي المتوسطي، ولارتقاء بهذه العلاقات الى مستوى الشراكة والتعاون الاستراتيجي من خلال مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة، الذي يمثل نقطة تحول في علاقات التعاون الاوروبية المتوسطة^(١)، وتعود اسباب هذا التوقيت لاطلاق مشروع الشراكة الى ان اوروبا بعد عام ١٩٨٩ وجدت نفسها امام جملة من المفارقات والخيارات المهمة، منها التجاذب الداخلي، والتوسع نحو اوروبا الشرقية، وهذا اثار عدة مسائل لدى المجموعة الاوروبية في التركيز على المسائل الداخلية ام الخارجية، كذلك مسألة التجاذب بين وسط وشرق اوروبا ونحو جنوب وشرق المتوسط^(٢)، خاصة وان كل منطقة هناك دولة داخل الاتحاد الاوروبي تضغط لزيادة التعاون معها، كذلك حرب الخليج الثانية، واثارها على منطقة الشرق وانعكاساتها على المصالح الاوروبية، وانطلاق عملية السلام في الشرق الاوسط واحتكارها من قبل الولايات المتحدة ورفضها ان تلعب اوروبا أي دور مهم فيها، بالاضافة لانتشار الحركات الاسلامية في شمال افريقيا، وتنامي قوتها واستخدامها السلاح ضد الحكومات مما زاد في تهديد الاستقرار في المنطقة واثر على المصالح الاوروبية فيها بالاضافة لتدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول جنوب وشرق حوض المتوسط، بشكل أصبح يهدد الاستقرار في هذه الدول، بالاضافة للنمو السكاني والعمراني الفوضوي هذه العوامل وتفاقمها في هذه الفترة أوجد قناعة لدى دول الاتحاد الاوروبي بأنه قد حان الوقت لاجاد استراتيجية جديدة للتعامل مع هذه الاوضاع في المنطقة المتوسطة، بشكل يؤدي لمعالجة هذه المشاكل وتفاذي اثارها عن الاتحاد الاوروبي^(٣).

عقد مؤتمر برشلونه في اسبانيا في السابع والثامن والعشرين من تشرين ثاني عام ١٩٩٥ والهدف من المؤتمر تحقيق شراكة اوروبية متوسطة عبر ايجاد هياكل وصيغ جديدة للتعاون، تحقق هذا الهدف، وبسبب ضخامة هذا المشروع فقد استغرقت جولات المفاوضات بين الجانب الاوروبي والدول الاثنتي عشر، جنوب وشرق المتوسط عامين، انتهت بإعلان مصحوب ببرنامج عمل تم اعتمادهما في مؤتمر برشلونه^(٤)، ولقد ركزت اوروبا جهودها في

١ عهد الفتاح الرشدان، العرب والجماعة الأوروبية، ص ٦٣.

٢ ناصيف حتى، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط، ص ٩٥.

٣ بشارة خذر، الشراكة الأوروبية المتوسطة، ص ٣٧.

٤ هاني خلاف وأحمد نالع، نحن وأوروبا، ص ٤٧.

هذا المؤتمر ان تشمل الشراكة القضايا السياسية، والامنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتجارية، بحيث هدفت اوروبا الى تأسيس اطار سياسي وقانوني يضمن لها مصالحها، وتعتمد عليه في تعاونها مع جاراتها جنوب وشرق المتوسط، بحيث يغطي جميع المجالات، وتزامن عقد مؤتمر برشلونه مع انعقاد ثلاث مؤتمرات للشرق الاوسط، وشمال افريقيا في الدار البيضاء، وعمان، والقاهرة، والتي جميعها تندرج في اطار الاستراتيجية الامريكية في المنطقة^(١).

اما عن الدول المشاركة في هذا المؤتمر، فهي دول الاتحاد الخمس عشرة، وثمانى دول عربية هي الاردن، والجزائر، ومصر وتونس، والمغرب، ولبنان، وسوريا، والسلطة الوطنية الفلسطينية، بالاضافة الى دولتين متوسطيتين هما قبرص، ومالطا، ودولتان هما اسرائيل، وتركيا^(٢).

وصدر عن مؤتمر برشلونه ديباجة ختامية عامة عن ظروف انشاء هذه الشراكة ودوافعها، وأهدافها، ومرجعياتها التاريخية، والسياسية، بالاضافة للمبادئ والالتزامات العامة التي تختص بثلاثة قطاعات في المجال السياسي، والامنى، والمجال الاقتصادي والتجاري وأخيراً المجال الثقافى، والاجتماعى، والانسانى، والتي سيأتي تفصيلها في المبحث اللاحق.

المطلب الثاني: مؤتمر مالطا

عقد مؤتمر مالطا عام ١٩٩٧، وحضرته دول الاتحاد الاوروبى الخمس عشر دولة واثنتا عشر دولة متوسطة، وعقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية، ولقد ظهرت المشاكل قبل انعقاد المؤتمر ومن أهم المشاكل الاجرائية:

- ١- استمرار السرفض الاوروبى لمشاركة ليبيا، في الوقت الذي تعالّب فيه الدول العربية بضرورة مشاركة ليبيا.

١ عبد الرحمن مطر، اسئلة برشلونه، ص ٦١

٢ ندوة فكرية بتونس، المتوسط ما بعد برشلونه، ص ٦٢

٢- تغيير مكان انعقاد المؤتمر من تونس الى مالطا، وذلك بسبب رفض سوريا، ولبنان، حضور المؤتمر مع اسرائيل على ارض عربية، ما دام لم يتحقق السلام، فلقد رفضت سوريا ولبنان اعطاء اسرائيل فرصة لتطبيع علاقاتها مع الدول العربية، في الوقت الذي تستمر فيه سياساتها التعسفية.

٣- غياب الدور المؤسسي للجامعة العربية في الاعمال التحضيرية، على العكس من حضور المؤسسات الجماعية الاوروبية التي كان وجودها مكثفا^(١).

وعليه، فالابعاد السياسية القت بظلالها على المؤتمر حتى قبل انعقاده، وعندما عقد المؤتمر، كانت اهم قضية في المؤتمر، والتي حازت على الأهتمام، وأعانت مناقشة قضايا أخرى هي مسألة تكليف مرجعية برشلونه مع مرجعية مدريد، فحين أصرت الدول العربية على أن يتضمن البيان الختامي للمؤتمر إدانة صريحة للسياسة الاستيطانية الاسرائيلية، رفضت رئاسة الاتحاد الهولندية ذلك بشكل حاسم، وبسبب تشدد الجانبين العربي والاوروبي ممثلاً بدولة الرئاسة انفض المؤتمر من دون أن يصدر عنه بيان ختامي، فعل يحقق الغاية التي عقد من اجلها المؤتمر^(٢)، وتم الاتفاق على ان يعقد اجتماع لاحق لمعالجة القضايا المعلقة.

عقد اجتماع بروكس وحضره كبار المسؤولين الاوروبيين، والعرب المتوسطيين، ويشار الى ان القضايا المعلقة من مؤتمر مالطا كثيرة، منها اجراءات بناء الثقة، والامن، وميثاق السلام، ومسألة المديونية، ومسائل تدعيم التجارة في السلع الزراعية، والمخصصات المالية لدول البحر المتوسط.... الخ^(٣).

وصدرت عن الاجتماع وثيقة ختامية تضمنت تقدماً لما تم خلال العام الاول من عمر الشراكة، وتحديد عناصر التحرك المستقبلي وأولوياته على صعيد الاقتصاد، والامن،

١ ناديا مصطفى، العرب والاتحاد الأوروبي، ١٥١.

٢ المؤتمر القومي، حال الأمة العربية، ص ٣٩

٣ هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا، ص ٨٩.

والاجتماع والثقافة، الا ان الوثيقة لم تتضمن فقرة عن الشرق الاوسط، وذلك يفسر خلو الوثيقة من مناقشة المسائل المتخصصة.

المطلب الثالث: مؤتمر شتوتجارت

هذا المؤتمر هو المؤتمر الثالث من مؤتمرات الشراكة الاوروبية المتوسطة، عقد في مدينة شتوتجارت الالمانية ١٥-١٦ ابريل، ١٩٩٩ على مستوى وزراء خارجية الدول السبع والعشرين المشاركة، بالاضافة الى ليبيا، وموريتانيا، وجامعة الدول العربية، وممثل عن اتحاد المغرب العربي.

هذا المؤتمر جاء تقييماً لمسيرة برشلونه، ومالطا، وجاء توقيت هذا المؤتمر في وقت ومرحلة حاسمة، نظراً لتزامنها مع هيكله الاتحاد الاوروبي لمؤسساته مع بدء سريان معاهدة امستردام ؛ (هذه المعاهدة جاءت بعد معاهدة ماستريخت، وأدخلت تعديلات على ما جاء في معاهدة ماستريخت).

وفي هذا المؤتمر تقدمت المانيا بميثاق للامن والاستقرار في منطقة المتوسط، وكانت وجهة النظر العربية ازاء هذا الميثاق من انه لا بد من اعادة صياغة هذا الميثاق، بحيث يعكس مفهوماً شاملاً للامن المتوازن، وان مرحلة تنفيذه مشروطة بتحقيق هذه المتطلبات^(١).

وتناول المؤتمر كيفية تعزيز المؤثرات الايجابية لمشروع الشراكة، ومؤتمر برشلونه، خاصة فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الاوسط وتدعيمها، بالاضافة لفتح افاق جديدة للتعاون والشراكة والعمل على توسيع المشروعات التنموية بين الدول الاوروبية والمتوسطة، التي تجابهه برفض اسرائيل لاستحقاقات السلام في الشرق الاوسط، مما يجعل المنطقة في وضع توتر مستمر، مما يدفع رجال الاعمال الاوروبيين، والدوليين، والشركات الاجنبية، الى العزوف عن الاستثمار في المنطقة^(٢).

١ مختار شعيب، مؤتمر شتوتجارت، ٢١٩.

٢ فضل الطحان، مؤتمر شتوتجارت للشراكة الأوروبية المتوسطة، ص ١٧٧.

اما البيان الختامي، فقد جاء مركزاً على البعد السياسي، والامني للشراكة، واعطاءه الاولوية على الابعاد الاخرى، واسباب ذلك تعود الى عدة تهديدات للامن والاستقرار في المتوسط، ومنها انتكاس العملية السلمية في عهد حكومة رئيس الوزراء الاسرائيلي في حينه بنيامين نتنياهو، والتوتر في منطقة البلقان، والتوتر التركي اليوناني عقب اعتقال الزعيم الكردي عبدالله اوجلان، وانفراج ازمة لوكيربي^(١).

المبحث الرابع: خصائص وأهداف الشراكة الأوروبية المتوسطة

المطلب الأول: خصائص مؤتمر برشلونه،

عقد مؤتمر برشلونه لتحقيق هدف أساسي، يتمثل في ايجاد شراكة أوروبية متوسطة تجسد علاقات المستقبل بين أوروبا ودول البحر المتوسط، ويلاحظ من البيان الختامي للمؤتمر بان الدول الأوروبية ركزت جهودها حتى تشمل هذه الشراكة المجالات السياسية، والامنية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والتجارية حيث هدفت أوروبا لتأسيس اطار سياسي وقانوني يضمن لها مصالحها وتعتمد عليه في تعاونها مع جاراتها دول جنوب البحر المتوسط، بحيث يغطي جميع المجالات^(٢).

ومن هذه المنطلقات صدر اعلان برشلونه عن مؤتمر برشلونه، بحيث مثل الخطوات العامة للتعاون المستقبلي بين أوروبا ودول حوض البحر المتوسط، وامتاز هذا الاعلان بمجموعة من الخصائص العامة التي فيما يلي بيانها:

١ مختار شعيب، مؤتمر شتوتجارت، ص ٢٢٠.

٢ عبد الرحمن مطر، أسئلة برشلونه، ص ٦١.

أولاً: ان المفهوم المطروح للشراكة هو مفهوم اوروبي، أي إنه ليس مفهوماً متوسطياً خالصاً، وهو يتجه نحو اعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا، مع دول جنوب البحر المتوسط، في ضوء المتطلبات السياسية والامنية لأوروبا وليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي أوجدتها علاقات الجوار والتاريخ^(١)، فالمشروع صدر عن الاتحاد الاوروبي في ضوء التطورات الدولية والاقليمية، وهو يسعى بالدرجة الأولى لخدمة المصالح الاوروبية التي تتقاطع في كثير من الاحيان مع مصالح الدول المتوسطة، لكن هذا التعاون خاضع للرؤية الاوروبية، والالتزامات والمصالح الاوروبية بدرجة اكبر من خضوعها للمتطلبات الاقتصادية والسياسية لدول جنوب البحر المتوسط، التي يجب عليها ان تكيف اوضاعها بما يتناسب مع المصالح الاوروبية التي تجسدت في اعلان برشلونه.

ثانياً: ان الشراكة الاوروبية المتوسطة تمثل مشروعاً ذا طابع استراتيجي، فاذا كانت الشراكة هي الصورة المتطورة للسياسة المتوسطة الشاملة، فهذه السياسة الجماعية للدول الاوروبية هدفت لتحقيق اهداف سياسية ذات طبيعة اقتصادية ومالية، والشراكة مشروع ذو طابع سياسي استراتيجي، وهذا عائد الى التطور في صيغة التوجه الاوروبي، ونتاجاً للتطور في طبيعة الكيان الجماعي الاوروبي، وللتطور في هيكल القوى العالمي، والتنافس بين مراكزه الرأسمالية، ويتضح الطابع الاستراتيجي للشراكة من خلال ابعادها الشاملة لكافة أوجه التعاون بين الجانبين، وكذلك يتضح الطابع الاستراتيجي من خطاب الاوروبيين، فأوروبا بعد الحرب الباردة وجدت السبيل الامثل لحماية المصالح الاوروبية في هذا الشكل من التعاون؛ لان الدور السياسي لم يعد يكفي بمفرده، أو الدور الاقتصادي بمفرده، فقد أصبح هناك ضرورة لاجاد استراتيجية شاملة لحماية المصالح الحيوية الاوروبية التي تجسدت في مشروع الشراكة^(٢).

ثالثاً: السمة الديمقراطية، يمتاز اعلان برشلونه بالسمة الديمقراطية التي تتجسد بصورة مباشرة او غير مباشرة في اطار الشراكة الاوروبية المتوسطة، فعلى المستوى المباشر أكد

١ عبد الرحمن مطر، أسئلة برشلون، ص ٦١.

٢ ناديا مصطفى، العرب والاتحاد الأوروبي، ص ١٣٠.

الاتحاد الاوروبي على احترام سيادة القانون، والديمقراطية، وحقوق الانسان، حيث طالب الاتحاد دول جنوب البحر المتوسط الالتزام بهذه المبادئ، وبشكل غير مباشر، ظهرت النوايا الديمقراطية من خلال الربط بين الاستقرار السياسي المتحقق عن طريق التحول الديمقراطي، وبين الامن المنجز عن طريق التصدي للارهاب والسيطرة على سباق التسلح، هذا يظهر ان الاتحاد الاوروبي ربط بين احترام هذه المبادئ الديمقراطية وبين المنجزات التي يتوقع ان تحققها الشراكة، وفي نفس الوقت قبل الاتحاد الاوروبي بمسألة عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول المتوسطة واحترام سيادتها على اراضيها، فكيف يتم الانسجام والتوافق بين سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وما يطرحه الاتحاد الاوروبي، وهو ما يتناقض مع حرية الدول في اختيار انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

رابعاً: التعددية الثقافية، لقد تم وضع بعض الاشارات والنود في اعلان برشلونه بشأن التعددية الثقافية، وذلك لأن الاطراف المشتركة في مؤتمر برشلونه تمثل الديانات السماوية الثلاث : الاسلام، والمسيحية، واليهودية، ومما جاء في الاعلان (ان المشاركين يعتبرون بأن لكل الثقافات والحضارات في جميع انحاء منطقة البحر المتوسط تقاليدھا الخاصة)، وأضاف الاعلان (ان التبادل على المستوى الانساني، والعلمي، والتقني، عامل جوهري في التقريب بين الشعوب) ، وأحد أسباب الاعتراف بالتنوع الثقافي هو الحاجة للمزيد من التفاهم، ووجود عشرة ملايين مسلم يعيشون داخل الاتحاد الاوروبي، وأقر الجانبان بأهمية الدور الذي تؤديه الهجرة، واتفقا على تقليل الضغوط الناجمة عن حركة الهجرة^(١).

خامساً: غموض الهوية، ليس هناك مدلول واضح لمفهوم المتوسطة، فهناك ١٢ دولة متوسطة شاركت في مؤتمر برشلونه، فالسلطة الوطنية الفلسطينية شاركت في المؤتمر رغم انها لا تمتلك صفة الدولة، وتم استبعاد ليبيا، واستبعدت منطقة جبل طارق رغم انها متوسطة، لانها مثلت من قبل بريطانيا، وشاركت الولايات المتحدة، والفاتيكان، وسويسرا، والنرويج بصفة مراقب، بالاضافة الى أن الاتحاد الاوروبي بصدد ضم دول من شرق أوروبا، وحال انضمامها للاتحاد الاوروبي تصبح أعضاء في الشراكة الاوروبية المتوسطة، رغم

١ أركيه رازماني، الشراكة الأوروبية المتوسطة، ص ٢٧-٢٨.

كونها غير متوسطة، هذا بالإضافة للفوارق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، بين دول أوروبا، ودول المتوسط^(١).

المطلب الثاني: أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية

نظراً للعلاقات التاريخية بين أوروبا ودول المتوسط، وتعاقب السياسات الأوروبية تجاه المنطقة، وتطورها وفقاً للمستجدات على البيئة الدولية والإقليمية، فقد جاءت الشراكة الأوروبية المتوسطية نتيجة لتطورات مختلفة على النظام الدولي، والبيئة الإقليمية والأوروبية، وبالتالي فإنها لا بد من أن تراعي هذه التطورات عند وضع الأهداف الأساسية لهذا المشروع، ونظراً لضخامة هذا المشروع وتعدد أبعاده فإن أهدافه متعددة، منها ما هو قصير المدى، ومنها ما هو طويل المدى، وفيما يلي أهداف الشراكة:

أولاً: الأهداف النهائية

أ- تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، واحتواء التوترات والنزاعات فيها، لأن هذا من شأنه أن يؤدي لزيادة فرص التطور الاقتصادية، ومضاعفة التجارة، وفرص الاستثمار، وتقوية كافة أشكال التعاون^(٢).

ب- خلق توازن بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق البحر المتوسط، حيث إن الفجوة الحالية سوف تدفع إلى عدم الاستقرار، وإن العلاقة بين الجانبين - بهذا الشكل - ليست الأمثل للعلاقة بين الجانبين، لذا يسعى المشروع لمحاولة إزالة هذه الفجوة^(٣).

ج- خلق كتلة أوروبية متوسطة يكون لأوروبا النفوذ الأكبر فيه، في الوقت الذي تكتسب فيه التكتلات أهمية متزايدة على الصعيد الدولي، وإذا نجحت أوروبا في هذا المسعى فإنه سوف يوفر لها قدرة لا يستهان بها في التأثير على الأحداث في المنطقة التي تتمتع بها أوروبا بنفوذ كبير.

١ المرجع نفسه، ص ٢٠.

٢ صالح نصولي وأسامة كلعان وعامر بساط، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للبحر المتوسط، ص ١٥.

٣ أسامة مخيمر، التعاون المتوسطي، ص ١٣٠.

ثانياً: الأهداف متوسطة المدى

أ- انشاء منطقة تجارة حرة، وهي سوف تكون اكبر منطقة تجارة حرة في العالم، تضم حوالي ٣٠-٤٠ دولة، وعدد سكانها حوالي ٦٠٠-٨٠٠ مليون نسمة، مع ما توفره هذه المنطقة من امكانات كبيرة على الصعيد التجاري، والمالي، والمواد الاولية، ورؤوس الاموال، والايدي العاملة^(١).

ب- زيادة التدفقات الاستثمارية الى منطقة جنوب وشرق المتوسط، حيث تعاني المنطقة من قلة الاستثمارات، ويتوقع ان يكون لهذه الاستثمارات دور مهم في التطور الاقتصادي في هذه الدول.

ج- انشاء الآليات المؤسسية لسحوار السياسي والاقتصادي، لتوفير الاطار المناسب لمعالجة المشاكل، ولتطوير التعاون بين الجانبين، بحيث يكون التعاون خاضع لألية ثابتة تكون المرجعية في علاقات التعاون المختلفة بين الجانبين، بحيث توفر الاستمرارية والتطوير للتعاون المشترك.

د- تقديم دعم مالي مرتبط بالاداء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لدول جنوب وشرق البحر المتوسط، فالاتحاد الاوروبي قدم مبلغاً من المساعدات لكنها مساعدات، مشروطة بشروط وضعها الاتحاد الاوروبي مثل الاصلاح الاقتصادي، والسياسي، واحترام حقوق الانسان وتقديم المساعدات مرتبط بتحقيق هذه الشروط والا لن تحصل الدول على هذه المساعدات^(٢).

هـ- تطوير التفاهم بين الثقافات المختلفة في حوض المتوسط وذلك لاختلاف الثقافات في حوض المتوسط، وهذا يشكل عائقاً للتعاون ان لم يصبح هناك فهم مشترك للثقافات، وتطوير التبادل الثقافي لازالة الانطباعات السابقة السلبية، وتطوير الانطباعات الايجابية، لمحاولة خلق ثقافة متوسطة تؤدي في النهاية الى تعزيز عملية التعاون المشترك^(٣).

بالاضافة لهذه الاهداف هناك مجموعة من الاهداف الاخرى منها:

١ اسامه مخيمر، التعاون المتوسطي، ص ١٢٩.

٢ صالح نصولي، واسامه كنهان وعامر بساط، استراتيجية الاتحاد الاوروبي للبحر المتوسط، ص ١٥.

٣ ناصيف حتى، الشرق الأوسط في ظل العولمة، ص ٣.

- أ- إيجاد مجالات أوسع لصادرات الاتحاد الأوروبي، وخدمات رؤوس الأموال الأوروبية.
- ب- محاربة انتشار الأصولية الإسلامية تحت ما يسمى بالارهاب^(١).
- ج- إيقاف هجرة أبناء جنوب وشرق المتوسط. الى أوروبا.
- د- يطمح الاتحاد الأوروبي الى بلورة ميثاق متوسطي يقوم على شمولية مفهوم الامن والتعاون^(٢).

آليات تحقيق أهداف الشراكة الأوروبية المتوسطية:

في ١٩-١٠-١٩٩٤ وافق المجلس الوزاري الأوروبي على مقترحات مقدمة من اللجنة الأوروبية، وذلك من اجل شراكة اوروبية متوسطة، وشكلت مقترحات اللجنة الأوروبية الآليات التي سوف تؤدي الى تحقيق أهداف هذه الشراكة، وهذه الآليات هي:

اولاً: دعم التحول الاقتصادي في دول جنوب وشرق المتوسط ، وتحسين وضع الخدمات الاجتماعية، وانشاء منطقة تجارة حرة.

ثانياً: دعم التوازن الاقتصادي، والاجتماعي، عبر تنمية المجتمع المدني، من خلال دعم الانتاج الاقليمي، وحماية البيئة وتنمية الريف^(٣).

١ محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي، ص ١٦.

٢ مور هكزية بتونس، المتوسط ما بعد برشلونه، ص ٦١.

٣ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة، ص ١٥.

ثالثاً: دعم الإصلاح السياسي تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان^(١).

المبحث الخامس: أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطية

لقد صدر عن مؤتمر برشلونه إعلاناً يسمى إعلان برشلونه، تضمن أبعاد الشراكة وبرنامج عمل لتحقيق هذه الأبعاد، وإعلان برشلونه له ثلاث أبعاد البعد السياسي والأمني، والبعد الاقتصادي والمالي، والبعد الاجتماعي والثقافي، والتي وافقت عليها الدول المتوسطية لتشكل هيكل الشراكة مع الدول الأوروبية، وهذه الأبعاد كالتالي:

المطلب الأول: البعد السياسي والأمني

لقد نص البيان الختامي للمؤتمر على قناعة المشاركين بأن السلام، والأمن، والاستقرار في منطقة المتوسط يمثل مكسباً مشتركاً، ويتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكافة الوسائل^(٢) وتضمن الجزء المتعلق بهذا البعد من البيان الختامي أربعة عشر بنداً، وهذه البنود منها ماله طابع سياسي، ومنها ماله طابع أمني، إلا أن الهدف العام لكليهما (السياسي والأمني) هو خلق منطقة مشتركة للسلام، والأمن، في منطقة البحر المتوسط^(٣).

وتهدف الشراكة السياسية إلى إقامة حوار سياسي منظم، يقوم على المبادئ التالية:

- أ- العمل وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ب- احترام الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحق في ممارسة الحريات الأساسية، مع عدم الإخلال بمبدأ حرية الدول في اختيار أنظمتها السياسية، والاقتصادية، طبقاً للمعايير الدولية التي تعنى باحترام حقوق الإنسان.

١ ناديا مصطفى، المشروع المتوسطي الأبعاد السياسية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٥٤١.

٢ الأكاديمية المغربية، ص ١٣٧.

٣ هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا، ٤٧.

ج- التعددية، والتسامح، داخل كل مجتمع، ومواجهة دعوات العنصرية، وكراهية الاجانب.

د- التأكيد على مبدأ الارض مقابل السلام، وعدم جواز احتلال ارض الغير بالقوة .
هـ- حق الشعوب في تقرير مصيرها (١).

أما الامنية، فلقد تبلورت في البيان الختامي لمؤتمر برشلونه، على النحو التالي:

- أ- مكافحة الارهاب، والجريمة المنظمة، والمشاركة في التدابير الملائمة لمكافحة انتشار الجريمة المنظمة، والمخدرات.
- ب- ابراز حرص الدول المشاركة على دعم الجهود الرامية للحد من انتشار الاسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الاقليمية والدولية، والامتنال لمعاهدة الحد من التسلح ونزع السلاح.
- ج- بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من كل انواع اسلحة الدمار الشامل.

ومن اجل معالجة قضايا الامن المختلفة تبني مؤتمر برشلونه عدة وسائل وتدابير لتحقيق متطلبات الامن في المنطقة، ومن أبرزها:-

- أ- اقامة جهاز يسعى الى معرفة وتحديد مصادر الخطر، والتهديد، بين دول المنطقة، ومحاولة تفاديها.
- ب- الاتفاق على نزع اسلحة الدمار الشامل، والسيطرة على تصدير الاسلحة التقليدية.
- ج- تحقيق مناخ التعايش السلمي في المنطقة، على اساس اتفاقيات تضمن حقوق الانسان، وتنظيم أمور الهجرة، وتحفظ حقوق الأقليات.
- د- تحقيق الامن الاقليمي من خلال تبني اتجاه مشتركاً تنظمه اتفاقيات تتعلق بمكافحة الارهاب، ومواجهة مخاطر تجارة المخدرات، والجريمة المنظمة (٢) .

١ حمدي عبد الرحمن، التوجه المتوسطي في السياسة المصرية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٦٠٦

٢ ابراهيم حماد، إتفاقيات التعاون الأمني الأوروبي المتوسطي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ١٧٦.

ثانياً: البعد الاقتصادي والمالي

لقد تضمن الاعلان نصاً يقضي باستمرار مبدأ التدفقات التقليدية في التجارة بين دول جنوب المتوسط والاتحاد الاوروبي، وشدد البيان الختامي على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي المتوازن في تحقيق هدفهم، ببناء منطقة ازدهار مشتركة، مع الاخذ بعين الاعتبار أنهم يواجهون تحديات مشتركة بدرجات مختلفة، وتهدف الشراكة الاقتصادية والمالية الى تعزيز التعاون من اجل تحقيق منطقة رخاء نعم فوائدها كافة الشركاء، ويقوم التعاون في هذا المجال على ثلاث دعائم اساسية هي انشاء منطقة تجارة حرة، وتعاون اقتصادي، وتعاون مالي.

وفيما يخص انشاء منطقة تجارة حرة، فلقد تقرر أن يكون عام ٢٠١٠ موعداً لانجاز منطقة التجارة الحرة بين الجانبين، وقد روعي أن تنشئ هذه المنطقة تدريجياً لتحقيق التوازن بين القطاعات الثلاث، تجارة المنتجات الصناعية، والزراعية، والخدمات، بعد ان كان الجانب الاوروبي يصر على استثناء المنتجات الزراعية، ويدفع باتجاه تحرير المنتجات الصناعية^(١).

أما فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، فقد اتسم الاعلان بالشمول، والتوازن حيث نص على مايلي:

- أ- تعزيز التعاون، وتنميته، في كافة القطاعات.
- ب- ضرورة زيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ودعم المدخرات الوطنية بهدف رفع الكفاءة الانتاجية، وزيادة الصادرات.
- ج- التأكيد على أهمية التعاون بين المؤسسات، والشركات، وتوفير البيئة، والاطار القانوني اللازم لذلك.
- د- تشجيع التعاون بين المؤسسات والشركات وتوفير البيئة والاطار القانوني اللازم لذلك.
- هـ- الحفاظ على البيئة في منطقة حوض البحر المتوسط.

١ ندوة فكرية بتونس، المتوسط ما بعد برشلونه، ص ١٨٤.

و- تنشيط الحوار فيما يتعلق بسياسات الطاقة.

وفي إطار التعاون المالي، فلقد تم تخصيص مبلغ ٤٦٨٥ بليون وحدة نقدية أوروبية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون، ويسعى برنامج التعاون المالي لتحقيق الاهداف التالية:

- أ- مساندة عملية التحديث الاقتصادي، واعادة هيكلة اقتصادات دول المتوسط، كي تكون معدة لفتح اسواقها في إطار اتفاقات التعاون الجديدة.
- ب- تأييد اجراءات التكييف الهيكلي في الدول الأقل تقدماً، حتى يمكن اعدادها لدخول منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي.
- ج- تقوية التعاون المالي والاقتصادي بين الشمال والجنوب، وبين دول شرق المتوسط وجنوبه.
- د- دعم عملية السلام في الشرق الاوسط^(١).

المطلب الثالث: البعد الاجتماعي والانساني

اقر المشاركون في المؤتمر على ان تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي المتوسط، والحوار بين هذه الثقافات، تشكل عنصراً رئيسياً في التقارب والتفاهم بين الشعوب، وتعمل على تحسين الادراك المتبادل فيما بينهم، ولذلك يوافق الطرفين على ما يلي:

- أ- تنمية الموارد الانسانية، والاهتمام بالتعليم، والتأهيل، في المجالات الثقافية والصحية، والذي يجب ان يتواءم مع التقدم، والنمو الاقتصادي.
- ب- اقامة تعاون في مكافحة الارهاب، وتجارة المخدرات، والهجرة غير الشرعية.
- ج- تشجيع أنشطة المؤسسات الديمقراطية، وتوطيد دولة القانون، والمجتمع المدني^(٢).

١ ابراهيم حماد، إتفاقيات التعاون الأمني الأوروبي المتوسطي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ٦٠٨.

٢ محمد الأطرش، المشروع الأوروبي المتوسطي والمتوسطي، ص ٣.

د- التأكيد على أهمية الحوار بين الثقافات، والحضارات، للتقريب بين شعوب المنطقة.

هـ- تنمية التعاون فيما بين الدول من خلال برامج التعاون اللامركزي.

و- ابراز أهمية التعاون لايجاد وسائل مكافحة العنصرية، وكراهية الاجانب^(١).

المطلب الثاني: الشراكة كنظام يجسد آليات التعاون وضوابطه

ان مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطة - بأبعاده الشاملة - يشكل الاطار العام لعلاقات التعاون الاوروبية المتوسطة، أي الهيكل العام للتعاون، وتشكل الاتفاقيات التي يتم توقيعها مع دول البحر المتوسط- بأبعادها ومحاورها المختلفة وبرامج العمل والبروتوكولات المتعلقة بهذه الاتفاقيات الآليات لتطبيق هذه الاتفاقيات التي تجسد - الشراكة مع دول البحر المتوسط ، فاطر برشلونه يوفر الآليات الضرورية لأتامة هذا التعاون مع دول المتوسط.

من ناحية أخرى، فإن التفاوض حول مشروع الشراكة، والمفاوضات اللاحقة لم تكتسب صفة المؤسسية، فوثائق الاتحاد الاوروبي تشير الى ضرورة ايجاد الاطار متعدد الاطراف ودائم لعلاقات الاتحاد الاوروبي مع دول البحر المتوسط تركز على روح الشراكة مع احترام قيم ومبادئ كل المشاركين ، ولم تشر وثائق الاتحاد الاوروبي - على عكس الرغبة الفرنسية - الى ايجاد ميثاق أوروبي تكون له هيكله القانونية، وكذلك آليات عمله، وتجاوب الفرنسيون مع رغبة بعض الدول في عدم ايجاد اطار قانوني ومؤسسي دائم في هذه المرحلة فلا يوجد اطار يجمع الدول المتوسطية غير الاوروبية، اي مؤسسة جماعية لدول البحر المتوسط غير الاوروبية، وتفاوض بصيغة الجماعة مع الاتحاد الاوروبي^(٢).

أما بالنسبة للاطار القانوني، ومؤسسات تنفيذ الاتفاقيات الاوروبية المتوسطة، فإن نجاح الاتفاقيات يعتمد الى حد كبير على قابلية تنفيذها، مع الاخذ بعين الاعتبار ان هذه الاتفاقيات ليست اقتصادية محضة، بل انها تشتمل على ابعاد سياسية ، واجتماعية واليات

١ ابراهيم حماد، إتفاقيات التعاون الأمني الأوروبي المتوسطي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ٦٠٨.

٢ ناديا مصطفى، المشروع المتوسطي الابعاد السياسية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٤٤٩.

التنفيذ تعكس هذا الواقع ولأجل هذه الغاية، فلقد تم إنشاء مؤسسات بشكل ثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطة، ولقد تضمنت اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ثلاث مؤسسات لتنفيذ اتفاقية الشراكة وهي:

أولاً: مجلس الشراكة

ينعقد هذا المجلس على المستوى الوزاري مرة كل سنة، وكلما تطلبت الظروف للإجتماع بدعوه من رئيس المجلس، ويقوم المجلس بفحص أي مسائل رئيسية تنشأ في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة مع الدول المتوسطة، أو أية مسائل دولية أخرى ذات اهتمام مشترك^(١).

يتألف مجلس الشراكة من أعضاء من مجلس المجموعة الأوروبية، وأعضاء مفوضية المجموعات الأوروبية من جهة، وأعضاء حكومة الدولة الموقعة على اتفاقية الشراكة، ويقوم هذا المجلس بوضع القواعد والاجراءات الخاصة به، وقرارات مجلس الشراكة ملزمة للطرفين، ويحرر المجلس قراراته، وتوصياته، بالاتفاق بين الطرفين.

ثانياً: لجنة الشراكة

تتكون لجنة الشراكة من نفس أطراف مجلس الشراكة، ولكن على مستوى أقل من الأقدمية، وتكون على مستوى كبار موظفي حكومة الدولة الموقعة على اتفاقية الشراكة، ومن أعضاء من مجلس المجموعة الأوروبية، أو مفوضيات المجموعات الأوروبية، دور اللجنة النظر في المسائل الناشئة من التطبيق اليومي لاتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطة، بالإضافة لامور مقدمه لها من مجلس الشراكة، وقرارات اللجنة ملزمة.

ثالثاً: الهيئة

تقوم الهيئة بتسوية النزاعات، وهي اساساً مؤسسة تحكيمية من النوع الخاص، هدفها حل النزاعات بطريقة قضائية وكفؤة، وليس لها أمانة عامة، ولا مفوضون، ولا مقر، ولكن

١ وزارة التخطيط الأردنية، إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية، ص ٢١.

يتم تأسيسها حسب الحاجة، بمعنى أنه عندما تفشل الإدارة السياسية في حل النزاعات يصار الى تكوين هذه الهيئة، وتلتزم الاطراف بتطبيق قرارات الهيئة، وتتخذ القرارات بالاتفاق بين الفريقين^(١).

وبالنسبة لقضايا مثل الاحتكار والمنافسة، فباتفاقيات الشراكة اوجدت الآليات المناسبة للتعامل معها ، فباتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية في الفصل الثاني، المادة الثالثة والخمسين الفقرتان (١-٤ ، ٢-٣) تعالج مسألة المنافسة، وتوكل لمجلس الشراكة مسألة معالجة المنافسة عبر الاتفاق على القواعد المناسبة لتنظيم مسألة المنافسة، بالاضافة الى أن المادة التاسعة والستين تنص على أن (يبذل الفريقان أقصى جهودهما لتقريب التشريعات ذات العلاقة لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية)^(٢)

وعليه فالشراكة الاوروبية المتوسطة - من خلال الاتفاقيات الموقعة مع الدول المتوسطة- عملت على ايجاد الآليات القانونية والمؤسسية لتنظيم التعاون بينهما، ومعالجة كافة المشاكل المتعلقة بهذا التعاون.

١ وسام عبود وفادي هاكوره، الاطار القانوني لاتفاقيات الشراكة، ص ٢٧٧.

٢ وزارة التخطيط الأردنية، إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية ، ص ٣٠

المبحث السادس: الشراكة الأوروبية المتوسطية والسلام

والاستقرار في حوض المتوسط.

ان مسألتي الامن والسلام في منطقة حوض البحر المتوسط، قد اقلت بظلالها على عملية التعاون العربي الاوروبي منذ السبعينات، وكان تعامل الاوروبيين مع الصراع العربي الاسرائيلي محكوم بعدد من العوامل، أهمها الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، والتواجد العسكري المكثف للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في البحر المتوسط، والمشاكل العديدة التي كانت أوروبا تعاني منها داخليا وأهمها بناء الكيان الجماعي الاوروبي، لذلك فقد اعتمدت أوروبا على الولايات المتحدة لتحقيق امنها ومصالحها في المنطقة، وأن لا تتأثر بالصراع الدائر، الا انه بعد عام ١٩٧٣ اختلف المنهج الاوروبي في التعامل مع الصراع العربي الاسرائيلي وأخذت أوروبا تعمل على لعب دور في الصراع الدائر، لأن أثاره باتت تهدد مصالحها بشكل مباشر، لذا فالسياسات الأوروبية بداية من الحوار العربي الاوروبي وانتهاء بالشراكة الأوروبية المتوسطية، يحتل الصراع العربي ركنا أساسيا فيها^(١).

وبعد عام ١٩٩٠، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وبروز الصيغ الجديدة للتعاون الاوروبي المتوسطي في ظل البيئة الدولية والأقليمية الجديدة، أصبحت عملية السلام في الشرق الأوسط تحتل مكانة مهمة في عملية التعاون العربي الاوروبي، حتى ان التقدم في عملية التعاون مرتبط بعملية التقدم في العملية السلمية، بحيث أصبح السلام مصلحة مشتركة للأوروبيين والعرب^(٢).

١ رافع بن عاشور، استقرار وأمن جنوب البحر المتوسط، مؤتمر تحديات العالم العربي، ص ١٨٤.

٢ عزوز كردون، الامن والاستقرار في المتوسط، ص ١٩.

ونظراً لأهمية احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط، بالنسبة لعملية التعاون العربي الاوروبي ، ونظراً لأن السلام يتوقف عليه احلال الاستقرار في المنطقة العربية المتوسطة هذا الاستقرار الذي تريده أوروبا ان يتحقق، فلقد بدأ الحديث عن دور أوروبي في العملية السلمية خاصة بعد انعقاد مؤتمر برشلونه، خاصة وان الدور الاوروبي مطلوب في الشرق الاوسط، نظراً لأن تعدد الادوار في رعاية العملية السلمية يمكن أن يعزز نتائج اكثر استقراراً، خاصة بالنسبة للجانب العربي الذي يطالب بأن تلعب أوروبا دوراً أكبر، بالإضافة لان أوروبا لها مصالح اساسية في المنطقة الاقتصادية وأمنية، وهذه المصالح تتأثر بما تفرزه العملية السلمية^(١).

والاتحاد الاوروبي يسعى للعب دور أكبر في عملية السلام ، ويصرح المسؤولون الاوروبيون على أن ذلك رغبة مشروعة للاوروبيين، وصدور عن الاتحاد الاوروبي العديد من المواقف والتصريحات التي تهدف الى تعزيز دور الاتحاد الاوروبي في عملية السلام، ومن هذه المقترحات بيان بروكسل، ١٩٩٦ وجاء فيه ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الامن، والامتناع عن أية أعمال تؤدي لزيادة العنف، وعدم دخول قوات اسرائيلية لمناطق السلطة الفلسطينية، كذلك طرحت اللجنة الاوروبية ورقة تتضمن عدة خيارات لتعزيز دور الاتحاد الاوروبي في عملية السلام، ومن المقترحات أن يكون راعياً مشتركاً لعملية السلام، وان لا يحصل على وضع خاص اقل من راع مشترك^(٢).

أما عن مؤتمر برشلونه وعلاقته بالعملية السلمية، فان مشروع الشراكة يؤكد الفصل بين مسار برشلونه ومسار مدريد، الا ان الاعلان يؤكد على ضرورة الالتزام بمرجعية مدريد، وضرورة احلال السلام في منطقة الشرق الاوسط^(٣) والسياسة الاوروبية تجاه العملية السلمية على مستويين.

١ مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الاسرائيلي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، ص ١٠٣.

٢ هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا، ص ٢١٣.

٣ ناديا مصطفى، العرب والاتحاد الاوروبي، ص ١٣١.

أ-جماعي، والذي تمارسه أوروبا ككيان موحد، والذي تطرح من خلاله تطورات خاصة بتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، ويعبر عن هذا الدور من خلال إصدار بيانات وتحديد مواقف أكثر مما يستند الى آليات تنفيذية ترتبط بممارسة ضغوط محددة.

ب-الدور الذي تمارسه الدول الاوروبية ذات المصالح الخاصة في الشرق الاوسط، ويرتبط هذا الدور بتحركات في اتجاه تحريك الجمود ، ومنع التدهور في العملية السلمية ، ومن الدول النشطة في هذا المجال فرنسا^(١).

اما عن دوافع الاوروبيين نحو دور أكبر في العملية السلمية فهي متعددة وأهمها:

أ- ان المفاوضات العربية الاسرائيلية سوف تؤدي الى إقامة نظام جديد في منطقة قريبة من أوروبا، وترتبط معها بمجموعة من المصالح الاقتصادية، والأمنية، لذلك فتتأخر عملية السلام سوف تؤثر على هذه المصالح، لذا يطالب ويسعى الاوروبيون ليلعب دور أكبر في العملية السلمية، ليتسنى لهم فرصة المشاركة في صياغة معاهدات السلام ، والنظام الجديد، بما يخدم مصالحهم.

ب- ان اهتمام الاتحاد الأوروبي بالعملية السلمية في الشرق الاوسط يأتي في سياق اهتمام الاتحاد الاوروبي المتزايد في تأكيد حضوره في السياسة الدولية، وأن لا يقتصر دوره في كونه تجمعا اقتصاديا بل في أن يلعب دورا سياسيا في النظام الدولي^(٢) .

وعلى الرغم من كافة الجهود التي تبذلها أوروبا لكي تلعب دورا أكثر فعالية في العملية السلمية الا أن هناك مجموعة من المحددات التي تتعلق بلعبها لهذا الدور، وهي:

١ مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الاسرائيلي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية ، ص ١٠٤.

٢ الأكاديمية المغربية، ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الاوسط، ص ٥٣

- أ- لا يوجد اتفاق بين الدول الأوروبية الرئيسية بريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا حول الدور الذي يجب ان يمارسه الاتحاد الأوروبي في المنطقة والتوجهات والسياسات المرتبطة بهذا الدور^(١)، فمثلاً تدعوا فرنسا وإيطاليا للمساهمة بدور أكبر في العملية السلمية، بينما ترى المانيا ان ينحصر الدور الأوروبي في الاستعداد لمساعدة الجانبين اذا طلبا المساعدة، وعدم المبالغة في أهمية الدور الذي يمكن ان يلعبه الاتحاد الأوروبي.
- ب- تأثير الولايات المتحدة على التفاعلات الإقليمية المتصلة بالتنسوية السلمية باعتبارها الطرف الرئيسي والراعي للعملية السلمية، مما يضيق هامش الحركة أمام الاتحاد الأوروبي .
- ج- تمثل دول وسط وشرق أوروبا اولويات اساسية لدى الاتحاد الأوروبي، وعندما تجد أوروبا نفسها أمام قضايا ومشاكل أوروبا الشرقية والشرق الاوسط، فانها تولي اهتمامها لأوروبا الشرقية^(٢).
- د- رفض اسرائيل للوساطة الأوروبية، وتفضيلها الوساطة الامريكية نظراً لاقتناعها بأن الاتحاد الأوروبي متحيز للعرب، بالإضافة الى ان اسرائيل تستطيع التعامل والتأثير على الحكومة الامريكية اكثر من الاتحاد الأوروبي^(٣).

وبناءً على ما سبق، ما هي المساهمة الأوروبية في عملية السلام العربي الاسرائيلي؟

ان الدور او المساهمة الأوروبية في عملية السلام العربية الاسرائيلية لها بعدان:

- أ- السعد الدبلوماسي ويستحور هذا السعد من خلال البيانات الجماعية، وجهود المبعوث الدائم الأوروبي لعملية السلام، وجهود الدول الأوروبية في العملية

١ مفيد شهاب، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الاسرائيلي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية

الأوروبية، ص ١٠٤.

٢ هاني خلاف وأحمد نافع، نحن وأوروبا، ص ٢١٣.

٣ مارك هيلر، أوروبا وعملية السلام، ص ١٥.

السلمية ، والتصويت في الامم المتحدة في المواضيع التي تتعلق بالعملية السلمية.

ب- البعد الاقتصادي، يعتبر الاتحاد الاوروبي الممول الاول للعملية السلمية ، حيث يساهم بـ (٢٠%) من المساعدات الكلية المقدمة للشرق الاوسط، وتمول (٥٠%) من المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية^(١).

وأما بالنسبة لمشروع برشلونه، ومدى مساهمة أوروبا بلعب دور في العملية السلمية في الشرط الاوسط ، فإن الاوروبيين - خلال الفترة اللاحقة لتوقيع اعلان برشلونه - ركزوا جهودهم في تطوير البعد الاقتصادي والمالي بالدرجة الاولى، بحيث ان البعد السياسي من الشراكة لم يحض بنفس الاهتمام، وكدليل على عدم مقدرة الاوروبيين على لعب دور من خلال اطار برشلونه بشكل يحقق الفائدة المرجوة من هذا الدور ، ماحدث في مؤتمر مالطا بحيث ان عملية السلام والسلوك الاسرائيلي تجاه هذه العملية كان السبب الاساسي في عدم نجاح المؤتمر، وأظهر ذلك محدودية القدرة الاوروبية في التعامل مع العملية السلمية من خلال اطار الشراكة، وعدم تطويرها الآليات داخل اطار الشراكة تسمح لها بلعب دور أكبر، وأكثر فاعلية في العملية السلمية.

أما الاداة الدبلوماسية الاوروبية والاقتصادية معا فلم تستطع أوروبا من خلالهما فرض نفسها كطرف مؤثر على مسار محادثات السلام، والاحداث الجارية في المنطقة، والمتعلقة بالعملية السلمية، وحتى في حالات الجمود والتأزم في المفاوضات، لم تستطع أوروبا أن تكسر هذا الجمود، فتقدم مبادرات أوروبية، وتؤدي لتحقيق نتائج ايجابية، وبناءً عليه بقي الدور الاوروبي مكملاً للدور الامريكى، ويحاول الاتحاد الاوروبي - من خلال ذلك - ان يحافظ على مصالحه وسياساته تجاه المنطقة.

والعنصران الآخران المهمان الامن والاستقرار في حوض المتوسط، واللذان يشكلان عنصراً اساسياً في تعامل الاوروبيين مع منطقة حوض المتوسط، وهما يبرز تساؤل: ما هو

١ ناديا مصطفى، العرب والاتحاد الاوروبي، ص ١٢٩.

الارتباط الامني بين الاتحاد الاوروبي، ومنطقة حوض المتوسط؟ وكيف تعامل الاتحاد الاوروبي مع مسألة الامن في حوض المتوسط؟

ان الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول حوض المتوسط يشكل جزءاً من أمن الدول الأوروبية، ذلك ان أي تهديد لهذا الاستقرار بوجهيه الامني، والسياسي، والاقتصادي، سوف ينعكس على الدول الأوروبية، خاصة دول جنوب أوروبا، ففي ظل ثورة المعلومات والاتصالات أصبحت قاعدة التأثير المتبادل محوراً أساسياً، وفي ظل هذا التطور، فالأخطار التي تهدد منطقة معينة لا يقتصر تأثيرها على هذه المنطقة لكنه ينتقل الى المناطق المجاورة، وأوروبا قريبة من دول جنوب البحر المتوسط، والاحداث في هذه المنطقة تصل الى أوروبا، وتؤثر فيها بفعل العلاقات المتعددة التي ترتبط أوروبا بالمنطقة، والمصالح المتبادلة بينهما^(١).

وكدليل على هذا الارتباط بين أوروبا والمتوسط ان الامين العام السابق لحلف شمال الاطلسي خافيير سولانا قد صرح بأنه (يجب ان نكون على يقين بأن سلام وازدهار شعوبنا المتوسطية امران لا ينفصلان، وعليه لا بد من تجاوز منطق التجزئة، والاتشاق، واستبداله بمنطق التفهم بين الحكومات، والشعوب التي تمثلها)^(٢).

وتعاني دول حوض البحر المتوسط الجنوبية والشرقية من عدد من المشاكل التي تعتبر مصادر لعدم الاستقرار، وهي:

- أ- التزايد في اعداد السكان بمعدل مرتفع.
- ب- الارهاب وتواجد العديد من الحركات الارهابية التي تزعزع امن و استقرار الدول المتوسطية.
- ج- الاصولية الاسلامية، واصطدامها مع الانظمة السياسية في دول جنوب المتوسط، بالاضافة للاخطار التي تراها أوروبا في امكانية وصول هذه الحركات إلى الحكم بالنسبة لمصالحها في هذه الدول.

١ ابراهيم حماد، اتفاقيات التعاون الامني العربي الاوروبي، المؤتمر الخامس حول العلاقات العربية الاوروبية، ص ١٧٣.

٢ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة، ص ٢٤.

وفي مؤتمر شتوتجارت عام ١٩٩٩، استطاعت ألمانيا أن تتوصل إلى صياغة مشروع مقترح للميثاق الأمني في دول البحر المتوسط، وعرفته بأسم: " خطوط استرشادية حول تطوير الميثاق الأوروبي المتوسطي للسلام والاستقرار، وهذه الخطوط الاسترشادية جاءت لتكون بمثابة أداة لتنفيذ المبادئ الواردة في اعلان برشلونه، والمتعلقة بقضايا الامن والاستقرار^(١).

وهذا الميثاق المقترح، سيركز على بناء العناصر الكفيلة بمنع نشوب صراعات في المستقبل، ترك الصراعات الراهنة، كالصراع العربي الاسرائيلي، والصراع اليوناني التركي، وهناك اتجاه داخل الاتحاد الاوروبي يقول بأنه يجب على الاتحاد الاوروبي ان يركز على قضايا الامن السهلة، وليس قضايا الامن الصعبة، ويركز أنصار هذا الاتجاه على قضايا التعاون الاقتصادية الاقليمي، وليس القضايا السياسية والأمنية.

إلا أن هذا الطرح مثير للجدل، فهو يركز على القضايا المستقبلية، متجاهلاً القضايا الحالية، وهكذا ستفقد الشراكة الأوروبية المتوسطية معناها، بالنسبة للاهتمامات الراهنة للدول الداخلة في صراعات، والدول أكثر اهتماماً بقضاياها الحالية من اهتمامها بالقضايا المستقبلية.

كذلك فإن التعامل مع الصراعات الأوروبية والمتوسطية الراهنة في اطر دولية اخرى، لا يعني استبعاد الدور الاوروبي المتوسطي، او اضطلاع الشراكة الأوروبية المتوسطية بدور نشيط في تسوية تلك الصراعات، بالاضافة لذلك، فالدول العربية الداخلة في الشراكة الأوروبية المتوسطية، ترى أنه من الضروري أن يضلع الاتحاد الاوروبي بدور محوري، في بناء عملية السلام في الشرق الاوسط^(٢).

وكما سبق فإن الدول العربية، طالبت مؤتمر شتوتجارت بأن تتم إعادة دراسة هذا المقترح، لبناء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، لانه يعاني من أوجه قصور كثيرة، ولا

١ محمد السيد سليم، المشاركة الأوروبية المتوسطية، ص ٣.

٢ المرجع نفسه، ص ٥.

ينسجم مع تطلعات هذه الدول ورؤيتها للمساهمة الأوروبية، في بناء الامن والسلام والاستقرار في حوض المتوسط.

ان التشخيص الأوروبي لمصادر عدم الاستقرار في دول البحر المتوسط، يظهر ان الاتحاد الأوروبي بدأ يتعامل مع مسألة الامن بمفهومه الشامل، والذي يختلف عن المفهوم التقليدي، والذي يركز على البعد العسكري، باعتبار أن القوة المسلحة قادرة على تأمين حدود الدولة، والحفاظ على سلامة أراضيها، وتحقيق الاستقرار الداخلي، أما الامن بمفهومه الشامل، فهو ليس مجرد اجراءات الدفاع او ترتيبات الحماية بل استقرار الاوضاع على هيئة معينة دون وجود ما من شأنه أن يزعزع عوامل الاستقرار ، حيث إن مصادر زعزعة الاستقرار فيها، منها ما هو مباشر، وغير مباشر، داخل المجتمع ، لأسباب سياسية، أو اقتصادية ، أو اجتماعية، ومثل هذه الظواهر تشكل تهديداً مباشراً للامن، مما دفع الاتحاد الأوروبي للتعامل مع قضية الامن والاستقرار بمفهومها الشامل من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ذات الأبعاد الشاملة، الاقتصادية، والسياسية، الامنية والاجتماعية، الانسانية^(١).

ويشير البيان الختامي لمؤتمر برشلونه (بأن المشاركين يعبرون عن قناعاتهم، بأن السلام والاستقرار والامن في منطقة البحر المتوسط، تمثل مكسباً مشتركاً، ويتعهدون بتوطيده بكافة الوسائل المتاحة، عبر اجراء حوار سياسي منظم ومكثف، يركز على احترام المبادئ الجوهرية للتعاون الدولي^(٢).

وتقوم الرؤية الأوروبية لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة على:

- أ- الديمقراطية، وحقوق الانسان.
- ب- مكافحة الجريمة المنظمة
- ج- التسوية السلمية للمنازعات
- د- الحد من التسلح^(٣).

١ المراكز الاستشارية للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة ، ص ٢٨.

٢ ناظم عبد الواحد الجاسور، التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط، ص ١٨

٣ ناديا مصطفى، المشروع المتوسطي الأبعاد السياسية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٤٥١.

ومن خلال هذه التصورات الأوروبية لأمن حوض البحر المتوسط، جاء البعد الأمني في مشروع الشراكة تجسيدا لهذه الرؤية، بحيث إن الاتحاد الأوروبي تطرق للمسائل الأمنية التي تؤثر على الاتحاد الأوروبي ومصالحه، في منطقة حوض المتوسط، في حين أنه لم يتطرق لمسائل أخرى ترى الدول المتوسطية أنها تمثل خطراً عليها، وتشكل عامل عدم الاستقرار فيها، ومما جاء في البعد الأمني، التعاون في مواجهة الإرهاب، والمخدرات، والجريمة المنظمة، والحد من انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل واتخاذ إجراءات من قبل الدول الأعضاء بهدف الرقابة على التجمع المفرط للأسلحة، ووضع إعلان برشلونه مجموعة من الآليات لتحقيق ذلك منها إنشاء جهاز يسعى إلى معرفة مصادر الخطر، ومحاولة تفاديها، ونزع أسلحة الدمار الشامل وتوقيع اتفاقيات تضمن حقوق الإنسان، وتنظيم أمور الهجرة، وتحفظ حقوق الأقليات، وتوقيع اتفاقيات لمواجهة الإرهاب، والجريمة المنظمة .

إن معظم القضايا الواردة في البعد الأمني هي داخلية، تعاني منها الدول المتوسطية، و يستوجب معالجتها وفقاً لأسس سليمة، تؤدي إلى تحقيق درجة من الاستقرار، إلا أن الأمن لا يحقق الاستقرار إلا إذا عبر عن أوضاع سياسية، واستراتيجية، واقتصادية، واجتماعية، متوافقة مع إرادة وتطلعات الشعوب المعنية وإذا لم يتحقق ذلك يبقى الاستقرار هشاً، وغير قادر على مقاومة الصدمات والأزمات.

وبالنظر للمنهج الشامل للأمن، والذي تتعامل أوروبا مع المنطقة من خلاله، يبدو أن تحقيق الاستقرار والأمن لن يكون مبنياً على أسس قابلة للديمومة والاستمرار فمن ناحية فإن الإجراءات التي نص عليها إعلان برشلونه فيما يتعلق بالبعد الأمني تعاني من عدم معالجتها للأمن في دول المتوسط بالشكل الذي تراه دول المتوسط، فمن ناحية تطالب أوروبا بنزع الأسلحة وعدم بناء قوات زائدة عن حاجات الدفاع المشروعة والتأكيد على ضرورة أن يكون حوض المتوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل، في الوقت الذي تمتلك فيه إسرائيل أسلحة نووية، وبيولوجية، وتقديرية، كبيرة، كذلك فإن الاتحاد الأوروبي لا يرى أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية العامل الأساسي على عدم الاستقرار والأمن على الرغم من أنه يشكل بالنسبة للدول المتوسطية العربية عاملاً شديداً الفعالية عدم الاستقرار والأمن وهنا تتطابق الرؤية

الاوروبية والاسرائيلية بالنسبة لمصادر تهديد الامن في حوض المتوسط، بل ان اجراءات بناء الثقة في المتوسط تهدف إلى إعطاء اسرائيل دوراً في حفظ الامن والاستقرار في المنطقة^(١).

بالاضافة الى ان اجراءات بناء الثقة، لا تتلرق الى نزع الاسلحة بشكل متساو بين الدول العربية المتوسطية واسرائيل وهل أن نزع الاسلحة بالنسبة لاسرائيل يشمل كافة أنواع الاسلحة، وكذلك كيف يمكن ضمان الأمن والاستقرار في المتوسط في ظل غياب اطراف تمتلك قوة عسكرية وهي خارج اطار الترتيب المقترح ومنها ليبيا (قبل رفع الحصار) وإيران واثيوبيا، كذلك في اجراءات بناء الثقة هل تمتلك الدول العربية المتوسطية نفس حقوق الدول الاوروبية في الرقابة والتفتيش على الجيوش ونظم الدفاع الاوروبية والمقصود هنا ليس نظرياً بل عملياً وأخيراً كيف يحقق اطار برشلونه في بعده الامني الاستقرار والامن في المنطقة المتوسطية في ظل تواجد عسكري للاساطيل البحرية لدول ليست أطرافاً في الشراكة^(٢).

وبالنسبة للبعد الاقتصادي ومساهمته في احلال الامن والاستقرار في المنطقة المتوسطية فالبعد الاقتصادي هو اكثر الأبعاد اكتمالاً واهتماماً من قبل أوروبا وفقاً للرؤية الاوروبية فمشروع الشراكة بدعم برامج التصحيح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي على الرغم من النتائج غير الايجابية لهذه البرامج على دول المتوسط، ذلك ان الحكم على هذه البرامج يتم من خلال قدرتها على مساعدة هذه الدول على تجاوز مشاكلها التي تعاني منها ويجاد التنمية القابلة للاستمرار ذاتياً^(٣).

وفي مقالة لوزير الخارجية الامريكي الأسبق هنري كيسنجر يوضح فيها آثار سياسات صندوق النقد الدولي على أنها انخفاض مستوى المعيشة وزيادة البطالة و اضعاف قدرة المؤسسات السياسية اللازمة لتطبيق هذه البرامج ويضيف ان مقدرة الصندوق على التعامل مع

١ رافع بن عاشور، الأمن والاستقرار في المتوسط، مؤتمر تحديات العالم العربي، ص ٢٩٩.

٢ ناديا مصطفى، المشروع المتوسطي، الأبعاد السياسية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية، ص ٤٥١.

٣ إبراهيم العيسوي، تحرير الاقتصاد ودور الدولة، ص ٢٤.

القضايا عندما تختلط السياسة بالاقتصاد تكون ضعيفة وغير ناضجة ويضرب مثلًا على ذلك ما حدث في روسيا^(١). والعديد من الدول المتوسيطية طبقت برامج التصحيح الاقتصادي وعانت من مشاكل متعددة مثل: الاردن الامر الذي دفع بها إلى الاستدانة لمواجهة المشاكل الناجمة عن هذه السياسات بالإضافة إلى ان هذه السياسات وفقاً للمنهج الغربي الرأسمالي الذي لا يتناسب مع الشعوب غير الأوروبية، ويقول مسؤول في البنك الدولي (على الدول النامية أن نقتنع انه ليس في وسعها تحقيق التنمية والتقدم بالمنظار الذي اعتمدته الدول الصناعية)^(٢).

وفي ظل المشاكل التي تخلفها هذه البرامج والتي يدعمها الاتحاد الأوروبي والتي تؤدي لمشاكل اقتصادية اجتماعية كيف سيتحقق الاستقرار الداخلي لهذه الدول مع الأخذ بعين الاعتبار ان هذه البرامج أدت إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول مثل سياسات التوظيف والاستثمار وسياسات التجارة والسياسات النقدية والائتمانية^(٣).

وهو نظام أشبه بنظام الإدارة المركزية الخارجية الصارمة لاقتصاديات هذه الدول وكان الرأسمالية تستعيد وسائل السيطرة المباشرة، على اقتصاديات الدول النامية.

وهناك العديد من الامور في الجانب الاقتصادي، لا تساعد على تحقيق الاستقرار الداخلي لهذه الدول فمثلاً المنتجات الزراعية المتوسطة - في ظل مشروع الشراكة - عليها قيود بالنسبة لدخولها السوق الأوروبية على عكس المنتجات الصناعية الأوروبية التي تدخل المتوسط كذلك شروط المنشأ تتشد فيها أوروبا على الرغم من معرفتها بأقتصاديات الدول المتوسطة وأخيراً فإن المبالغ التي تم تخصيصها في مشروع الشراكة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ لم يصرف منها الا ٢٥-٣٠% حتى عام ٢٠٠٠ وعليه فما مدى مساهمة هذه المبالغ الضئيلة في مساعدة الدول المتوسطة على النهوض بأقتصادياتها إلى المستويات المقبولة والقادرة على المنافسة^(٤)؟

١ هنري كيسنجر، علاج صندوق النقد الدولي، ص ٦٩-٧٠.

٢ سامي ربحانا، العالم في مطلع القرن الحادي والعشرين، ص ٣١.

٣ إبراهيم العيسوي، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي، ص ١٨٧.

٤ بيتر زانجل، الشراكة العربية الأوروبية، ص ١٣١.

خلاصة الفصل:

أن مشروع الشراكة - كاساس للتعاون الأقليمي ، وبالشكل الذي تم بيانه - لا يخلو من بعض أوجه النقص والانتقاد، فمفهوم المتوسطية غير محدد، وهو خاضع للرؤية والمصالح الأوروبية، فالمفكرون الذين طرحوا فكرة التعاون المتوسطي، لم يستندوا في ذلك الى مصلحة جهة محددة، بل مصلحة كافة الدول المتوسطية وعلى الرغم من أن فكرة المتوسطية ليست حديث، الا ان الفكرة لم تتبلور على شكل مشروع للتعاون الأقليمي نظرا لعدم تبنى دولة أو جهة رسمية معينة هذه الافكار وصياغتها في مشروع للتعاون الأقليمي المتوسطي.

كذلك فان الدوافع الاوروبية لاطلاق هذا المشروع والصيغة التي ظهر بها مشروع التعاون، ترجح الرأي بأن الدوافع الأوروبية - بالدرجة الأولى - لتدعيم قوة الاتحاد الأوروبي في إطار التنافس بين المراكز الرأسمالية والتكتلات الاقتصادية الدولية، فالمشروع صياغته أوروبية لخدمة المصالح الأوروبية، التي تقاطعت مع مصالح الدول البحر المتوسطية، والتي يهدف التعاون معها الى زيادة مكاسب أوروبا وابعاد الاخطار القادمة من هذه المنطقة عن أوروبا.

وأهداف المشروع المتوسطي كبيرة وتحتاج لمساعدات اكبر من المساعدات المقدمة لهذه الدول والتي لا يتم الحصول عليها الا بعد التأكد من تطبيق شروط الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بالنصحح الاقتصادي والديمقراطية وحقوق الانسان وما تحمله هذه الشروط، من احتمالية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية.

ومشروع الشراكة لا يراعي الفروق الاقتصادية بين دول الاتحاد الاوروبي من ناحية والدول المتوسطية ذاتها من ناحية أخرى، سواءا على الصعيد الاجتماعي او الاقتصادي او السياسي فمثلا ستبقى الأسواق الأوروبية مغلقة أمام المنتجات الزراعية لدول حوض البحر

المتوسط، الا وفقاً لما تسمح به الاتفاقيات الموقعة مع هذه الدول، في المقابل يلاحظ العكس على الصعيد المنتجات الصناعية والتي تتفوق فيها أوروبا على دول المتوسط.

وبالنسبة للسلام والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط، فإن أوروبا لا تتدخل الا اذا شعرت بان الاوضاع في المنطقة المتوسطة سوف تنتقل اليها، وتؤثر على مصالحها، فبعد حرب ١٩٧٣ والحضر البترولي، توجهت أوروبا للمنطقة العربية بمشروع الحوار العربي الاوروربي وبعد عام ١٩٩٠ وتزايد مشاكل الهجرة في أوروبا والارهاب والمخدرات وعدم استقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول حوض المتوسط واحتمال تأثير المصالح الاوروبية في المنطقة وبالإضافة لتزايد نفوذ الولايات المتحدة فيها أخذت أوروبا توجه سياساتها الى المنطقة للحفاظ على مصالحها وتعزيز نفوذها في المنطقة.

وأخيراً عملية السلام فان الدور الاوروبي لا يزال هامشياً مقارنة بالدور الامريكي فعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، لا زال الدور الاوروبي غير فعال سواء على الصعيد الجماعي للاتحاد الاوروبي او على الصعيد الفردي للدول الاوروبية فالاتحاد الاوروبي لم يقدم مشاريع متكاملة للتسوية السلمية ودوره في المبادرات والمشاريع المقدمة من قبل الولايات المتحدة ضئيلاً، وهذا على عكس الدور الاوروبي الاقتصادي في العملية السلمية فأوروبا الداعم الاقتصادي الأول اقتصادياً للعملية السلمية، وهو ما يجب استغلاله سياسياً للعب دور اكبر في الاتفاقات المبرمة بين العرب واليهود.

الا أن مشروع الشراكة -كنقطة بداية لتطوير شكل التعاون القائم- يعتبر مشروعاً ذا فائدة للطرفين، على شرط أن يتم تطوير هذا المشروع، من قبل طرفي التعاون العربي والاوروبي.

وفي الفصل القادم تتناول الدراسة حالة التعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية والاتحاد الاوروبي، حيث انه تم توقيع اتفاقية تعاون شراكة بين الطرفين عام ١٩٩٧ بعد عدة جولات من المفاوضات، وهذه الاتفاقية جاءت معتمدة على مشروع الشراكة، الذي اطلقه الاتحاد الاوروبي في مؤتمر برشلونه، وستقوم الدراسة بدراسة حالة التعاون السابق لتوقيع اتفاق الشراكة، وبعده وبيان اثار توقيع الاتفاقية على الاقتصاد الاردني سلباً وإيجاباً.

الفصل الخامس

الشراكة الأوروبية الأردنية

مقدمة الفصل:

إن العلاقات الأردنية الأوروبية قديمة، بدأت منذ الاستعمار البريطاني للأردن، حيث أدى ذلك إلى إيجاد مجموعة من الروابط مع الدول الأوروبية، وبعد ذلك ارتبطت علاقات الأردن بالدول الأوروبية من خلال اضطلاع الأردن بدور رئيسي في القضية الفلسطينية، وما تطلبه هذا الدور من فتح قنوات مع الدول الأوروبية، للحصول على الدعم السياسي من ناحية، والاقتصادي من ناحية أخرى، وبعد إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وظهور التوجه الأوروبي نحو منطقة حوض المتوسط، كان الأردن إحدى الدول التي شملتها تلك السياسات، ابتداءً من الحوار العربي الأوروبي، وانتهاءً بالشراكة الأوروبية المتوسطية.

وستقوم الدراسة - من خلال هذا الفصل - ببحث علاقات التعاون الأردني الأوروبي، على الصعيد الاقتصادي، والتجاري، والمساعدات المالية، بالإضافة لبحث اتفاقية عام ١٩٧٧، وأهدافها، والمساعدات التي قدمت بموجب البروتوكولات اللاحقة لها.

وفي المبحث الثاني، ستقوم الدراسة ببحث اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية، ولأسباب التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقية، وأهدافها، ومحاور الاتفاقية الأساسية.

وسيتناول المبحث الثالث: آثار اتفاقية الشراكة على القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأردني، لبيان الآثار السلبية، والإيجابية، للاتفاقية على هذه القطاعات، وأخيراً في المبحث الرابع: ستبحث الدراسة أثر اتفاقية الشراكة على الأوضاع الاقتصادية، والسياسية في الأردن، وما هي تأثيراتها على هذه الأوضاع؟

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الاقتصادية الأردنية الأوروبية

يرتبط الأردن - منذ نشأته - بعلاقات اقتصادية متينة مع الاتحاد الأوروبي، ولعبت العلاقات السياسية المتينة، والتقارب الجغرافي، دوراً هاماً في تعزيز العلاقات بين الطرفين، ويشكل الاتحاد الأوروبي واحداً من أهم الشركاء التجاريين للأردن، وأحد أهم التجمعات الدولية التي قدمت دعماً مالياً للأردن، لمساعدته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ومواجهة التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد الأردني.^(١)

وعلى الرغم من أهمية هذه العلاقات، إلا أنها حتى بداية السبعينات لم تكن منظمة، مما ترتب عليه انخفاض حجم التبادل التجاري بين الطرفين، خاصة ما يتعلق بصادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنه ظهرت محاولات لتنظيم هذه العلاقات، بتوقيع اتفاقية التبادل التجاري عام ١٩٧٧، والتي تسمح للمنتجات الأردنية بالدخول للأسواق الأوروبية، بدون رسوم جمركية، ودون المعاملة بالمثل للسلع الأوروبية التي تدخل إلى السوق الأردني^(٢)، وجاءت هذه الاتفاقية منظمة لكافة سبل التعاون والإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك، وهدفت هذه الاتفاقية إلى عدة أمور منها:

- أولاً : مساهمة المجموعة في الجهود التي يبذلها الأردن في تنمية إنتاجه، والبنية التحتية لاقتصاده، من أجل تنويع كيانه الاقتصادي.
- ثانياً: التعاون الصناعي، بهدف زيادة الإنتاج الصناعي الأردني.
- ثالثاً: تشجيع القطاع الخاص للاستثمار بما يخدم اهتمامات الطرفين.
- رابعاً: التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا.^(٣)

^١ جمعية رجال الأعمال الأردنيين ، الأطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ، ورقة عمل ، ص ٢

^٢ غرفة التجارة والصناعة ، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ١

^٣ أحمد قاسم الاحمد، التعاون الاقتصادي، ص ٣٧.

ومنذ عام ١٩٧٧ كانت العلاقات التجارية الأردنية الأوروبية تحكمها بروتوكولات ثنائية، حيث تم توقيع أربع بروتوكولات ثنائية، نظمت المساعدات المالية المقدمة من المجموعة الأوروبية إلى الأردن ، ومدة كل بروتوكول خمس أعوام. (١)

وحصل الأردن بموجب هذه البروتوكولات على مساعدات، ومنح ، وقروض، تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بالمساعدات والقروض المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المتوسطة الأخرى، حيث احتل الأردن المركز الرابع، من حيث حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطة، ، أما في مجال التجارة، فتشير البيانات الخاصة بالعلاقات التجارية الأردنية الأوروبية إلى وجود عجز كبير في الميزان التجاري، يميل لصالح الاتحاد الأوروبي، ففي عام ١٩٩٥ بلغ إجمالي الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ٦٣% ، وإجمالي المستوردات الأردنية من الاتحاد الأوروبي ٣٣% ، وفي عام ١٩٩٨ بلغ إجمال الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي ٦٦% ، بينما بلغ إجمالي المستوردات من الاتحاد الأوروبي ٣٢% (٢).

أما في العام ١٩٩٩ فلقد انخفضت الصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي، حيث بلغت ٥٨% من المجموع الكلي للصادرات الأردنية أما الصادرات الأوروبية للأردن فقد بلغت ٣١% من مجموع الواردات الأردنية، والعجز في عام ١٩٩٩ قد بلغ (٧٧٣) مليون ديناراً لصالح الاتحاد الأوروبي. (٣)

وحتى عام ١٩٩٠ بقيت العلاقات بين الأردن والمجموعة الأوروبية محكومة باتفاق عام ١٩٧٧ والبروتوكولات المالية اللاحقة، ومنذ بداية التسعينات شهدت العلاقات الأردنية الأوروبية تطورات جديدة، في أعقاب اعتماد الاتحاد الأوروبي مبادرة بإعلان تطبيق سياسة جديدة، تجاه الدول المتوسطة، والتي أخذت شكلها النهائي في مؤتمر برشلونه عام ١٩٩٥، بمشاركة دول الاتحاد الخمس عشر، والدول المتوسطة الاثنتي عشرة .

^١ نائل هاشم، اتجاهات مديري التسويق، ص ٣٦.

^٢ جمعية رجال الأعمال الاردنيين، الأطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ، ورقة عمل ، ص ٣

^٣ المرجع نفسه، ص ٢

وعليه، فقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين الأردن والاتحاد الأوروبي، بعد انطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث يشكل هذا المشروع إطاراً عاماً للتعاون بين الطرفين، والعلاقات بينهما محكومة به، وهذه المرحلة الجديدة من التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي تم الاتفاق على هيكلها وأبعادها من خلال اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية في عام ١٩٩٧، والتي تم التوصل إليها، بناءً على ما جاء في إعلان الشراكة الأوروبية المتوسطية في عام ١٩٩٥، كون هذا الإعلان يشكل المعيار لعمليات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

إن السياسات الأوروبية تجاه حوض المتوسط منذ السبعينات، قد شملت الأردن على الرغم من كونه دولة غير متوسطة، أي أنه ليس له سواحل أو منفذاً على البحر المتوسط، ولذا فالأردن دولة غير متوسطة، وفقاً للمعيار الجغرافي، وكذلك هنالك حالات مشابهة مثل موريتانيا، إلا أنه وفقاً للمعيار الاستراتيجي، والذي اعتمدته هذه الدراسة في تصنيف الدول المتوسطية، يعتبر الأردن دولة متوسطة، ذلك إن ضم أوروبا لأي دولة في مشاريع تعاونها المتوسطي محكوم بالمصالح الأوروبية وليس بجغرافية البحر المتوسط، وأما في حالة الأردن، فلقد ضمها الاتحاد الأوروبي لمشروع التعاون لأغراض تتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة، والسبب سياسي، وهو ناتج من الأوضاع في فلسطين وإسرائيل، والعملية السلمية التي تريد أوروبا أن تلعب فيها دوراً مؤثراً.^(١)

وعلى الرغم من كون الأردن جغرافياً ليست دولة متوسطة، إلا أنها تعتبر من الدول النشطة في مجال التعاون المتوسطي، وترتبط بعلاقات سياسية واقتصادية متعددة مع الدول المتوسطية، كما إن موقع الأردن شجع الاتحاد الأوروبي على اعتبار الأردن إحدى الدول المتوسطية.^(٢)

^١ روبرت البيوتلي، البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص، ص ٦٦

^٢ أسامه مخيمر، التعاون المتوسطي، ص ٣١

وهكذا فالأردن يعتبر دولة متوسطة، تشملها كافة السياسات الأوروبية تجاه منطقة حوض المتوسط، وبناء على ذلك، قررت الحكومة الأردنية في عام ١٩٩٥ الدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، بهدف الوصول للتوقيع على اتفاقية شراكة، لتعزيز العلاقات الأردنية الأوروبية، على أساس من المصلحة المشتركة، والاحترام المتبادل، ودخلت الحكومة في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، تم خلالها استعراض الاتفاقية المقترحة، وبحث الأمور الفنية المتعلقة بقوائم السلع الأردنية، التي ستجري عليها تخفيضات جمركية، وشروط قواعد المنشأ، وتم التوقيع على الاتفاقية بالاحرف الأولى في نيسان ١٩٩٧. (١)

ويذكر أن الصادرات الأردنية محدودة الى الاتحاد الأوروبي، إذ لا تتجاوز ٦% من مجموع الصادرات لعام ١٩٩٨، إلا ان الانفتاح الاقتصادي على الاتحاد الأوروبي يتفق مع السياسة الاقتصادية العامة للاردن، في الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولقد أخذت هذه السياسة عدة مبادرات أهمها: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتطبيق اتفاقية الأوروجواي، والسعي للتوصل لاتفاقيات تجارة حرة مع الدول العربية، وتخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات. (٢)

المطلب الأول: اسباب توقيع الاتفاقية وأهدافها

وجاءت اتفاقية الشراكة في ١٠٧ مواد، بالإضافة الى سبعة ملاحق، وأربع بروتوكولات أما عن اسباب توقيع هذه الاتفاقية، فلقد جاء في مقدمتها ما يلي:

^١ مالك بني هاني، اتفاقية الشراكة وأثرها على القطاع الصناعي، ص ٦٥.

^٢ جمعية رجال الأعمال الأردنيين، اتفاقية الشراكة بين الاردن والاتحاد الأوروبي، ص ٢

- أولاً: أهمية استمرار الروابط التقليدية القائمة بين الطرفين، والقيم العامة المشتركة.
- ثانياً: الرغبة في تأسيس علاقات دائمة مبنية على المعاملة بالمثل، والشراكة الكاملة.
- ثالثاً: اهتمام الطرفين باحترام حقوق الانسان، ومبادئ الديمقراطية، والحريات السياسية.
- رابعاً: تمكين الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية.
- خامساً: الرغبة بتأسيس حوار سياسي منتظم حول كافة المسائل ذات الاهتمام المشترك.
- سادساً: تقوية وتدعيم عملية التحديث الاجتماعي، والاقتصادي، التي يقوم بها الاردن لتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي.
- سابعاً: خلق مناخ جديد للعلاقات الاقتصادية خصوصاً في مجال تنمية التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتقني.

ان الاسباب السببية أدت لتوقيع هذه الاتفاقية متعددة، وتحتاج لأدوات، وجهود كبيرة وسياسات، وبرامج عمل، ومساعدات، لضمان تحقيق أهداف الاتفاقية، التي تتمثل فيما يلي:

- أولاً: تهيئة اطار ملائم للحوار السياسي بين الفريقين
- ثانياً: تحرير تجارة السلع والخدمات من الرسوم الجمركية، والقيود الكمية، من خلال اقامة منطقة تجارة حرة.
- ثالثاً: رعاية تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الاردن والاتحاد الاوروبي.
- رابعاً: تحسين ظروف المعيشة، والعمل على تعزيز الانتاجية، وخلق منطقة ازدهار مشتركة.

خامساً: تشجيع التعاون الاقليمي، وتعزيز التعايش السلمي.^(١)

المبحث الثالث: المجالات الرئيسية التي شملتها الاتفاقية

يلحظ على هذه الاهداف ، أنها شاملة لكافة ابعاد اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الاوروبي، والتي جاءت تجسيدا لهذه الاهداف.

وقد شملت الاتفاقية المجالات الرئيسية التالية:

أولاً: الحوار السياسي

اتفق الطرفان على اجراء حوار سياسي بينهما، بهدف الوصول الى تفهم مشترك للقضايا الدولية، بما يحقق الامن، والسلام، والتنمية الاقليمية، ويلتزم الطرفان باحترام حقوق الانسان، والمبادئ الديمقراطية، ويكون الحوار على مستوى وزاري في مجلس المشاركة، وعلى مستوى كبار المسؤولين في الاجتماعات، واللجان الاخرى.

ثانياً: تحرير التجارة بين الطرفين

تنص الاتفاقية: على اقامة منطقة تجارة حرة، بعد فترة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة، أي في فترة أقصاها عام ٢٠١٠، بحيث تعفى السلع الصناعية الوطنية من جميع الرسوم الجمركية، والرسوم، والضرائب الأخرى، لدى استيرادها من قبل الطرف الآخر، وسيتم اعفاء السلع الصناعية الاردنية المنشأ فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما يقوم الاردن باجراء التخفيضات الجمركية تدريجياً ، ووفقاً لقوائم متفق عليها من السلع الصناعية الاوروبية،

^١ وزارة التخطيط، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ١

بحيث يتم اعفاؤها جميعاً في نهاية الفترة الانتقالية، لا يجوز لأي طرف فرض رسوم جمركية جديدة على مستورداته من الطرف الآخر.^(١)

وفيما يلي ترتيب التخفيضات الجمركية:

اولاً: تلغى الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي، والواردة في الملحق (٢) حسب جدول زمني يبدأ بعد السنة الرابعة لنهاج الاتفاقية، بنسبة ١٠%، وينتهي بعد السنة الثامنة.

ثانياً: تلغى الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي في القائمة (أ) من الملحق (٣) حسب جدول زمني يبدأ من نفاذ الاتفاقية بنسبة ٨٠%، وينتهي بعد أربع سنوات من ذلك.

ثالثاً: تلغى الرسوم الجمركية على المستوردات من الاتحاد الأوروبي، في القائمة (ب) من الملحق (٣) حسب جدول زمني، يبدأ بعد السنة الرابعة من نفاذ الاتفاقية بنسبة ١٠%، وينتهي بعد اثنتي عشرة سنة.

رابعاً: بالنسبة للسلع الواردة في الملحق (٤)، سيتم الاتفاق على جدول زمني لتخفيض الرسوم الجمركية عليها، وذلك بعد السنة الرابعة من نفاذ الاتفاقية.^(١)

خامساً: بالنسبة للسلع الأخرى، سيتم إلغاء الرسوم الجمركية، والرسوم الأخرى المماثلة، بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

ويحق للاردن الاستمرار في حماية بعض المنتجات الصناعية، وبعد انقضاء الفترة الانتقالية.

وأما بالنسبة للسلع الزراعية، فيلتزم الطرفان بتحقيق حرية أكبر من السابق في التبادل التجاري الخاص بها، مع أن الاتحاد الأوروبي يسعى لحماية المنتجات الزراعية التي

^١ جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ١١

^٢ جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أفاق التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي، ص ٣٥

تنتجها الدول الأعضاء فيه، ومع ذلك سيتم تحديد السلع الزراعية المحررة من قبل الاتحاد الأوروبي بموجب بروتوكول، ولقد تم اعفاء (٨٢) سلعة زراعية أردنية من القيود التجارية الأوروبية، وسيعيد الطرفان النظر في بداية القرن القادم عام ٢٠٠٢ في تجارة السلع الزراعية بينهما، بهدف تحقيق تحرير أكبر في تجارتها.

وتنص الاتفاقية على أنه يجوز لأي طرف في حالة تعرض إنتاجه لضرر شديد، نتيجة منافسة المستوردات، أو لصعوبات في التصدير، أن يزود لجنة الشراكة بجميع المعلومات المناسبة، وأن يطلب اتخاذ الاجراء المناسب، ولا تستبعد الاتفاقية اتخاذ أي طرف اجراءات تجاه الاستيراد، أو التصدير، أو الترانزيت على أساس الآداب العامة، أو السياسة العامة، أو الأمن، بشرط ان لا يؤدي تطبيق تلك الاجراءات الى تمييز^(١).

ثالثاً: الحق في اقامة المشاريع والخدمات

اتفق الطرفان على أن يمنح كل منهما الآخر معاملة الدولة الاولى بالرعاية، في مجال الخدمات، وفق الأسس التي قامت عليها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

رابعاً: المدفوعات وانتقال رأس المال والمنافسة

تنص الاتفاقية على الالتزام من قبل الطرفين، بأن تتم المدفوعات بالعملات القابلة للتحويل، وأن يتم تحويل رأس المال للاستثمار وتحويل ارباح الاستثمارات بحرية تامة، ويجوز إذا واجه احدي الطرفين صعوبات خطيرة في ميزان مدفوعاتها، فيجوز لها فرض قيود على التحويلات الجارية بعد اعلام الطرف الآخر، وتكون لمدة محددة.

أما بالنسبة للمنافسة، فتنص الاتفاقية على أن الممارسات التي تحد من المنافسة - بما في ذلك الدعم الحكومي (الا انها في حالات استثنائية) - لا تتفق مع الالتزام بتنفيذ

^١ جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ١٢

الاتفاقية، وسيعمل كل طرف على تكييف عمل الاحتكارات، او المؤسسات الحكومية التجارية، بحيث لا تؤدي معاملاتها الى تمييز ، كما يعمل كل طرف على تنفيذ الاتفاقية، كذلك يعمل الطرفان على تحرير تدريجي لشروط المشتريات الحكومية، وأن يطبق الاردن الأنظمة الفنية والمقاييس المطبقة في الاتحاد الاوروبي^(١).

خامساً: التعاون الاقتصادي

تهدف الاتفاقية الى تدعيم التعاون الاقتصادي بين الطرفين، بما يقوي من جهود الاردن في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة، وعليه فهذا التعاون سيغطي المجالات التالية:

- أ- الأنشطة التي ستتأثر نتيجة تحرير التجارة بين الاردن والاتحاد الاوروبي.
- ب- المجالات التي ستحقق نمواً وفرص عمل، وتقرب اقتصاديات الطرفين من بعضهما بعضاً.
- ج- ما يمكن ان يقوي التكامل الاقتصادي في المنطقة.
- د- حماية البيئة، والتوازن البيئي^(٢).

ويتخذ التعاون الاقتصادي الوسائل التالية: الحوار بين الطرفين حول قضايا الاقتصاد الكلي، تبادل المعلومات، التشاور وتبادل الخبرات، والمشاريع المشتركة، والتعاون الفني، ويشمل التعاون الاقتصادي بصفة خاصة: العديد من المجالات، ومنها:

- التعليم، والتدريب
- التعاون العلمي ، والفني، والتكنولوجي
- البيئة

^١ وليد نويهض ، موقع الاقتصاد العربي في عصر التكتلات، ص ١٣

^٢ مالك بني هاني، إتفاقية الشراكة وأثرها على القطاع الصناعي، ص ٧٨

- تطوير وحماية الاستثمار
- المقاييس، والمواصفات
- الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات.
- الطاقة.

سادساً: التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي

تنص الاتفاقية: على أن يتفق الطرفان على تنفيذ البرامج، والمشاريع في المجال الاجتماعي وبخاصة تلك التي تقلص ضغوط الهجرة، وتعمل على تأهيل العائدين، وتطوير دور المرأة في التنمية، وتدعيم برامج تنظيم الاسرة، وحماية الأطفال، والاهتمام بنظام التأمين الصحي، والحد من الفقر، وسيقوم الطرفان بتنمية التعاون في المجالات الثقافية، عن طريق البرامج والمشاريع، والانشطة المشتركة.

سابعاً: التعاون المالي

من أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية، سيقدم الاتحاد الاوروبي موارد مالية، كما سيتعاون الطرفان في تسهيل الاجراءات اللازمة لإصلاح الاقتصاد الاردني، وتطوير بنيته التحتية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتدعيم سياسات التصحيح الاقتصادي، ومتابعة الآثار الناتجة عن تحرير التجارة على الصناعة الاردنية، وميزان مدفوعاتها.^(١)

ثامناً: جوانب مؤسسية عامة

تنص الاتفاقية: بإقامة مجلس مشاركة على المستوى الوزاري من الطرفين، يجتمع سنوياً لبحث المسائل المتعلقة بالاتفاقية، كذلك توجد لجنة مشاركة مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية، ويستطيع مجلس الشراكة تشكيل أي مجموعة عمل ضرورية لتنفيذ الاتفاقية، وتحال القضايا

^١ مالك بني هاني، اتفاقية الشراكة وأثرها على القطاع الصناعي، ص ٨٠

التي يختلف الطرفان حولها الى مجلس الشراكة، واذا لم تحل فتحال الى مجلس تحكيم يتفق عليه الطرفان.

تسري هذه الاتفاقية لمدة غير محددة، ويحق لاي طرف اشعار الطرف الآخر بانتهاء العمل بها، ويتوقف العمل بها بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الأشعار.

يبدأ تنفيذ الاتفاقية اعتباراً من اليوم الأول للشهر الثاني من تاريخ اشعار الطرفين لبعضهما بعضاً بأن اجراءات المصادقة عليها قد تمت. (١)

تاسعاً: قواعد المنشأ

حتى تستفيد السلعة المنتجة - في أحد الطرفين - من قواعد الإعفاء لدى الطرف الآخر، يجب اثبات انها من منشأ الطرف المعني، ويتضمن البروتوكول الثالث للاتفاقية القواعد التي طرحها الاتحاد الاوروبي في هذا الصدد، فالبضائع التي قد تم الحصول عليها بالكامل من الاتحاد أو الاردن، وهذه تشمل المنتجات الزراعية، والثروات الحيوانية والمنتجات الأولية، والتي تقع عموماً في الفصول (١) الى (٢٤) من جدول النظام المنسق، تعتبر سلعاً قد حققت شروط قواعد المنشأ. (٢)

أما المنتجات الصناعية، فإن القاعدة هي اعتبار منشأها داخل أحد الطرفين، اذا كانت قد جرت معالجتها أو تجهيزها بدرجة كافية، وقد جرى تسجيل مفردات السلع في الملحق رقم (٢) وفق التصنيف المنسق الذي يطبقه الاتحاد الاوروبي منذ عام ١٩٨٨، والذي يربط بين التبنيد الجمركي، وطبيعة العملية الانتاجية، وبيان الشرط الخاص بكل بند، الذي تعتبر بمقتضاه المنتجات الداخلة ضمنه ناشئة داخل الطرف المعني، ويتخذ هذا الشرط أحد شكلين الأول: إتباع عمليات معينة لانتاج المنتج، وفق نظم الانتاج الاوروبية، والثاني عدم تجاوز قيمة الأعمال التي تمت داخل حدود الطرفين على المنتج قبل وصوله الى صورته النهائية

^١ وزارة التخطيط، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ٣٢

^٢ نظمي العبدالله، قواعد المنشأ في اتفاقية الشراكة، ص ١٠

نسبة معينة تتراوح عادة بين ٤٠ الى ٥٠% من قيمته، فإذا حقق المنتج، هذا الشرط فإنه يعتبر بكامله من مصدر محلي، بالنسبة لأي مرحلة تصنيعية لاحقة. (١)

وبالنسبة لما يسمى بالتراكم الاقليمي للمنشأ، فاتفاقية الشراكة تسمح به وهو يعني أنه بإمكان الدول العربية استعمال المكونات العربية، وتصنيعها، وادخالها الى الاتحاد الاوروبي معفاة، حتى وان لم يتم كامل التصنيع في الدولة الواحدة، لكن هذا التراكم له شروطه وهي:

- أولاً: أن ترتبط الدول العربية فيما بينها باتفاق تجاه حرة.
 ثانياً: أن ترتبط كل منها بالاتحاد الاوروبي باتفاق مماثل.
 ثالثاً: أن تكون قواعد المنشأ موحدة بين الجميع. (٢)

واتفاقية الشراكة لها مجموعة من نقاط القوة، ونقاط الضعف، والتي تتمثل في:

أولاً: نقاط القوة

- أ- سهولة دخول السلع والمنتجات الأردنية الى السوق الأوروبية دون عوائق.
 ب- وجود برامج تتضمنها اتفاقية الشراكة لمساعدة الصناعات الاردنية في عمليات التأهيل ، من خلال برامج التدريب، والتعاون الفني، مما يؤدي الى تطوير تلك الصناعات، كذلك سيقدم الاتحاد الاوروبي الدعم المالي الى الصناعات الاردنية، حتى تتمكن من زيادة قدراتها التنافسية، وبالتالي زيادة فرصها في التصدير لأسواق دول الاتحاد.
 ج- يتوقع لبعض الصادرات الاردنية مثل البوتاس، والفوسفات ، والاسمنت، واملاح البحر الميت، بالاضافة للمنسوجات، والجلود، ان يتوفر لها فرص جيدة لدخول الاسواق الاوروبية، بسبب ازالة العوائق التي كانت تواجهها سابقاً.

^١ مالك بنى هاني، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وأثرها على القطاع الصناعي، ص ٨١

^٢ نظمي العبدالله، قواعد المنشأ في إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ١٣

- د- تتضمن الاتفاقية برامج لمساعدة الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، من أجل تطوير منتجاتها، وتزيد من صادراتها عن طريق نقل التكنولوجيا، وإبرام العقود مع الشركات الأوروبية.
- هـ- توقع قيام مشاريع استثمارية مشتركة مع السوق الأوروبية داخل الأردن، تعتمد في مدخلاتها على مواد متوفرة في الأردن، ليتم تصديرها الى الاسواق العالمية.
- و- تحتوي الاتفاقية على اعطاء الفرص للقطاع الخاص الاردني لتطوير منتجاته، وأن يدعم قدراته التصديرية. (١)

ثانياً: نقاط الضعف

- سوف تترك اتفاقية الشراكة العديد من الآثار السلبية على الصادرات الاردنية، ومن أهم هذه الآثار:
- أ- ان حوالي (٨٥%) من الصناعات الاردنية هي صناعات متوسطة، وصغيرة الحجم، وبحاجة الى رعاية ودعم وتوجيه لمدة أطول، مما هو متاح في الاتفاقية، مما سيعرض هذه الصناعات الى مزيد من المصاعب التي تجعلها تفقد القدرة على التكيف مع المرحلة القادمة، مما يعني أن بعضها سوف يتضرر، والبعض الأخرى سوف يختفي من السوق.
- ب- ان اتفاقية الشراكة لم تعط الفرص المتكافئة للصناعات الاردنية مقابل الصناعات الأوروبية، التي تتمتع بمزايا نسبية مرتفعة، بما سيؤثر على قدرة الصناعات الاردنية في منافسة الصناعات الأوروبية، من حيث الجودة، والنوعية، والسعر.
- ج- لن يتمكن عدد محدود من الصادرات الاردنية في الدخول الى الاسواق الأوروبية، دون التزامها بالمقاييس الدولية، ورفع مستواها للتتناسب مواصفاتها مع متطلبات الأسواق.

^١ محمد المجالي، الاقتصاد الأردني في ضوء الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ٢٤

د- ان قواعد المنشأ تقف حائلاً امام دخول بعض الصادرات الاردنية الى اسواق الاتحاد الاوروبي. (١)

هـ- سترتب على الاردن في هذه الاتفاقية التخلي الى حد بعيد عن سياسة حماية صناعته، لتكون قادرة على الوقوف على قدميها، وهذا من شأنه أن يلحق ضرراً بعدد من الصناعات التي لازالت تأخذ طريقها في النمو والتطور، في ظل سياسة الحماية المتعمدة.

ومهما يكن من أمر، فإن الاتفاقية تتضمن تحديات ومصاعب يتوجب مواجهتها، لجعل الصناعات الاردنية قادرة على رفع امكاناتها الانتاجية وتطوير انتاجاتها لتواكب المواصفات والمقاييس الدولية التي تتطلبها الاسواق العالمية، مما سيزيد من فرصها في التصدير، في ضوء المنافسة التي ستواجهها من السلع والمنتجات الاجنبية.

- مقارنة اتفاقية الشراكة مع الاردن مع مثيلاتها للدول الأخرى المتوسطة. قبل الحديث عن اتفاقية الشراكة، لا بد من الاشارة الى ان الاتفاقية الاردنية الاوروبية لعام ١٩٧٧، وإن التعديلات اللاحقة لها، قد حرمت الاردن من كثير من الامتيازات التي منحت للدول الأخرى، لمعظم المنتوجات الزراعية، حيث أعطت دول الاتحاد الاوروبي امتيازات أفضل لدول أخرى مثل اسرائيل، والمغرب، وتركيا، وقبرص، الا أن الاتفاقية الجديدة قد منحت الاردن امتيازات أكثر لم تكن واردة في الاتفاقيات السابقة، مما ساهم في تقليل الفجوة التنافسية المصطنعة بين الاردن، والدول الأخرى.

ولمقارنة اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية، مع مثيلاتها من الاتفاقيات مع الدول المتوسطة فالجدول رقم (١) يوضح أهم بنودها، والذي يبين مقارنة موجزة بين اتفاقيات الشراكة التي وقعها الاتحاد الاوروبي مع تركيا، والمغرب، واسرائيل، والاردن، والامتيازات الممنوحة لها بموجب الاتفاقيات الموقعة بين كل منها والاتحاد الاوروبي.

^١ محمد المجالي، الاقتصاد الاردني في ضوء الشراكة الأردنية الأوروبية، ٢٤

يلاحظ من الجدول أن الاردن منح امتيازات معاملة لتلك التي منحت للدول الثلاث لبعض المحاصيل، فيما يتعلق بفترات الاعفاء، او الكميات المسموح بتصديرها معفاة من الرسوم الجمركية، إلا أن الأهم من ذلك، هو وضع قيود كمية على تلك المنتجات التي يتوفر للاردن فرص لزيادة صادراته منها لدول الاتحاد كازهار القطف، ورب البندورة، والبرتقال (١)، وقد منح الاردن كميات ضئيلة مقارنة بالكميات التي حصلت عليها هذه الدول، فمثلاً ازهار القطف سمح للاردن بتصدير مائة طن معفاة من الرسوم الجمركية مقابل كميات غير محددة من تركيا، والمغرب خمسمائة طن واسرائيل أربع وعشرين ألف ونصف طن سنوياً.

ومن ناحية اخرى، ما زالت بعض الدول المذكورة تتمتع بميزات واعفاءات أكبر من تلك الممنوحة للاردن في بعض المحاصيل، مما يحد من قدرة الاردن على التوسع في انتاج وتصدير هذه المحاصيل. (٢)

المبحث الثالث: الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة على الاقتصاد

الأردني

ان اتفاقيات الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط سوف تنعكس ايجاباً على اقتصاديات هذه الدول ، وفي المقابل فإنها سوف تحمل معها بعض الآثار السلبية، ويعتمد تعظيم الايجابيات ، وتقليل السلبيات، بشكل أساسي على دول حوض البحر المتوسط، أما بالنسبة للاردن والدول العربية فعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات بين اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية، والاتفاقيات التي وقعتها الدول العربية مع الاتحاد الاوروبي ، إلا أن آثار هذه الاتفاقيات على القطاعات الاقتصادية العربية تتشابه الى حد كبير، نظراً الى تشابه الهياكل

^١ محمد الحيارى، أثر اتفاقية الشراكة على الصادرات الزراعية الاردنية، ص ١٣

^٢ المرجع نفسه، ص ١٤

الاستراتيجية، والسياسات التجارية، ومستويات التنمية الاقتصادية التي حققتها هذه الدول، وفيما يلي تحليل لبعض آثار اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

المطلب الأول: القطاع الصناعي الايجابيات:

تتضمن الاتفاقية على العديد من الأحكام التي تدعم الصناعة المحلية، ومن أهمها: تقديم دعم مالي وفني للقطاع الصناعي، ويركز على دعم الاصلاح الاقتصادي، وبرامج اعادة الهيكلة، وضمن هذا الاطار قام الاتحاد الاوروبي بتمويل العديد من المشاريع الداعمة للقطاع الصناعي الاردني، ومن أهمها: برنامج تطوير الصناعة، والذي يهدف الى زيادة القدرة التنافسية والتصديرية للصناعات الاردنية وذلك لتمكين القطاع الخاص من أخذ الدور الريادي في نمو اقتصادي مستديم، بالاضافة الى برنامج تطوير القطاع الخاص، الذي يسعى لاهداف مماثلة، لاهداف البرنامج السابق، بالاضافة لتوفير الخدمات الفنية، والاستشارية، والإدارية.

- تحديث البنية التحتية للقطاع الصناعي

- تشجيع وترويج الاستثمار الاجنبي والمحلي في المشاريع الجاذبة للعمالة.

- تشجيع نقل التكنولوجيا.

- دعم الموارد البشرية.

- ان تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الانتاج الصناعي، سوف تكون

فورية، الأمر الذي سيؤدي الى رفع تنافسية القطاع الصناعي.

- ان عملية تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية ذات القيمة

المضافة العالمية لن تكون فورية، وانما منحت الاتفاقية الاردن فترة انتقالية

مدتها (١٢) سنة يتم من خلالها تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي (١).

الا أن الاتفاقية تتضمن مجموعة من السلبيات والمخاطر ومنها:

^١ جمعية رجال الاعمال الاردنيين، الاطار العام لاتفاقية الشراكة الاردنية الأوروبية، ص ٩

- انه من المتوقع أن تواجه الصناعة المحلية تحديات وصعوبات عديدة في ضوء تعرضها لمنافسة شديدة من المنتجات الصناعية الأوروبية المماثلة، بعد إزالة الرسوم الجمركية، والقيود الكمية على استيرادها.
- وتتشدّد الاتفاقية في تطبيق قواعد المنشأ، الامر الذي سيحول دون زيادة الصادرات الصناعية الاردنية الى الأسواق الأوروبية من جهة، وتقليل الاعتماد على الصناعات التصديرية، ذات القيمة المضافة العالية على حساب تصدير المواد الخام من جهة أخرى.
- وسوف يؤدي ازالة الرسوم الجمركية، الى النقص في الايرادات العامة للخزينة، وسوف تلجأ الحكومة لتعويض هذا النقص من خلال رفع الضريبة العامة على المبيعات، والتي تفرض على المنتج المحلي والمستورد من دون (١) تمييز في المعاملة، الامر الذي يؤدي الى اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية المحلية.

المطلب الثاني: القطاع الزراعي

أما بالنسبة للقطاع الزراعي، فتقدم الاتفاقية مجموعة من الفرص التي إن احسن التعامل معها سوف تنعكس ايجاباً على القطاع الزراعي الاردني، وتتمثل في ان الاتفاقية قد زادت الحصص الكمية والفترات الزمنية للمنتجات الزراعية، وبعض المنتجات الحيوانية عما كان في اتفاقية عام ١٩٧٧، مما يعني زيادة الصادرات الزراعية الى دول الاتحاد الاوروبي.

بالاضافة الى ذلك يقوم الاتحاد الاوروبي من خلال بنك الاستثمار الاوروبي بتقديم قروض ومساعدات للاردن، لدعم قطاع المياه في الاردن، والذي يواجه أزمة حقيقية تنعكس آثارها سلباً على القطاع الزراعي الاردني (٢).

^١ حيدر فريحات، الملتظور الاردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية، ص ٤

^٢ جمعية رجال الأعمال الأردنيين، الاطار العام لاتفاقية الشراكة، ص ٩

أما بالنسبة للسلبيات، فإن الاتفاقية تحمل في طياتها مجموعة من السلبيات التي سوف تنعكس على القطاع الزراعي، ومنها إن معظم صادرات الأردن من المنتجات الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي لم تكن خاضعة لاية رسوم جمركية، خلال التعاون السابق بموجب اتفاقية عام ١٩٧٧ وتعديلاتها، نظراً للاعفاءات التي كانت ممنوحة لهذه المنتجات ضمن الحدود الكمية المقررة، وعليه فإن اتفاقية الشراكة لا يتوقع لها ان تساهم أصلاً في زيادة الصادرات الزراعية الأردنية الى الأسواق الأوروبية، على الرغم من تمديد فترات الاعفاءات الجمركية لبعض المحاصيل الزراعية التصديرية.

وتتضمن الاتفاقية ترتيبات تتعلق بصادرات ومستورادات كل من الأردن والاتحاد الأوروبي، وذلك بالاستناد الى معايير الرسوم الجمركية، والقيود الزمنية، ونظام الحصص، ويتوقع في هذا المجال ان يؤدي السماح باستيراد المنتجات الزراعية الأوروبية، الى تعريض القطاع الزراعي الأردني المنافسة شديدة في الأسواق المحلية، خاصة وان القطاع الزراعي يعاني من وجود معوقات انتاجية وتصديرية، تحد من قدرته التنافسية، ومن أهم هذه المعوقات قلة المياه واعتماد على أساليب الانتاج التقليدية^(١).

ومن المحاذير كذلك أن يستخدم الاتحاد الأوروبي شهادات الصحة، ومتبقيات المبيدات، ومتطلبات الجودة الصارمة على المنتجات الزراعية، كعوائق غير جمركية أمام دخول المنتجات الأردنية الى أسواقه.

المطلب الثالث: القطاع المالي

أما الايجابيات التي تضمنتها اتفاقية الشراكة بالنسبة للقطاع المالي والمصرفي فتتمثل

في:

^١ حيدر فريحات، المنظور الأردني للبعد الاقتصادي، ص ٥

الخاص الذي يمول من قبل الاتحاد الاوروبي، هذا بالاضافة الى البرامج الحكومية الرامية الى دعم القطاع الخاص الاردني.

المبحث الرابع: أثر اتفاقية الشراكة على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في الاردن

إن اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية لم يجر تطبيقها على أرض الواقع، حتى يمكن إبراز أثارها على الاقتصاد الاردني، إلا أنه - وكما سبق في المبحث السابق - تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي وردت في الاتفاقية وأوضاع الاقتصاد الاردني، وعلاقة الاردن الاقتصادية على أوروبا، بحيث انها تعطي دلالة لما سيحدث في المستقبل عند تطبيق الاتفاقية على أرض الواقع.

وبالنسبة لتأثير الاتفاقية على الاقتصاد الاردني، والعلاقات الاقتصادية مع أوروبا، فلا شك أن الاتفاقية سيترتب عليها آثار سلبية على الاقتصاد الاردني، وبشكل خاص على الصناعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة وان مثل هذه الصناعات تشكل نسبة كبية من الصناعات الاردنية، هذا بالاضافة الى أن الخطر يبقى قائماً على الصناعات الالكترونية والكهربائية، باعتبارها صناعات تجميعية (١)، بالاضافة الى انخفاض الإيرادات الحكومية من العوائد الجمركية والتي تشكل (١٦%) من الإيرادات العامة للموازنة في الاردن (٢)، وسوف تتأثر الصادرات الاردنية من ناحيتين، الاولى: ضغوط المواصفات، والجودة، وشروط قواعد المنشأ، وارتفاع تكاليف الانتاج بسبب التقيد بحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، وسوف تتحمل الخزينة انخفاض الإيرادات الجمركية نتيجة لانخفاض الرسوم الجمركية، والرسوم ذات الأثر المماثل (٣).

١ أكرم كرمول، الصناعة الأردنية في ظل الشراكة وتحرير التجارة الدولية، ص ٣٠

٢ غرفة التجارة والصناعة، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ٢٠

ومن ناحية أخرى سوف تواجه الصناعة المحلية منافسة شديدة من المنتجات الأوروبية بعد إلغاء الرسوم الجمركية، بما سيهدد بعضها ويرغمها على الإغلاق، وانتهاء خدمات العاملين لديها^(١)، وحتى الصادرات الأردنية إلى دول الاتحاد الأوروبي، سوف تواجه منافسة من منتجات الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط.

أما المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الأردن ضمن برنامج الشراكة، فالمبالغ المخصصة ضمن مشروع الشراكة تعتبر غير كافية، ويجب زيادتها، والمبالغ التي صرفت حتى عام ١٩٩٩ من المرصودة قليلة، كما أن الحصول على هذه المساعدات بناءً على قدرة كل بلد على التنفيذ، فالدولة التي تنفذ بصورة أسرع تزداد مخصصاتها، أي أن الحصول على المساعدات سوف يكون بشكل تنافسي بين الدول، ولا يوجد مبالغ محددة ومخصصة لكل دولة، فالأردن من الدول التي حصلت على مساعدات من الاتحاد الأوروبي بحيث أنها أكبر مانح في مجال المساعدات للأردن، ويبلغ مجموع المساعدات للأردن في فترة التسعينات حوالي مليار يورو^(٢)، وتتوزع هذه المساعدات على مجموعة من القطاعات، وهي تعزيز الديمقراطية، والمشاريع الصغيرة، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية، والتنوع، والتنمية، والتأهيل، ومساعدات الاتحاد الأوروبي الإنسانية^(٣) وبالنسبة للاستثمار الأوروبي في الأردن فالاستثمار الأوروبي محدود في الأردن، وما زال لا يرقى إلى المستوى المطلوب بحيث يساعد في تحسين الاقتصاد الأردني^(٤).

وبالنسبة للدين الخارجي، فالأردن يعاني من مديونية عالية مقارنة بالنتائج الإجمالية المحي وفي عام ١٩٩٨ بلغت نسبة خدمة الدين من الموازنة العام ٢٦%، وتؤكد الوقائع أن المديونية في تصاعد مستمر^(٥) وحصّة الاتحاد الأوروبي ومؤسساته ودولة حصّة مهمة في المديونية الأردنية، وجاء في إحدى الدراسات إن خفض نسبة الدين الخارجي من الناتج

١ غرفة التجارة، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ص ١٩

٢ المرجع نفسه، ص ١٦

٣ European News in Jordan, European aid to Jordan, page ٧

٤ European News in Jordan, page ٧

٥ منير الحمارنة، سياسات الإصلاح الهيكلي، الإصلاح الاقتصادي في الأردن، ص ٣٠

المحلي سيكون حاسماً بالنسبة للأردن^(١)، ولا تتضمن اتفاقية الشراكة بنوداً بشأن شطب المديونية عن الأردن، أو جزء منها، بل إن شطب أجزاء من المديونية يتم في إطار خارج اتفاقية الشراكة، كما حدث عند زيارة الملك عبدالله إلى فرنسا^(٢).

وبالنظر إلى هذه العوامل، وتأثيراتها على الاقتصاد الأردني، فإنها تعطي دلالة على أن الشراكة الأردنية الأوروبية سوف تساهم في زيادة الفجوة الاقتصادية، وتزايد العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي، ومما يعزز هذه النتيجة أن اتفاقية الشراكة تدعم برامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، وتؤكد على أهمية الالتزام بهذه البرامج بحيث إن اتفاقيات الشراكة تعتبر داعماً ومكملاً لهذه البرامج^(٣).

من النتائج السلبية التي نجمت عن تطبيقها في الأردن، فلقد أدت هذه البرامج إلى أن الاقتصاد الأردني لم ينجح في إعادة هيكلته في اتجاه اعتماده على الذات، وتعزيز قدرته على توليد الدخل وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى حدوث زيادات متوالية على الأسعار، وتقليص معدلات الاستهلاك الكلي، مما أدى لانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين، وأدت كذلك البرامج إلى ازدياد الفقر والبطالة، وحتى الانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وحتى الانخفاض الطفيف على المديونية العامة، لا يعزى إلى برامج التصحيح، كذلك الفشل في زيادة الصادرات، بالتالي بقاء العجز في الميزان التجاري على حاله^(٤). بالتالي برامج الإصلاح لم تؤد إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني، ولم تساهم في تحقيق نمو اقتصادي دائم، هذا فضلاً عن النتائج السلبية على المستوى الاجتماعي.

أما بالنسبة للاستقرار السياسي في الأردن، فلقد كان لبرامج التصحيح الاقتصادي الدور الرئيسي في أحداث حالة عدم استقرار في الأردن، وتتصل حالة عدم الاستقرار السياسي بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح من خلال زيادة ظاهرة الفقر،

١ صالح نصولي وعامر بساط وأسامة كنعان، استراتيجية الاتحاد الأوروبي، ص ٣٠

٢ المشاهد السياسي، زيارة الملك عبدالله إلى فرنسا، ص

٣ أكرم كرمول، الصناعة الأردنية في ظل إتفاقية الشراكة، ص ٣١

٤ مفلح عقل، برامج الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاقتصادي في الأردن، ص ٨٣

والبطالة، والتفاوت في توزيع الدخل، وانخفاض قيمة الدينار، ولقد ظهر أثر هذه البرامج على الاستقرار من خلال الاستقرار الحكومي، والعنف المتمثل في الاعتقالات، واستخدام وحدات الجيش، وأحداث الشعب والتظاهرات، والاضرابات، وبالنسبة لأحداث الشعب، فلقد شهد الأردن أحداثاً شغباً في مناسبتين عام ١٩٨٩ و عام ١٩٩٦، كذلك تم استخدام الجيش وقوات الشرطة في الحاليتين، وبالتالي كان هناك علاقة سلبية بين تطبيق سياسات الإصلاح والاستقرار السياسي في الأردن^(١) وكما ورد سابقاً فإن مشروع الشراكة بعامة، والاتفاقية الأردنية الأوروبية خاصة، تركز على مسألة الالتزام بسياسات وبرامج صندوق النقد الدول والبنك الدولي، وكما تبين من خلال التحليل السابق ان هذه البرامج أدت الى حالة عدم استقرار في الأردن، وعلى الرغم من ذلك يصر الاتحاد الأوروبي على الالتزام بها، والبعد السياسي والامن في اتفاقية الشراكة يؤكد على تعزيز الامن والاستقرار الاقليمي، ويركز كذلك هذا البعد على مسائل الديمقراطية، وحقوق الانسان، والتنمية الاقليمية، الا أن اليات التعاون السياسي والامن لا تتضمن أليات لمواجهة او تلافي أسباب عدم الاستقرار^(٢)، وعليه، فأسباب عدم الاستقرار في الأردن، نابعة من عوامل اقتصادية بالدرجة الأولى، والتي كانت نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، واتفاقية الشراكة تدعو للتعاون الاقتصادي، وتعزيز جهود التنمية، الا ان المؤشرات تدل على أنه عند تطبيق الاتفاقية سوف تظهر آثار سلبية على الاقتصاد الأردني بقطاعاته الرئيسية، مما يعني زيادة أسباب عدم الاستقرار التي نجمت عن سياسات الإصلاح، على اعتبار أن اتفاقية الشراكة جاءت مكملة لبرامج الإصلاح وداعمة لها.

ومما يعزز هذه النتيجة، تشكيل قوتين أوروبيتين أحدهما بحرية (يوروم فور) وبحرية (يورو فور) وذلك كقوات تدخل سريع لمواجهة حالات عدم الاستقرار، والاضطرابات في دول حوض المتوسط، ولقد تم تشكيل هذه القوة دون تشاور مع دول حوض المتوسط، مما أثار انتقادات دول المتوسط على انشائها، والاهداف التي وضعت القوة لخدمتها.

١ منار الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي، ص ١٨٠

٢ وزارة التخطيط، اللجنة التوجيهية لمتابعة اتفاقية الشراكة، ص ١٤

خاتمة الفصل:

إن دراسة اتفاقية الشراكة الاردنية الاوروبية، تتطلب مرور فترة من الزمن على تطبيقها حتى يمكن دراسة آثار هذه الاتفاقية في ضوء نصوصها والسياسات الاوروبية المرافقة لها، والتطورات التي تحدث للاقتصاد الاردني عند تطبيق الاتفاقية، إلا أنه لم يحدث هذا حتى الآن، لذلك فالدراسات التي تناولت الموضوع، أعتمدت على تجارب التعاون السابق، وتحليل نصوص الاتفاقية، ومقارنة الاتفاقية الاردنية مع اتفاقيات أخرى وقعت مع دول متوسطة، بالإضافة لتحليل أوضاع الاقتصاد الاردني، وكذلك المساعدات والقروض الاوروبية المقدمة للاردن، لأن ذلك بمجموعه يعطي مجموعة من المؤشرات التي تعطي مجموعة من النتائج عن هذه الاتفاقية مستقبلاً، والآثار التي سترتب على الاقتصاد الاردني مستقبلاً.

ان اتفاقية الشراكة كمحدد للتعاون الاردني الاوروبي، يجب على الطرفين الالتزام بها، يؤدي الى تقليل المتغيرات الداخلة في تحليل ودراسة علاقة التعاون، وفي ضوء ذلك فان الاتفاقية توفر مجموعة من الفرص والتحديات للاقتصاد الاردني، فهي تفتح الاسواق الاوروبية أمام المنتجات الاردنية، لكن في ضوء الشروط التي تنص عليها الاتفاقية، والتي تعتمد في جزء كبير منها على الاقتصاد، إلا أن مدى قدرته على تحقيق هذه الشروط للاستفادة من هذه الفرصة ضعيفة، بالإضافة الى ان الاتفاقية تتضمن تقديم مساعدات ومنح وقروض للاردن، إلا انه لا يوجد مبلغ محدد، بل ان الحصول على المساعدات مشروط بمدى التقيد والتقدم الذي يحرزه الأردن، بالنسبة لمسائل متعددة، اقتصادية مثل التقيد بسياسات التكيف والتصحيح الهيكلي وسياسية مثل التعددية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان ومثل هذه الشروط تثير بعض التساؤلات حولها، يرد ذكرها في موضع لاحق.

هذا ويستفيد القطاع الخاص، والذي يعول عليه الدور الأكبر في مرحلة التعاون القادم من العديد من البرامج التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، والبرامج الحكومية إلا أنه يتوجب على القطاع الخاص أن يطور امكاناته النوعية والكمية، ويحقق شروط الجودة والسعر للدخول والمنافسة في الاسواق الاوروبية.

وتوفر الاتفاقية فرصة تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي، بحيث ان تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي أصبح مرهوناً بالاندماج في الاقتصاد العالمي، وعدم الانغلاق على الذات، وتوفر الاتفاقية فرصة زيادة الاستثمار الاوروبي في الاردن، خاصة مع انشاء المنطقة الحرة مع أوروبا، ووجود أحكام تتعلق بالاستثمار، وتحويل الارباح، ورأس المال في اتفاقية الشراكة، بحيث يتمتع المستثمر بالحرية والحماية، وهذا يتوقع أن يزيد من الاستثمارات الاوروبية التي تعتبر قليلة في الاردن من الفترات السابقة.

بالاضافة الى ذلك هناك فرصة الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي أصبحت ضرورة من أجل التطور، وتحسين الاقتصاد وتطويره، خاصة وإن التكنولوجيا المتقدمة، وصناعة المعلومات أصبحت أساس خلق الثروة.

وفي مقابل الفرص التي توفرها الاتفاقية، هناك مجموعة من التهديدات والمحاذير، ومنها وجود منافسة غير متكافئة من قبل منافسين أقوى، سواء الدول الاوروبية أم الدول المتوسطة الاخرى، خاصة في ضوء تشابه الهياكل الانتاجية للدول المتوسطة، والتركيب السلعي للصادرات.

وستؤدي اتفاقية الشراكة الى تحول التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي من دون تعزيز التنافسية، الامر الذي سيؤدي الى فشل المنتجات الاردنية بالدخول بشكل منافس الى الاسواق الاوروبية، وعلى صعيد الصناعة المحلية، سوف تختفي العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل نسبة كبيرة من الصناعة الاردنية، كذلك القطاع الزراعي سوف يعاني من آثار سلبية في ضوء تقييد الاتفاقية لهذا القطاع، وعدم اعطائه حصة في السوق الاوروبية توازي الحصص الممنوحة للدول الأخرى المتوسطة.

ومن ناحية إيرادات الخزينة العامة، فالاردن من الدول التي تعتمد في جزء ميزانيتها على الرسوم الجمركية، وسيؤدي إزالة هذه الرسوم الى انخفاض الإيرادات الحكومية، وفي نفس الوقت لا يوجد ضمان باستمرار تقديم الاتحاد الاوروبي مساعدات للاردن، من حيث

الوقت المناسب، والمبالغ الكافية، ويرتبط بإزالة الحواجز الجمركية وضع ضريبة بديلة متمثلة في ضريبة المبيعات، والتي تؤثر سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، ذلك انها ذات أثر مماثل على السلع المستوردة والوطنية.

وبالنسبة لعلاقة الشراكة، أو أثر الشراكة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الاردن، فأقتصادياً تؤثر الاتفاقية من ناحيتين، الاولى تأثيرات الاتفاقية من ناحية انشاء منطقة تجارة حرة، وما يترتب عليها من آثار، بالإضافة للآثار التي ذكرت سابقاً، والثانية أثر برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي على الأوضاع الاقتصادية والسياسية، بحيث ظهر أن هناك علاقة عكسية بين تطبيق برامج الإصلاح، والاستقرار السياسي في الأردن، وفي فترة الدراسة ظهرت أحداث عدم استقرار عام ١٩٩٦ ، وكذلك عام ١٩٨٩، كذلك برامج الإصلاح لم تؤد الى تطور هيكلي في الاقتصاد الاردني.

وبالنسبة للديمقراطية وحقوق الانسان، فاتفاقية الشراكة تدعمهما، وأوجدت برنامج مساعدات لهما، في الوقت ان أغلب الدول المتوسطة تمتلك هياكل سياسية غير ديمقراطية، وان ادعت ذلك، ويبقى ذلك نسبياً بين دولة وأخرى، فالاردن منذ عام ١٩٨٩ تبني النهج الديمقراطي، الا ان الحياة السياسية لا تزال غير مكتملة لكافة أبعاد العملية الديمقراطية، وهنا يتبادر سؤال: ماهي نتائج دعم هذا التوجه الديمقراطي من قبل الاتحاد الاوروبي؟ وما مدى استعداد الدول المتوسطة لقبول الشروط الاوروبية في هذا المجال؟ وان حدث ذلك ما هو مستقبل الانظمة الحاكمة في هذه الدول؟ وبالنسبة لحقوق الانسان، فالاتحاد الاوروبي يتشدد في هذه المسألة، وعليه كيف سيتم التعامل مع دول المتوسط في هذه المسألة؟ وهل ستؤدي الى انعكاسات سلبية على الاستقرار الداخلي للدول المتوسطة، وتدخلات اوروبية في الشؤون الداخلية للدول المتوسطة، تحت ذريعة حقوق الانسان؟ هذه الاسئلة لا يوجد إجابة عليها حتى من قبل الاوروبيين، أو حتى الدول المتوسطة نفسها إلا أن الاتحاد الاوروبي اذا تشدد في هذه المسائل، فماذا سيكون أثر ذلك على التعاون القائم؟.

الخاتمة والاستنتاجات:

لقد استهدفت هذه الدراسة بحث الشراكة الأوروبية المتوسطية، كسياسة أوروبية تجاه منطقة حوض المتوسط، من خلال رصد التطورات التي حدثت خلال فترة الدراسة، على الصعيد الدولي والأوروبي والمتوسطي، ودراسة هذه التطورات والاحداث على التوجه الأوروبي، نحو منطقة المتوسط.

ولقد وضعت هذه الدراسة فرضيتين حاولت من خلالهما توظيف منهج الاعتماد المتبادل لدراسة الشراكة الأوروبية المتوسطية، والعلاقات الأوروبية المتوسطية، والوصول الى نتيجة من هذه الدراسة، فيما يتعلق بهاتين الفرضيتين، وذلك من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية، والتطورات التي حدثت بها، خاصة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن خلال دراسة العلاقات الأوروبية المتوسطية، خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات هي:

أولاً: ان مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، لا يحل المشاكل الحقيقية التي تعاني منها دول حوض المتوسط، وهي مشاكل الفقر، والبطالة، والتخلف الاقتصادي، فالتعاون الذي تطرحه أوروبا على شكل التبادل التجاري الحر، لا يشكل حلاً للمشاكل التي تعاني منها دول الجنوب، الا اذا رافق هذا التعاون سياسات للمساعدات المالية والاقتصادية بشكل ملموس ومؤثر، حتى تستطيع اقتصاديات هذه الدول أن تنمو، وتتطور، وتتغلب على المشاكل التي تعاني منها.

ثانياً: ان التفاوت الكبير يوسع الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، ويجعل من العلاقة أقرب الى التبعية منها للاعتماد المتبادل، ويعلق كارل دويتش على هذا الشكل من التعاون بقوله (ان الدول التي تدعو الى الاقتصاد الحر، تمارس كافة اشكال التدخل من أجل تعديل انسياب التجارة الدولية، على نحو ينسجم مع مصالحها، وعلى ذلك، فالدول الاوفر حظاً في النجاح هي الأقوى والاعنى، وان قيام التكتلات الكبرى المتمحورة حول القوى الكبرى يزيد من هذه الصورة) والتعاون الأوروبي المتوسطي

سوف يصبح نموذجاً لهذا الافتراض، ان لم تتبع سياسات تتفق والاضاع الاقتصادية والتنموية لدول جنوب المتوسط، وتراعي الفوارق الكبيرة مع أوروبا ، وتحاول التخفيف من هذه الفوارق، وفي هذا الشأن يعلق جونا ميردال الاقتصادي المشهور بقوله ان قوى السوق إذا تركت وشأنها، فإنها تميل الى محاباة الدول الأغنى، ويطلق على ذلك (العلية الدائرة) اية المفعول التراكمي لقوى السوق غير المقيدة، والتي يزداد تأثيرها السلبي كلما انخفض مستوى التطور الاقتصادي للدولة.

ثالثاً: وعند مقارنة الاتفاقيات التي وقعت مع الدول العربية المتوسطة، وغيرها من اتفاقات التعاون مع الدول والتجمعات الأخرى، مثل تجربة الاتحاد الاوروبي وإقامة علاقات تعاون مع دول منظمة الابيك، يتضح أن الامور التي يتساهل بها مع دول المتوسط، يتشدد بها مع دول الابيك، وذلك لعملة ان دول حوض المتوسط ضعيفة، وغير منافسة له في هذا المجال، خاصة في قطاع الصناعات، لكن دول منظمة الابيك تشكل منافساً للمنتوجات الأوروبية ، وأما الصناعات ذات التكنولوجيا المتدنية، فهي تواجه منافسة قوية من بعض الدول الأوروبية، مثل اسبانيا ، واليونان، والبرتغال، بالإضافة للقيود المفروضة على المنتجات الزراعية، مما يقلل من فرصة منتجات دول حوض المتوسط.

رابعاً: في ظل هذا التعاون سوف يتقلص دور الدولة في تصميم وادارة السياسات التنموية بما يتفق مع ظروف وامكانيات هذه الدولة، فالتعاون الدولي لا يولي هذه المسائل أهمية بقدر ما يهمل تحقيق مصالحه، والتي يمثلها القطاع الخاص، وهذا القطاع هدفه الاساسي من أي عملية تعاون هو الربح المادي، بغض النظر عن النتائج التي قد تترتب على هذه الدولة.

خامساً: إن مشروع الشراكة، وانشاء منطقة تجارة حرة لا يضمن تدفق الاستثمارات الاوروبية، والتي تعول عليها دول المتوسط أمالاً، كونها تساهم في خفض البطالة، وجذب التكنولوجيا المتقدمة معها، إلا أن واقع الحال يفيد بأن تدفق الاستثمارات الاوروبية أمر غير مؤكد، نظراً للعديد من الاسباب التي تتعلق بالدول المتوسطة

وأوضاعها الاقتصادية والمالية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن السلع المنتجة في أوروبا تستطيع الدخول لكافة الدول المتوسطة التي توقع اتفاقيات شراكة مع أوروبا، في حين ان السلع المنتجة في إحدى المتوسطية لا تستطيع الدخول، والتمتع بنفس الامتيازات الممنوحة للسلع القادمة من دول الاتحاد الاوروبي الى الدول المتوسطية، وذلك بسبب وجود الحواجز والعوائق بين الدول المتوسطية.

سادساً: ان الدول الغربية تسعى الى قلب واقع المنطقة، واعادة تشكيلها وفقاً للرؤى والسياسات الغربية، تحت اسماء مختلفة مثل السلام، والتعاون الاقتصادي، مع تكريس النموذج الحضاري والثقافي الغربي، كمرجعية لهذا التعاون، وهذا الأمر يتجاوز الهوية الثقافية، والدينية، والحضارية للمنطقة، ويؤدي الى فصلها عن محيطها العربي والاسلامي، بالاضافة لفصلها اقتصادياً، خاصة مع تحول التجارة بعد انشاء المنطقة الحرة الى أوروبا، في الوقت الذي تتدنى فيه نسب التجارة البينية بين الدول العربية المتوسطية، وما يعزز ذلك؛ ان الاتحاد الاوروبي يتفاوض بشكل فردي مع دول حوض المتوسط، ويتجنب الاطار الجماعي للمفاوضات والتعاون، ويرتبط بإعادة التشكيل ادماج اسرائيل في هذه المنطقة، خاصة وان الاتحاد الاوروبي غالباً ما يربط بين المساعدات التي يقدمها لدول المنطقة وبين التقدم على مسارات التسوية، وفي دراسة نشرها البنك الدولي عام ١٩٩٠ بين فيها ان انعدام التكافؤ في الحجم الاقتصادي بين العرب واسرائيل، يجعل اسرائيل الطرف الاقوى، والمستفيد من الغاء الحدود، خاصة وان اسرائيل ترتبط بعلاقات وثيقة بالاتحاد الاوروبي، وعقدت اتفاقية شراكة متميزة مع الاتحاد، واسرائيل عضو في لجنة تسيير البرامج العلمية والتكنولوجية الاوروبية .

سابعاً: ان المنظور الاوروبي لقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، والهجرة والامن، في مشروع الشراكة، يتعارض في كثير من الاحيان مع المنظور العربي، لها بالاضافة الى ان هذه القضايا تثير تساؤلات حول التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول العربية المتوسطية، وازدواج المعايير، كذلك فإن مشروع الشراكة يحمل دول الجنوب مسؤوليات اكثر من الاتحاد الاوروبي، تجاه الاستقرار السياسي والأمني، والستكمال الاقتصادي، ومثال ذلك مسألة المهاجرين العرب من دول المتوسط الى

أوروبا، حيث يشترط الاتحاد عودة هؤلاء الى دولهم وتوطينهم، مما يتعارض مع إقامة منطقة تجارة حرة والتعاون الاقتصادي، ممثلاً بالشراكة الأوروبية المتوسطية. ولقد صدر عن البرلمان الأوروبي قانوناً يربط بين الممارسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان والمساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي وهذا الشرط يحمل معه إمكانية لاستغلال المساعدات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية.

وبالنسبة للاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، فإن معظم الدراسات تشير الى وجود اعتماد متبادل بين الأقليمين بدرجة معينة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن معظم الاحصائيات الصادرة تأخذ الدول المتوسطية كوحدة واحدة في تعاملها مع الجانب الأوروبي، وبناءً على هذه الاحصائيات يتم الحديث عن الاعتماد المتبادل بين الجانبين، الا ان واقع الحال غير ذلك وهذه الصورة لا تعكس حقيقة العلاقات بين الجانبين فمن جهة لا يوجد إطار اقتصادي لجمع كافة الدول المتوسطية (ولا حتى الدول العربية المتوسطية) في تعاملها مع الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى فإن الاتحاد الأوروبي لا يتعامل مع الدول المتوسطية كوحدة واحدة، بل يتعامل مع كل دولة على حدة، وعليه ما هي درجة الاعتماد المتبادل بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطة على حدة، سبقت الإشارة الى الحالة التونسية، وظهر مدى الاختلاف بين تونس والاتحاد الأوروبي من حيث درجة اعتماد كل منهما على الآخر، ويدعي منظرو الاعتماد المتبادل بأنه غير متكافئ، وإن التكافؤ في الاعتماد المتبادل نادر الحدوث، لكن إن انخفض مستوى الاعتماد المتبادل الى مستويات متدنية فهل تبقى العلاقات ضمن دائرة الاعتماد المتبادل أم إنها تتجه نحو التبعية، خاصة بين كتل قوي وغني وبين دول منفردة وغير متطورة، وتعاني من مشاكل اقتصادية متعددة، أهمها أن نموها الاقتصادي مرتبط بالنمو الاقتصادي في الأتحاد الأوروبي؟

ان تغيير هذا الوضع، أي الاعتماد المتبادل ذات المستوى المتدني الى مستويات أفضل، يعتمد الكثير من العوامل أهمها التطور الاقتصادي في الدول المتوسطية، وتكثيف علاقاتها من الناحية الاقتصادية، وكذلك فإن الاتحاد الأوروبي مطالب بالعديد من الامور، وتوفر الشراكة الأوروبية المتوسطية آلية مناسبة لتحسين أوضاع دول حوض المتوسط، لكن

مع ضرورة أذخال تعديلات عليها، بحيث تساهم هذه التعديلات في زيادة فرص دول حوض المتوسط في التطور، والاستفادة من مشروع الشراكة.

وأخيراً وبعد كل ما سبق فإن السياسات الأوروبية تختلف عن الادعاءات الأوروبية بالتعاون، وتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي، والممارسات والسياسات الأوروبية، عبرت عنها مقالة لوزير الخارجية الفرنسي الأسبق ميشيل جوبير بقوله: (ان ما يقرب من مئتا مليون عربي يحتلون قلب العالم الاسلامي، والذي يمتد وشاحه الطويل من المحيط الاطلسي الى بحر الصين، والبلدان التي يقطنونها واقعة تحت الوصاية منذ أمد طويل، رغم كل ما يقولونه ويعتقدونه).

ان العلاقات الأوروبية المتوسطية ان أريد لها أن تساهم في تقدم دول حوض المتوسط، لا بد من ان تقوم على اساس المصالح المشتركة، والمتبادلة، والتوازن، والتكافؤ، في الالتزامات بين الجانبين، فمن ناحية، يجب أن يعمل الاتحاد الأوروبي على اعادة هيكلة بعض القطاعات الخدمية والانتاجية في دول حوض المتوسط، بالإضافة لنقل التكنولوجيا، وزيادة المساعدات المالية، وذلك بهدف رفع القدرة الانتاجية لهذه الدول، حتى تجني ثمار هذا التعاون في كافة القطاعات وتساهم في تحقيق تنمية مستدامة لهذه الدول، بالإضافة الى مسألة مهمة، وهي مسألة المديونية، فيجب على الاتحاد الأوروبي أن يلغي الديون على الدول المتوسطية الداخلة في مشروع الشراكة، كون المديونية تشكل عبئاً على ميزانيات هذه الدول، وتقف عائقاً امام تحقيق تنمية قابلة للاستمرار، لأن المديونية تستهلك جزءاً كبيراً من دخول هذه الدول.

ويجب على الاتحاد الأوروبي اعادة النظر في بعض الشروط الواردة في اعلان برشلونه، والتي ترجمت في اتفاقيات الشراكة من ناحية التشدد في قواعد المنشأ أو القيود الكمية والزمنية التي وضعت على المنتجات الزراعية، حتى تستطيع دول حوض المتوسط ان تنافس المنتجات الاخرى في الاسواق الأوروبية.

وبالنسبة للشق السياسي والامن، هل ان التعاون الاقتصادي مع الدول المتوسطية يتطلب نشر القيم الديمقراطية وحقوق الانسان في هذه الدول؟ وما هي الحاجة لذلك بالنسبة لموضوع التعاون الحالي؟ كذلك ما هي درجة استعداد هذه الدول لتقبل ذلك؟ وهل هي مهياة لهذا الأمر، وتحمل نتائجها؟ وهل الاتحاد الأوروبي مستعد للمساعدة في حال ساءت الاوضاع في إحدى ؟ الدول وبأي شكل سوف تكون هذه المساعدة؟

أن الدول المتوسطية عليها أن تفعل الكثير حتى تستفيد من هذا التعاون، فمن ناحية يجب ايجاد اطار جماعي للمفاوضات يضم الدول المتوسطية العربية والعمل على ضم الدول العربية غير المتوسطية، والضغط على الاتحاد الاوروبي لتغيير قواعد المنشأ، وإزالة بعض البنود التي تعيق عملية التراكم الأقليمي للمنشأ مع الدول العربية غير المتوسطية، والتي لم توقع اتفاقات شراكة مع الاتحاد الاوروبي، وترى هذه الدراسة ان ايجاد الاطار الجماعي للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي يشكل المدخل الأساسي للنجاح في كافة القضايا التي تثير اشكالات في الوقت الراهن ، نظراً لما يمثله الاطار الجماعي من قوة ضاغطة على الاتحاد الاوروبي، عكس ما يجري الان من تعاون بين كتلت اقتصادي قوي وكبير ودول صغيرة ونامية.

وأخيراً فإن مشروع الشراكة - بوضعه الحالي - يجسد الرؤية والأهداف الأوروبية من وراء هذا المشروع، متمثلاً في سعي الأوروبيين لتجنب التأثيرات السلبية من الجنوب والمتجهة الى الاتحاد الأوروبي، وان كافة السياسات والإجراءات الأوروبية تخدم هذا الهدف، وان المكاسب التي تحصل عليها دول المتوسط تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في خدمة ذلك الهدف، إلا أن هذا لا ينفي وجود علاقات قوية لدول المتوسط العربية مع الاتحاد الأوروبي، إلا ان الاتحاد يستغل هذه العلاقات لخدمة اهدافه بالدرجة الأولى، وهنا يأتي مجال الحركة بالنسبة للدول المتوسطية العربية في أن تستغل هذه العلاقات وهذا المشروع لخدمة مصالحها وأهدافها الاقتصادية بالدرجة الأولى، ولقد ثبت أن العمل الجماعي يحقق نتائج مثمرة عندما ضغطت الدول العربية لإدخال الجامعة العربية في مشروع الشراكة، وكذلك في الحالة اليبية الى درجة معينة.ومن ثم فإن التعاون الاقتصادي، والاعتماد المتبادل، وتكوين التكتلات الكبرى يبقى السمة الأساسية لهذه المرحلة، والاعتماد المتبادل بين الاتحاد الاوروبي، والدول

العربية المتوسطة هو اعتماد متبادل بسيط، لكن يمكن للطرفين الاستفادة منه في ظل وجود ارادة وعمل جماعي من قبل الطرف العربي للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي فيها ، وتسبقي أوروبا التكتل الاقتصادي القوي والقريب ، والذي ان أحسن التعامل معه فسوف يحقق هذا التعاون نتائج إيجابية للطرفين.

أما بالنسبة للتعاون الأردني الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة، فإنه يجب على الأردن القيام بالعديد من الخطوات والإجراءات للاستفادة بدرجة أكبر من هذه الاتفاقية، ومن هذه المقترحات التالية:

أولاً: دعم القطاع الخاص، وزيادة الفرض أمامه، لأنه يعول عليه الدور الأكبر في هذا التعاون، عبر إجراءات الإعفاءات الجمركية والضريبية، وغيرها من الإجراءات التي تساعد على دعم القطاع الخاص.

ثانياً: ضرورة ايلاء الصناعة الأردنية أهمية خاصة، ذلك انها غير قادرة على منافسة المنتجات الأوروبية، لذا يجب العمل بالاتفاق مع الجانب الأوروبي أو غيره على تزويد هذه الصناعة بالتكنولوجيا الحديثة، الامر الذي ينعكس على نوعية هذه الصناعات وجودتها وسعرها ، وتنافسيتها مع الصناعات الأخرى.

ثالثاً: تعزيز القدرات التصديرية للقطاع الزراعي الاردني، للاستفادة من الفرص التصديرية في اتفاقية الشراكة، مثل تكييف البرامج الانتاجية لمحاصيل الخضار والفواكه، للتناسب مع احتياجات الأسواق الأوروبية، وفترات الإعفاء الجمركي الممنوحة للأردن، كذلك العمل على تحسين نوعية الصادرات وأساليب تعبئتها، والتركيز على إنتاج المحاصيل التي تتمتع بمميزات أو إعفاءات أفضل من غيرها في اتفاقية الشراكة، وترشيد استخدام المبيدات الزراعية، لضمان عدم تجاوز التشريعات الأوروبية.

رابعاً: متابعة التطورات الإنتاجية والتسويقية في دول حوض المتوسط المنافسة لسأردن في الأسواق الأوروبية، ونشر ما يتوفر حولها من معلومات الى المنتجين والمصدرين الأردنيين، بالإضافة الى متابعة إجراءات التعديلات الضرورية على الاتفاقية، بما يخدم مصالح الأردن، وذلك من خلال عمليات المراجعة السنوية للاتفاقية مع هيئات الاتحاد الأوروبي.

خامساً: المضي قدماً في اتخاذ الإجراءات الفنية والتشريعية اللازمة لاصدار القوانين اللازمة والمناسبة لتطبيق اتفاقيات الملكية الفكرية الدولية التي التزمت بها الحكومة الأردنية بموجب اتفاقية الشراكة، ونظراً لما في هذه الاتفاقية من أثر إيجابي في المدى الطويل في دعم عمليات الاختراع، والاستثمار، والنمو الاقتصادي، وإيجاد آلية لتطبيق تلك القوانين بعد صدورهما، مع مراعاة الصناعات الرئيسية في الأردن.

سادساً: تعتبر الصناعات الدوائية من الصادرات الأردنية المهمة، وسوف تعاني هذه الشركات من تطبيق قوانين الملكية الفكرية، لذلك يجب على الحكومة الأردنية ان تعمل على تعزيز هذه الصناعة عبر خلق الحوافز للشركات الأوروبية لاقامة مشاريع مشتركة مع الشركات الأردنية، وتقديم الدعم المالي والفني لهذه الصناعة، حتى تتمكن من تحسين أوضاعها.

سابعاً: بذل المزيد من الجهود في مجال التنمية البشرية في مجال السياحة والخدمات المتصلة بها، وبذل المزيد من الجهود في الترويج والتسويق السياحي حيث يتوقع ان تزداد السياحة الأوروبية في الأردن في ظل الشراكة الأردنية الأوروبية.

قائمة الكتب:

- ميرفي، إيما، أمن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد، ط ١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٧.
- المجذوب، أسامه، العولمة والأقليمية، ط ١، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- رازماني، أركية، الشراكة الأوروبية المتوسطية إطار برشلونه، عدد ٢٧، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٩.
- العيسوي، إبراهيم، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، ط ١ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠.
- مخيمر، أسامه، التعاون المتوسطي، ط ١، مركز المحروسة للنشر، القاهرة ١٩٩٨.
- قاسم الاحمد، أحمد، التعاون الاقتصادي والسياسي بين المملكة الأردنية الهاشمية والاتحاد الأوروبي، ط ١، المعهد الدبلوماسي، عمان، ١٩٩٨.
- الفن، وهايدي توفلر، أشكال الصراعات المقبلة، ط بلا، دار الازمنة الحديثة، بيروت، ١٩٩٨.
- الجعفري، بشار، منظمة الامم المتحدة والنظام الدولي الجديد، ط ١، دار طلاس للنشر، دمشق، ١٩٩٤.
- كندي، بول، الاستعداد للقرن الحادي والعشري، دار الشروق عمان، ١٩٩٣.
- خضر، بشاره، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣.

- تيلر، تريفور، العلاقات الدولية نظرية ومدخل، ترجمة عبد العزيز العروس، ط بلا، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٨٥.
- التقرير الاستراتيجي العربي، إشراف السيد يسين، ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٠.
- الشريف، حسين، السياسة الخارجية الأمريكية، الجزء الثاني، ط ١ النهضة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- الحمد، جواد، ومجدي عمر وسميح المعايطة، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط، ط ١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩١.
- ناي، جوزيف، المنازعات الدولية، ترجمة أحمد الجمل، ط ١، الجمعية المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.
- الشلبي، جمال، العرب واوروبا رؤية سياسية معاصرة، ط ١، دار الفارس، عمان، ٢٠٠٠.
- الجراز، جعفر، ماستريخت والصراع الأمريكي الاوروبي الخفي، ط ١، دار النقاش، بيروت، ١٩٩٣.
- زكي، رمزي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية، ط بلا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣.
- عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، ط ١، دار النشر الجامعية، القاهرة، ١٩٩٥.
- خليل زاد، زلمي، التقييم الاستراتيجي، ط ١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.
- حقي توفيق، سعد، النظام الدولي الجديد، ط ١، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٩.

- منصور، سامي، الحوار العربي الأوروبي، ط بلا ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ١٩٨٤.
- أمين ، سمير وفيصل ياشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر، ط بلا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٨.
- ريحانا، سامي، العالم في مطلع القرن ٢١، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٩٨.
- عبد الحميد ، عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ط ١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٨.
- ✓ يوسف، عماد وأروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الاوسط، ط ١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦.
- فهمي عبد القادر، محمد، النظام السياسي الدولي، ط ١، دار وائل للنشر، عمان، ١٩٩٧.
- الرشدان، عبد الفتاح، العرب والجماعة الأوروبية ، ط ١، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٨.
- ولعلو، فتح الله، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية، ط ١، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٦.
- ولعلو، فتح الله، الاقتصاد العربي والمجموعة الاوروبية ، ط بلا، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٨٢.
- جوردون، فيليب، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة ، عدد ٢٦، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ١٩٩٧.
- ثارو، لستر، الصراع على إنقمة، ط ١، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٣.

- لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة مجموعة من المترجمين مراجعة عبد السلام رضوان، ط بلا، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥.
- مكتبة الآفاق المتحدة، النظام الدولي وقضايا المنطقة العربية، ط ١، مكتبة الآفاق المتحدة، الرياض، ١٩٩٥.
- حسين، محي الدين ومجذاب بدر عناد، المتغيرات الاقتصادية الدولية وإنعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، ط ١، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٠.
- سلامة، مصطفى، قواعد الجات، ط ١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٣.
- خليفة، محمد، النظام الدولي بين المقصود والمنشود، ط ١، مركز دراسات العالم الاسلامي، مالطا، ١٩٩٢.
- المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، قراءة في مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، ط ٢، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت ١٩٩٩.
- اسماعيل الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية، ط ١، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.
- أبو غزله، محمد، القوة تحكم العالم، ط ١، الناشر لا يوجد، عمان، ١٩٩٧.
- السامرائي، هيفاء، الحوار العربي الأوروبي، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٢.
- خلاف، هاني وأحمد نافع، نحن وأوروبا شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، ط ١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٧.
- نويهض، وليد، موقع الاقتصاد العربي في عصر التكتلات الإقليمية، ط ١ دار بان حزم، بيروت، ١٩٩٥.

- صايغ، يزيد، العولمة الناقصة والتفكك الأقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط، ط ١، رقم ٢٨، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، أبو ظبي،

.١٩٩٩

- Keohan – Naye, power and interdepance, little Brown company, Boston, 1977.
- Euro – Jordan News Line No. 49- may – June 1997.
- Euro – Jordan News Line 6 no. b1 May – June 1999.
- Henre, Chequier, Impact of European Union Association agreement on Meditrranean Countries, International Montary fund, 1998.
- Bernard Philippe, Jordan – European union economic and financial partner ship, ewmenor on the Euro – Jordanian association - agreements, organized by the Jordan and bus. --- and the European commission, amman , Nov 24 – 26 1997
- Ramon , mesteres, Euro-Jordanean association agreements, partnership in development, organized by Jordanian bussnisman and European cominition Amman , 24- 26 Nov,1997.

الرسائل الجامعية:

- بن قادة، أسماء، التحول في مفهوم القوة وإنعكاساته على بنية النظام الدولي، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان الاردن، ١٩٩٩.
- العايب، خير الدين، الامن في حوض البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر، ١٩٩٥.
- الحضرمي، زاهر، الجماعة الاقتصادية ودورها في النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، عمان الاردن، ١٩٩٣.
- نائل هاشم، طارق، اتجاهات مديري التسويق نحو البعد التسويقي لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان الاردن، ١٩٩٨.
- الحوامدة، عبير، القوة المؤثرة في العالم المعاصر (حالة الصراع بين الشرق والغرب . الحرب الباردة)، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية، عمان الاردن، ١٩٩٣.
- طوقان ، كنزا، نمط العلاقة بين المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الدولي الجديد رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية ، عمان الاردن، ١٩٩٩.
- بني هاني ، مالك ، إتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع الصناعي التصديري، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك ، عمان الاردن ، ١٩٩٨.
- الرشواني، منار ، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٧، رسالة ماجستير جامعة آل البيت، عمان الأردن، ١٩٩٩.

الدورات:

- كرمول، أكرم، الصناعة الأردنية في ظل إتفاقية الشراكة وتحرير التجارة الدولية، التسويق الزراعي، ع ٣٠، عمان، ١٩٩٨.
- اينشتاين، إيرهارد، أثر الدين الخارجي على الاستثمار، التمويل والتنمية، ع ٢٦، نيويورك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ١٩٨٩.
- أوراق إقتصادية، أثر سياسات المجموعة الأوروبية الأخيرة على الوطن العربي، ع ٩ القاهرة، ١٩٩٣.
- هنسون، بني، الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط، ترجمة منار الشوابجي، السياسة الدولية ع ١١٨، القاهرة، ١٩٩٤.
- الدجاني، برهان، النواحي الاقتصادية والمالية لأعلان برشلونه، أوراق اقتصادية، ع ١٢ القاهرة، ١٩٩٦.
- غليو، برهان، العرب وأوروبا والمتوسط، المستقبل العربي، (٢٣١)، بيروت، ١٩٩٠.
- خذر، بشاره، الشراكة الأوروبية المتوسطية، دراسات دولية، ع ٥٧، تونس، ١٩٩٥.
- طاهر، جميل، التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية العلوم الاجتماعية، ع ٤، الكويت، ١٩٩٨.
- ياغي، حسن، البحر الأبيض المتوسط يحتضر، أخبار النفط والصناعة، ع ٢٨٥، أبو ظبي، ١٩٩٤.
- الجميلي، حميد، استشراف مستقبل الاقتصاد العربي في ضوء الهندسة المبرنة لاقتصاد القرن الواحد والعشرين، شؤون عربية، ع ١٩، القاهرة، ١٩٩٧.

- توفيق، إبراهيم حسن، النظام العالمي الجديد في الفكر العربي، عالم الفكر، ع ٣، مجلد ٢٣ الكويت، ١٩٩٥.
- شاطر ، خليفة، المجال المتوسطي والتغيير الشامل، دراسات دولية، ع ٥٥، تونس، ١٩٩٥.
- شفيق، دريه، إشكالية الأمن في النظام الأوروبي الجديد، السياسة الدولية، ع ١١٠، القاهرة، ١٩٩٢.
- أبو زكي، رؤوف محرر ، اليورو وإنعكاساته العربية، الاقتصاد والاعمال، ع ٢٣٠، بيروت، ١٩٩٩.
- اليبوني، روبرت، البحر المتوسط ككيان له مفهوم خاص، السياسة الدولية، القاهرة، ١٩٩٤.
- أبو زكي، رؤوف (محرر)، تقرير البنك الدولي قراءة في اقتصاديات الشرق الاوسط وشمال افريقيا، الاقتصاد والأعمال، ع ١٢٤، بيروت، ١٩٩٤.
- حسين سوسن، أوروبا الغربية وهمومها الشرقية، السياسة الدولية ، ع ١٠٨، القاهرة ١٩٩٢.
- كرايمر، ستيفن، المشكلة الشرقية لأوروبا الغربية، السياسة الدولية، ع ١٠٨، القاهرة ١٩٩٢.
- العياري، الشاذلي، من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد، شؤون عربية ، ع ٧٤ ، القاهرة، ١٩٩٣.
- نصولي ، صالح وأسامة كنعان وعامر بساط ، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر المتوسط، التمويل والتنمية، ع ٣، م ٣٣، نيويورك ١٩٩٧.
- هلال، علي الدين، النظام الدولي الجديد، عالم الفكر، ع ٣، م ٢٣، الكويت ١٩٩٥.

- عبدالله ، عبد الخالق، العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، ع ٢، م ٢٨ الكويت، ١٩٩٩.
- بلقزيز، عبد الاله، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ما العمل، المستقبل العربي، ع ١٥٤ لندن، ١٩٩١.
- مطر، عبد الرحمن، اسئلة برشلونه قراءة اولي في مؤتمر برشلونه للشراكة والتعاون الوروبي المتوسطي، المستقبل العربي، ع ٢١٥، بيروت، ١٩٩٧.
- كردون ، غزوز، الامن والاستقرار في المتوسط، شؤون الاوسط، ع ٨٢ ن بيروت، ١٩٩٩.
- جاد ، عماد، الجدل حول المفهوم الاستراتيجي لحلف الاطلنطي ، السياسة الدولية، ع ٢١٠، القاهرة، ١٩٩٩.
- الطحان، فضل، مؤتمر شتوتجارت للشراكة الأوروبية المتوسطية، معلومات دولية ع ٦٠، دمشق، ١٩٩٩.
- الحصري، ميرفت، اليورو العملة التي عزت الاقتصاد للدول الكبرى والصغرى، الاهرام الاقتصادي، ع ١٥٧٣، القاهرة ١٩٩٩.
- كركوتي، مصطفى، أزمة الخليج تغرز اسأ جديدة، الباحث العربي، ع ٢٦
- شهاب، مفيد، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الاسرائيلي، البرلمان العربي، ع ٦٤، دمشق، ١٩٩٧.
- كركوتي، مصطفى، في أعقاب حرب الخليج استبعاد أي دور فعال لاوروبا في الشرق الاوسط ، الباحث العربي، ع ٢٧، لندن، ١٩٩١.
- شعبان، محمد، زعامة العالم في القرن القادم هل هي حكر على الولايات المتحدة ام صراع مع الدور الأوروبي ، الباحث العربي، ع ٤٤، لندن، ١٩٩٧.

- السعيد إدريس، محمد، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، السياسة الدولية، ع ١٣٨، القاهرة، ١٩٩٣.
- سالم، محمد، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية ع ١٣٨، القاهرة، ١٩٩٩.
- الأطرش، محمد، المشروعات المتوسطة والوسطى، المستقبل العربي، ع ٢١٠، بيروت، ١٩٩٦.
- هليلر، مارك، أوروبا وعملية السلام لاعداد مالك عوني، مختارات اسرائيلية، ع ٦٨، القاهرة، ٢٠٠٠.
- مفتاح الحارثي، ميلاد، العلاقات المغاربية الأوروبية نحو عام ٢٠٠٠، المستقبل العربي، ع ٢٠٩، بيروت، ١٩٩٦.
- حتى، ناصيف، أي هيكل للنظام الدولي الجديد، عالم الفكر، ع ٤، الكويت، ١٩٩٥.
- حتى، ناصيف، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط، ع ٥، القاهرة، ١٩٩٢.
- الاصفهاني، بنيه، معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق، السياسة الدولية، ع ١٠٥، القاهرة، ١٩٩٢.
- الجاسور، ناظم، التصور الأوروبي لأمن البحر المتوسط وتأثيره على الوضع العربي الراهن دراسات عربية، ع ١١، بيروت، ١٩٩٦.
- المكاوي، نهى، أوروبا الميراث وتحدي المستقبل، السياسة الدولية ١٠٨، القاهرة، ١٩٩٢.
- كيسنجر، هنري، علاج صندوق النقد الدولي يحدث ضرراً أكثر من نفعه، اليسار، ع ١٠٨، القاهرة، ١٩٩٩.

- بدران، ودود، مفهوم النظام العالمي في الأدبيات الأمريكية، عالم الفكر، ع ٣، م ٢٣
الكويت، ١٩٩٥.

المؤتمرات:

- بين بركة، إبراهيم، موقع الوطن العربي وأوروبا في إطار النظام العالمي الجديد، المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، المجلد الأول، مركز الدراسات العربية الاوروبية، باريس، ١٩٩٧.
- حماد، إبراهيم، إتفاقيات التعاون الامني العربي الاوروبي، المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الاوروبية، المجلد الأول، مركز الدراسات العربية الاوروبية، باريس، ١٩٩٧.
- خضر، بشارة، الحوار الاقتصادي العربي الاوروبي نشأته وحاضره ومستقبله، المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الاوروبية، المجلد الأول، مركز الدراسات العربية الاوروبية، باريس، ١٩٩٧.
- ماري دي لاغوريس، بول، الاستقرار في منطقة حوض المتوسط كعامل لتحقيق الأمن والسلام من أجل نظام عالمي جديد، مؤتمر تحديات العالم العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلد الأول، باريس، ١٩٩٧.
- بول شار نبيه، جان، دور المجموعة الاوروبية في ملء الفراغ الاستراتيجي في جنوب البحر المتوسط بعد إننيار الاتحاد السوفيتي واحتمال ضعف السيادة الامريكية، مؤتمر تحديات العالم العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلد الأول، باريس، ١٩٩٧.
- عبد الرحمن، حمدي، التوجه المتوسطي في السيلسة المصرية ١٩٩٠-١٩٩٥، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية (مصر ومشروعات النظام الاقليمي في المنطقة، المجلد الأول جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٦.

- بن عاشور، رافع، تأثير العلاقات العربية الاوروبية على استقرار وامن جنوب البحر المتوسط، مؤتمر تحديات العالم العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلد الاول، باريس، باريس، ١٩٩٧.

- العموص، عبد الفتاح، اتجاهات وتطلعات النقل والتجارة بين أوروبا والمغرب العربي، مؤتمر تحديات العالم العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلد الأول، باريس، ١٩٩٧.

- سعيد ، عبد المنعم، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية، المجلد الأول ، الجامعة الاردنية، عمان، ١٩٩٤.

- كوسيغا، فرانسيسكو، الحوار العربي المتوسطي- مؤتمر الدار البيضاء واستراتيجية روما الجديدة، مؤتمر مستقبل الحوض الابيض المتوسط والاتحاد الاوروبي، المجلد الأول ، الاكاديمية المغربية، الرباط، ١٩٩٥.

- شهاب ، مفيد ، دور أوروبا في مسيرة السلام العربي الاسرائيلي، المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الأوروبية، المجلد الأول، مركز الدراسات العربي الأوروبي باريس، ١٩٩٧.

- صالح المسفر، محمد، الاتحاد الاوروبي وابعاد مشاريعه المتوسطة، المؤتمر الدولي الخامس حول العلاقات العربية الاوروبية ، المجلد الأول، مركز الدراسات العربي الاوروبي باريس، ١٩٩٧.

- المصالحه، محمد، علاقة أوروبا الموحدة بالعالم العربي، مؤتمر العرب في الاستراتيجيات العالمية المجلد الأول، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤.

- جويير، ميشيل، الجوار الاوروبي ، مؤتمر أوروبا الاثنتي عشر دولة والآخرين، المجلد الأول، الدور ١١، الاكاديمية المغربية، الرباط، ١٩٩٢.
- المؤتمر القومي العربي الثامن، حال الامة العربية، المجلد الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
- حتي، ناصيف، الشراكة الأوروبية المتوسطية، ندوة الشرق الأوسط في ظل العولمة، المجلد الأول، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٩.
- مصطفى ، ناديا، العرب والاتحاد الاوروبي بين عملية تسوية الصراع العربي الاسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، المؤتمر القومي العربي الثامن حال الأمة العربية ، المجلد الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
- مصطفى، ناديا، المشروع المتوسطي الأبعاد السياسية، المؤتمر العاشر للبحوث السياسية(مصر ومشروعات النظام الأقليمي الجديد في المنطقة) المجلد الاول، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٦.
- الاسد، ناصر الدين، أوروبا الاثنتي عشر دولة والعرب ، مؤتمر أوروبا الاثنتي عشر دولة وآخرون المجلد الاول، الأكاديمية المغربية، الرباط، ١٩٩٢.
- الاكاديمية المغربية، ماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط، المجلد الأول، الدورة الثانية، الاكاديمية المغربية، الرباط، ١٩٩٦.
- ندوة فكري بتونس، المتوسط ما بعد برشلونه، قراءة أولية في مؤتمر برشلونه، المستقبل العربي، عدد ٢١٥، بيروت، ١٩٩٧ (مجلة).
- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول، الندوة الفنية حول نظام الاعتماد المتبادل بين الاقطار العربية والدول الأوروبية، الكويت، ١٩٨٩.

منشورات المؤسسات

- عقل، مفلح، إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية وأثرها على القطاع المصرفي في الأردن، ندوة إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية تنظيم جمعية رجال الأعمال الاردنيين ٢٤-٢٦-١١/١٩٩٧.
- فريحات، حيدر، المنصور الأردني للبعد الاقتصادي للشراكة العربية الأوروبية، مؤتمر آفاق الشراكة العربية الأوروبية في القرن القادم عمان ١٩-٢٠- حزيران ١٩٩٩، وزارة التخطيط، وحدة المساندة الفنية.
- منشورات جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إتفاقية المشاركة بين الاردن والاتحاد الأوروبي، عمان ١٩٩٩.
- العبدالله، نظمي، قواعد المنشأ، ندوة إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية- ٢٦-٢٧/١٠- ١٩٩٧. عمان الاردن.
- الحيارى، محمود، أثر إتفاقية الشراكة على الصادرات الزراعية الاردنية، ندوة إتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية، ٢٤/٢٦-١١-١٩٩٧، جمعية رجال الاعمال الأردنيين.
- الأطار العام لاتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ورقة عمل آب ٢٠٠٠، جمعية رجال الأعمال الأردنيين.
- وزارة التخطيط، اللجنة التوجيهية لمتابعة إتفاقية الشراكة الأوروبية الاردنية، الاجتماع الأول، ٢٦ تشرين أول ٢٠٠٠.
- وزارة التخطيط، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، ٢٠٠٠.

الجرائد:

- ١- البيان الاماراتية، الامارات العربية المتحدة، عدد ٩٠٢٤، ٢٠٠٠/٣/٢٠.
 - ٢- جريدة الرأي الأردنية.
- محمد المجالي، الاقتصاد الاردني في ضوء الشراكة الأوروبية الأردنية، الرأي، عمان، ، ١١١١٤، ١٢ شباط، ٢٠٠١، ص ٢٤ .

بحوث غير منشورة:

- ١- ثابت، أحمد، المشاركة الأوروبية المتوسطة، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٢- نقرش، عبدالله، حول العولمة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨.

Abstract

The European - Mediterranean Partnership

Jordan : A Case Study

Prepared by : Taher Fadhel Al - Ushran

Supervised by : Dr. Mohammad Kheir Mustapha

This study discusses the European - Mediterranean Partnership during the period (1990 - 1999) aiming at specifying the effects of this partnership on the Political Stability and economic situation of the countries concerned so as to bridge the economic gap between the European Union and the countries of the Middle East . This can be achieved through the exploitation of the Theory of Interdependence as this theory takes into account the analysis of more than one variable when studying any issue under discussion while concentrating on the economic dimensions.

Studying the developments which have taken place in the European-Mediterranean arena, we arrive at all the external factors affecting the launching of the project ; namely: the economic, political and demographic characteristics of countries to the south and the east of the Mediterranean.

These three variables formed the general frame which the partnership Project wanted to address.

The analysis of the New world order and the role of the European Union in the region has proved that the European Policies concerning the Middle East are affected by a number of external factors which play a

decisive role in the formation of the European - Mediterranean relations; for instance; the competition among the capitalist countries, the developments in the concept of military power, and the increasing importance of the economic power through the unlimited growth of the complex phenomenon of Interdependence.

The European - Mediterranean relations in general and the economic relations in particular are still unbalanced for the benefit of the European - Union has not the European Mediterranean partnership project changed the form of the relation; but it is also possible that the situation will become even worse as a result of the way the European Union has so far dealt with countries of the Mediterranean. Besides, even the nature of cooperation, its content and the conditions set are still controversial.

The case study shows that the partnership project increases political instability in the Middle East because of the different method being used by the European Union when dealing with the issues that negatively effect instability, such as Islamic extremism , terrorism and the Israeli occupation of Arab lands.

Finally, regardless of the before mentioned information, the partnership project is an opportunity to enhance the European-Mediterranean cooperation through improving the economies of the region, but this depends to a great extent on the European response to the requirements of development and modernization in the region . To guarantee the success of this partnership the European Union ought to reduce its conditions ; especially, those governing agricultural products. Moreover, it should play an active role in supporting the peace process in a tangible manner . Arab countries must increase their bilateral and regional

cooperation ; they ought to work collectively to maximise their gains from this partnership since the coming phase is characterized by fierce competition under the open and free economy and international economic blocks.